

مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة

المشروع الثالث: (سماع وختم جامع الإمام الترمذيّ)





المدخل إلى جامع الإمام الترمذي

تأليف

الدكتور / الطاهر الأزهر خذيري



مكتب الشؤون الفنية

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م



2008-10-04



الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

رقم الإيداع بمكتب الشؤون الفنية - ٢٠٠٧/٥٢م

قطاع المساجد
مكتب الشؤون الفنية
الكويت - الرقعي - شارع محمد بن القاسم
بدالة: ٤٨٩٢٧٨٥ - داخلي: ٤٠٤
فاكس: ٥٣٧٨٤٤٧





مشروع قراءة وسماع الكتب السبعة



المشروع الثالث: (سماع وختم جامع الإمام التّرمذيّ)

المدخل إلى جامع الإمام الترمذي

تأليف

الدكتور/ الطاهر الأزهر خذيري

مكتب الشؤون الفنّيّة

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م





قالوا عن الإمام التّرمذيّ وجامعه

- قال أبو سعيد الإدريسيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «محمد بن عيسى بن سَوْرة التّرمذيّ الحافظ الضّرير: أَحَدُ الأئمّة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث؛ كان يُضرَب به المثل في الحفظ».

- وقال الحافظ عمر بن علّك: «مات محمّد بن إسماعيل البخاريّ، ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بكى حتى عمي».

- قال محمد بن إسماعيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإمام التّرمذيّ: «ما انتفعتُ بك أكثر مِمّا انتفعتَ بي».

- وقال ابن حبّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «كان ممّن جَمَع وصنّف وحفِظ وذاكَر».

قال الإمام أبو عيسى التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «صنّفتُ هذا الكتاب فعرضْتُه على علماء الحجاز والعراَق وخُراسان، فَرَضُوا به، ومَن كان في بيته هذا الكتاب فكأنّما في بيته نبيٌّ يتكلّم».

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراةَ، وجرى بين يديْه ذِكْر أبي عيسى التّرمذيّ وكتابه، فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاريّ ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلّا المتبحّر العالِم، وكتابُ أبي عيسى يصِلُ إلى فائدته كلّ أحدٍ من النّاس».

ويقول الحافظ أبو بكر بن العربيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «. . .وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى؛ حلاوةَ مَقْطَع، ونَفَاسَةَ مَنْزَع، وعُذوبةَ مَشْرَع، وفيه أربعة عشر علماً



فرائد. . . وهذا شيءٌ لا يعمُّه إلّا العلمُ الغزير، والتّوفيق الكثير، والفراغ والتّدبير».

وقال ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «كتاب التّرمذيّ أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً، وأقلُّها تكراراً».

وقال الحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «في الجامع علمٌ نافعٌ، وفوائدُ غزيرةٌ، ورؤوسُ المسائل، وهو أحد أصول الإسلام».

تصدير

الحمد لله الكبيرِ المتعَالِ، أحمدُهُ تمامَ الحمدِ على كلّ حالٍ، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدنا ونبيّنا محمّدٍ في البُكُورِ والآصالِ، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الرّاسخينَ رسوخَ الجبالِ؛ أمّا بعد:

فإنّ علْمَ الحديثِ النّبويِّ مِن أهمِّ العلومِ وأنفعِها، ولذلك اعتنى به الأئمّةُ والحفّاظُ قديماً وحديثاً، ولَمّا كان أعظم فنونِهِ بركةً: سماعُ حديثِ النّبيِّ ﷺ مِن أفواه المشايخ المعتبرين؛ علماً واستقامةً وروايةً ودرايةً؛ بَذَل أهلُه في سبيلِ ذلك مُهَجَهُمْ وغالِيَ أيامِهِمْ ونهايةَ جهدِهِمْ، ولَمّا أخلَصُوا وتَعِبُوا وكَدُّوا ونَصِبُوا؛ لا جَرَم أفْلحَ سَعْيُهُمْ ونَجَحَ عزْمُهُم، وكانوا خَيْرَ أسوةٍ لمن بعدهُمْ، وبِجَلالِ هِمَمِهِم حُفظت السّنّةُ مِن التّبديلِ والتّغييرِ.

ولأنَّ الإسنادَ ميزةٌ حسنةٌ من مزايا هذِهِ الأمّةِ، وسنّةٌ بالغةٌ من السّننِ المؤكّدَةِ في العِلْمِ وآدابِ المتعلّمين= كان حرْصُ أهلِ الحديثِ عليها مُميَّزاً؛ تشريفاً لأنفسِهِمْ لِيَنتظِمُوا في سِلْسلةٍ واحدةٍ مع رسولِ الله ﷺ، وحفاظاً على المَوْرُوثِ النّفيسِ مِن علْمِ رسولِ الله ﷺ وأصحابه البَرَرةِ ﷺ، حتى لقد قال عبد الله بن المبارَك رَحِمَهُ اللهُ: «الإسنادُ مِن الدِّين، ولولا الإسناد لقالَ مَن شَاءَ ما شَاءَ».

وقد عَزَم قطاعُ المساجِدِ بوزارةِ الأوقافِ والشّؤونِ الإسلاميّةِ بدولةِ الكويتِ مُمَثَّلًا بمكتبِ الشّؤونِ الفنّيّةِ على إحياءِ هذه السُّنّةِ العلميّةِ الْمَنسيّةِ؛ وذلك بإقامَةِ مشْرُوعِ سماعٍ وقراءةِ الكُتُبِ السّبعةِ: «صحيح البخاريّ، صحيح مسلِم، سنن التّرمذيّ، سنن أبي داود، سنن النّسائيّ، سنن ابن ماجه، موطّأ مالك»، وقد



نَجزتْ قراءةُ الصّحيحين، وتَمَّ سماعُهُما كاملًا، وأُجِيزَ فيهما -بحمْدِ الله وفضْلِهِ- مئاتٌ مِن طُلّابِ العلْمِ وطالباتِهِ.

وقد اعتَمَدَتْ تلك المجالسُ آليةً في القراءَةِ؛ ترتكزُ على السّرعةِ، ومحاولةِ الضّبْطِ، وعدمِ الإخلالِ بالمعاني، وقراءةُ كُتُبِ الحديثِ السّبعةِ بهذِهِ الطّريقةِ لها عدّةُ فوائدَ؛ منها:

١- كثرةُ ذكْر الله تعالى بقراءتها ودوامِ النّظر فيها.

٢- كثرةُ الصّلاة والسّلام على النّبيّ ﷺ.

٣- مراجعةُ الحفظ لمن كان حافظاً لشيءٍ منها.

٤- التّدبّرُ والتّأمّلُ لألفاظ الحديث النّبويّ ومعرفةُ غَرِيبِه.

٥- مراجعةُ الأحكام والمسائل الفقهيّة.

٦- معرفةُ الرِّجال وأنسابهم بذِكْر الأسانيد وتكرارِ قراءتها.

٧- الدّرايةُ العلميّة والرّوايةُ المتّصلة الصّحيحة.

٨- إحياءُ سنّةِ الإسنادِ والإجازات.

٩- الرّصيدُ العلميُّ للبلد؛ إذ بهذه المجالس أصبحت محطَّ الأنظار في أسانيد كُتُبِ السّنّة الكِبار.

ومن بابِ تمامِ الفائدةِ رغِبَ مكتبُ الشّؤونِ الفنّيّةِ بإصدارِ مَداخلَ لهذه الكُتُبِ؛ تُجلّي سيرةَ المصنِّفِ للكتابِ المرادِ قراءتُهُ وسماعُهُ، وتُبيِّنُ منهجَه في كتابِهِ، وتُلْقي الضّوءَ على تعريفِ الكتابِ تعريفاً علميّاً ينفَعُ طلّاب العلْمِ عموماً، والمنتظِمينَ منهم في مَشْروعِ السّماعِ والقراءةِ على وجهٍ مخْصُوص.

وبمناسبةِ بدايةِ المشروعِ الثّالِثِ: وهو سماعُ وختْمُ جامِعِ الإمامِ التِّرمذيِّ؛

كان هذا المدخَلُ المختصَر الجامِعُ؛ تعريفاً بِهِ وبمصنِّفِهِ، وقد قامَ بإعدادِهِ وتأليفِهِ: د. الطّاهر الأزهر خذيري، فله جزيلُ الشّكْرِ والتّقدِيرِ، ونسألُ الله تعالى لَهُ تمامَ الأجْرِ، والحمْدُ للهِ الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصّالِحاتُ.

مكتب الشّؤون الفنّيّة

الكويت

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

مُقَدِّمَة

اللهم لك الحمدُ على نعمائِكَ وبلائِكَ، وآلائِكَ ولأوائِكَ، أَعْطَيْتَ فأرْضيْتَ، ومنعْتَ فأنْجَيْتَ، بِيدكَ التّوفيقُ وبِك العِصمةُ، وفيكَ الرّجاءُ ومنك الحِكمةُ، لك الحمدُ يا ربّي على ما تُولِي وتصنعُ، ولك الشّكْرُ على ما تَزْوِي وتَدْفَعُ.

اللهمّ إنّا نعوذ بك مِن دعوى علمٍ بلا علم، وتصنُّع حالٍ بلا صدقٍ أو حِلْم.

وصلِّ يا ربِّ وسلِّمْ على صَفِيِّكَ مِن خلْقِكَ وحبيبِكَ وخَليلِكَ مِن عبادِك؛ سيِّدنا محمّدٍ؛ وليِّ نعْمَتِنا بفضْلِكَ، وسائِقِنا إلى رضوانِكَ بإذْنِكَ؛ أمّا بعْدُ:

فإنّ العلمَ أشرف الفضائل وأزكى الخِلال، وأعْظمُ موصِلٍ لِرضى ذِي الملكوت والجَلال؛ ولا يزال اللهُ تعالى يَتخيّر له مِن أوليائه قوماً عَرَف ما يُكِنّون، ورَضِي بما يصنعون؛ فَحَمَّلَهُم أمانةَ العلم وشرّفَهُم بها، وأعانَهم على حَمْلِها والقيام بأمْرها؛ ليكونوا في هذه الأمّة المرحومة مصابيحَ هُدى في أيامها ولَيَالِيها الحالكة.

وقد اختصّ الله تعالى هذه الأمّة بمزايا عدّة؛ مِن أهمّها وأعظمِها: حِفْظُه القرآنَ والسّنّةَ من التّبديل والضّياع؛ فأمّا القرآن فلم يزل ولا يزال مَكلوءاً بعناية الله سبحانه؛ تصديقاً لوعده: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1]، وأمّا السّنّة النّبويّةُ فقد قَيَّضَ الله تعالى لها رجالًا مِن خاصَّتِه وأوليائه؛ يذُبّون عنها ما

---

(١) سورة الحجر: (٩).



يمكن أن يعلق بها مِن الأوهام والأغلاط، أو الأكاذيب.

وأهلُ الحديثِ بلغوا مِن المكانةِ والسّؤددِ المحلَّ العالي؛ حتى اشتهى الملوكُ مجالِسَهم، وعَدّوا ذلك مِن لذائذ الدّنيا؛ جاء في «تاريخ دمشق» أنّه قيل للخليفة المنصور: هل بقي مِن لذّات الدّنيا شيء لم تَنَلْه؟ قال: بقيت خصلةٌ. أنْ أقعُد في مِصطبةٍ وحوْلي أصحابُ الحديث؛ فيقول المستَمْلي: مَن ذَكَرتَ رَحِمَك الله؟ قيل: فغدا عليه أبناء الوزراء بالمحابر والدّفاتر؛ فقال: «لستُم بِهِمْ. إنّما هم الدَّنِسَةُ ثيابُهم، المشقّقةُ أرجلُهُم، الطّويلةُ شعورُهم، بُرُدُ الآفاق، ونَقَلَةُ الحديث»[١].

وقال القاضي يحيى بن أكثم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنتُ قاضياً وأميراً ووزيراً؛ ما وَلَجَ في سمْعي أحْلى مِن قول المستَمْلي: مَن ذَكَرْتَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنْكَ»[٢].

أهلُ الحديث بحقٍّ هُم مَن آثروا الآخرة على الدّنيا، وبَذلوا في سبيل العلم مُهَجَهُم، واستعذبوا لأجله المكارِهَ والمشاقّ، ولقد سئل الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن معنى حديثِ «الطّائفة المنصورة»؛ فقال: «إنْ لم تكن هذه الطّائفةُ المنصورةُ أصحابَ الحديثِ فلا أدري مَن هُمْ!».

قال أبو عبد الله الحاكم تعليقاً على مقالة أحمد -رحمهما الله-: «ومَن أحقُّ بهذا التّأويل مِن قوم سَلَكوا مَحَجّةَ الصّالحين، واتّبعوا آثارَ السّلفِ مِن الماضين،...جَعَلوا المساجد بُيُوتَهم، وأساطِينَها تَكَايَاهُم، وبَوَارِيَها فُرُشَهُم،...أصحابُ الحديثِ خير النّاس، وكيف لا يكونون كذلك؟ وقد نَبَذُوا الدّنيا بأسْرِها وراءَهم، وجعلوا غذاءَهم الكتابةَ، وسَمَرَهُم المعارضةَ،

(١) (٣٢/ ٣٣٠).
(٢) انظر: تهذيب التّهذيب: (١١/ ١٦١).



واسْتِرْوَاحَهم المذاكرةَ، وخَلُوقَهُمُ المدادَ، ونَومَهُم السُّهادَ، واصْطِلاءَهم الضّياءَ، وتَوسُّدَهم الحصى. . . فعقولُهُم بلَذاذةِ السّنّة غامرةٌ، وقلوبُهُم بالرّضاءِ في الأحوال عامرةٌ»[1].

ومِن أحسن دواوين السّنّة التي وصلتْنا بعد موطّأ مالك والصّحيحين= السّننُ الأربعةُ التي عليها مَدارُ أكثرِ الأحكامِ، وهي مُعوَّلُ الأئمّة مِن الفقهاء والمحدّثين والمفسّرين والحُكّام، ولِكلِّ واحدٍ من هذه الكتب السّتّة خِصِّيصَى ينفرد بها أو يَشْرَكُهُ فيها غيْرُه، وأهلُ هذا الفنّ أعْرَفُ بمحاسِنِها وخصائصها، وإليهم المرجعُ في ذلك، وجلالةُ هذه التّصانيف ليست مَحلَّ نقاشٍ، وإنّما يقع النّظر في الأَصَحِّيَّةِ والإتقانِ وعمومِ النّفع.

وأكثرُ العلماء مِن المتقدّمين والمتأخّرين على أنّ الصّحيحين تربّعا على المحلّ الأسْنى، وبلغا الدّرجةَ الأوفى، أمّا كتب السُّنن الأخرى؛ ففيها الصّحيحُ مِن الحديثِ والحسنُ والضّعيف، وكلّها مصنّفاتٌ كُتِبَ لها القبولُ في الأرض، وعَكَف النّاسُ على دراستِها والإفادةِ منها؛ حتى أضحتْ شِعاراً لِحُفّاظ السّنةِ ومُتّبعي الأثر.

وفي هذا «المدخل» أضع بين يديك أخي القارئ بعضَ المقدّماتِ اللّازمةِ؛ تَنْتَجِعُ ما فيها قبل وُرُودِ صفائِحِ «الجامع»؛ وهو مستفادٌ مِن مجموعِ قراءاتٍ في كُتُب أهلِ الاختصاص؛ أُولِي النّظرِ المتقدِّم في عِلْمِ مصطلحِ الحديث، ومِن كُتُبٍ حديثةٍ اعتنتْ بالتّرمذيّ وكتابه؛ ومادّتُهُ الأَصيلةُ مِن كتاب «الجامع».

هذا، وقد جعلتُ خطّة الكتاب مبنيّةً على بابين؛ الأول منهما عن حياة الإمام التّرمذيّ، وتحته فصلان وعدةّ مباحثَ ومطالبَ، والباب الثّاني عن

---

(١) معرفة علوم الحديث؛ ص: (٢-٣).



الجامع للإمام التّرمذيّ ومنهجه فيه، وتحته أيضاً فصلان وعدّة مباحث ومطالب.

وأخيراً فما كان في هذا «المدخَل» مِن الصّواب فهو مَحْضُ فضْلِ الله تعالى، والحمد لله، وما كان فيه من الزّلل والتّقصير فمِنّي، وأستغفر الله من جميع ذلك.

واللهُ تَعالى أَعْلَمُ ونِسْبَةُ العِلْمِ إليهِ أَسْلَمُ

الباب الأول
حياة الإمام التّرمذيّ

الفصل الأول: السِّيرة الذّاتيّة للإمام التّرمذيّ[(١)]

المبحث الأول: اسمه ونسبه ومولده

هو الإمام الحافظُ: محمّد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضّحّاك السّلميّ التّرمذيّ[(٢)]، وقيل: هو محمّد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرة بن السَّكَن.

وُلد رَحِمَهُ اللَّهُ في حدود سنة عشْرٍ ومئتين مِن الهجرة.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ ضريراً، واختُلف هل وُلد أعمى، أم أصابه ذلك في كِبَرِه؟ والصّحيح -كما ذكر غير واحدٍ من مُترجِميه- أنّه أُصيب بذلك في كِبَرِه، وذلك بعد رحْلته في طلب الحديث وكتابته العلم، ولذلك قال ابنُ كثير

---

(١) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢-٩٣)، وفيات الأعيان: (٤/ ٢٧٨)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٦٣٣-٦٣٥)، ميزان الاعتدال: (٣/ ٦٧٨)، العبر للذّهبيّ: (٢/ ٦٢-٦٣)، الوافي بالوفيات: (٤/ ٢٩٤-٢٩٦)، البداية والنّهاية: (١١/ ٦٦-٦٧)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٧-٣٨٩)، النّجوم الزّاهرة: (٣/ ٨٨)، طبقات الحفّاظ؛ ص: (٢٧٨)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٧٤-١٧٥).

(٢) ذكر الشّيخ المباركفوريّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تحفته عن الشّاه عبد العزيز فائدةً، وهي أنّ الحكيم التّرمذيّ صاحبُ «نوادر الأصول» غيرُ أبي عيسى التّرمذيّ صاحب الجامع، وجامع التّرمذيّ معدودٌ في الكتب السّتّة، وأمّا «نوادر الأصول» فأكثر أحاديثِه ضعافٌ غيرُ معتبَرَة، وهناك ترمذيٌّ ثالثٌ هو: أبو الحسن أحمد ابن الحسن المشهور بالتّرمذيّ الكبير؛ الحافظ العَلَم، توفي سنة بضع وأربعين ومائتين.
والحقيقةُ أنّ تَقَصّي كُتُبِ الرّجالِ والتّراجم والرّحلاتِ يَقُود إلى أكثر مِن هؤلاء الثّلاثةِ، ولك أن تُراجع ما جاء في: «تاريخ الإسلام» للحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقد ذَكر فيه خمسة عشر عَلَماً من التّرامذة، كلّهم عاشوا في القرن الثّالث الهجريّ؛ قرنِ الإمام أبي عيسى التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ.



رَحِمَهُ اللَّهُ: «والذي يظهر من حال التّرمذيّ أنه إنّما طرأ عليه العَمَى بعد أن رَحَل وسمِع وكتَبَ وذَاكَر ونَاظَر وصَنَّف»[١].

كان رَحِمَهُ اللَّهُ منقطعاً عن الدّنيا، مُكبّاً على العلم والعبادة، دائمَ الصّلة بالصّالحين؛ شديدَ التّوقّي والاحتياط، حتى جُعِلَ خليفةَ الإمام أبي عبد الله البخاريّ رَحِمَهُ اللَّهُ في كثيرٍ مِن خصال الخير.

يقول الحافظ عمر بن علّك المروزيّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت/ ٣٢٥هـ): «مات محمد بن إسماعيل البخاريّ ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بكى حتى عَمِي، وبقي ضريراً سنين»[٢].

المبحث الثاني: بلدُه «ترمذ»

«تِرْمِذ» مدينةٌ خُرسانيّةٌ على الضّفّةِ الشّرقيّةِ من وادي جيحون [في جنوب جمهوريّة أوزبكستان على حدود أفغانستان؛ حسب التّقسيم الجغرافيّ الحاليّ]، بها دارُ الإمارة، ولها أسواقٌ وعماراتٌ، وهي مدينةٌ حَسَنةٌ عامرةٌ آهِلةٌ، مفروشةُ الأزِقّةِ بالآجُرّ[٣].

وقد جاء في «رحلة ابن بطّوطة» أنّها: «مدينةٌ كبيرةٌ حَسَنةُ العِمارةِ والأسواق، تخترقها الأنهار، وبها البساتين الكثيرةُ، والعِنبُ والسَّفَرْجلُ بها مُتناهِي الطِّيب، واللُّحومُ بها كثيرةٌ، وكذلك الألبان، وأهْلُها يغسلون رؤوسهم في الحمّام باللّبَن عِوضاً عن الطَّفَل!...، وكانت مدينةُ «ترمذ»

---

(١) انظر: التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢)، البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).

(٢) راجع: سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٢٧٣)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٧).

(٣) الرّوض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميريّ؛ تحقيق إحسان عباس: (١/ ١٣٢).

القديمة مبنيّةً على شاطئ جيحون، فلما خَرَّبَها تنكيز، بُنيتْ هذه الحديثةُ على مِيلَيْن من النّهر»[1].

وهذا النّصُّ يدُلّنا على أُبّهةِ المدينةِ وتمامِ رفاهِهَا، ومدى تنعُّم أهلِها، وبلوغِهِم من المَدَنِيّةِ شَأْواً متقدِّماً.

وجاء في «دائرة المعارف الإسلاميّة»[2] أنّ «ترمذ» تقع على خطّ ٣٧ شمالاً تقريباً، وخطّ طول ٦٧ شرق غرينتش، وأنّها دخلت في الإسلام سنة ٧٠هـ، وكانت البوذيّةُ هي السّائدة فيها قبل الفتح الإسلاميّ، فقد كان بها اثنا عشر معبداً ونحو ألفِ راهبٍ، وكان على «ترمذ» وقتها ملكٌ يلقّب بـ: ترمذ شاه.

وقد كانت البوذيّةُ سائدةً في «ترمذ» حتى أشْرق عليها نُورُ الإسلامِ فَفَتَحها موسى ابن عبد الله بن خازم رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ٧٠هـ (٦٨٩م)، واستقلَّ بها عن حكم الدّولة الأمويّة، ثمّ رَجَعتْ مرةً أخرى بعد زمَنٍ تحت سلطان الأُمَويّين[3].

* * *

(١) انظر: المسلمون في الاتحاد السّوفياتيّ لمحمد علي البار: (٢/ ٥٢٦-٥٢٧).

(٢) دائرة المعارف الإسلاميّة؛ مادة: «ترمذ».

(٣) انظر: المسلمون في الاتحاد السّوفياتيّ لمحمد علي البار: (٢/ ٥٢٥).

خريطة توضح موقع «ترمذ»



الفصل الثّاني: الحياة العلميّة للإمام التّرمذيّ

المبحث الأول: مكانته في العلم والدّين وثناء العلماء عليه ورحلاته العلميّة

المطلب الأول: مكانتُه وثناءُ العلماء عليه

اجتمعتْ في الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ خصالٌ ومزايا جعلتْه محطَّ أنظارِ الأئمّة المتقدّمين، فقد رأوا فيه مِن علائمِ المراقبةِ والخشيةِ، ولزوم السّنّةِ، وتمامِ المتابعةِ، وسَعَةِ الحفظِ، وسيلان الذّهن، والزّهدِ في الدّنيا، وغير ذلك= ما دفعهم إلى الثّناء عليه، وذِكْرِه الذّكرَ الحسَنَ اللّائقَ بفضله وكرامته.

ولعلّ مِن أبرز الخصالِ التي حملت الأئمّةَ على معرفةِ فضلِهِ وجلالتِهِ-: حفظه الشّديد للعلْم، ومِن غرائِبِ حكاياتِهِ فيه رَحِمَهُ اللَّهُ ما قَصَّهُ مِن حادثةٍ جَرَتْ له؛ حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كنت في طريق مكّة، فكتبتُ جزأين من حديث شيخٍ، فوجدته فسألته، وأنا أظنّ أنّ الجزأيْن معي، فسألته فأجابني، فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ عليّ مِن لفظه، فنظر فرأى في يدي ورقاً بياضاً؛ فقال: أمَا تستحيي مِنّي؟ فأعلمْتُه بأمْري، وقلت: أحْفَظُهُ كلّه؛ قال: اقرأ، فقرأته عليه، فلم يصدّقني، وقال: استظهرتَ قبل أن تجيء؟ فقلت: حدّثني بغيره، قال: فحدَّثَني بأربعين حديثاً، ثم قال: هات؛ فأعدتُها عليه ما أخطأت في حرْفٍ؛ فقال: ما رأيتُ مثلَك»[1].

---

(١) انظر: السير: (١٣/ ٢٧٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٦٣٥)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٨-٣٨٩).



وهذه بعضُ أقوالِ الأئمّةِ في الإمامِ التّرمذيِّ رَحِمَهُ اللهُ تُبيّنُ بعضَ قدْرِهِ وعظمتِهِ وجلالتِهِ في نفوسِهِمْ:

- قال فيه أبو سعيد الإدريسيّ رَحِمَهُ اللهُ: «محمد بن عيسى بن سَوْرة التّرمذيّ الحافظ الضّرير: أحَدُ الأئمّة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث؛ صنّف كتاب الجامع، والتّواريخَ، والعلل، تصنيفَ رجلٍ عالمٍ متقِنٍ، كان يُضرَب به المثل في الحفظ»[1].

- وقال الحافظ عمر بن علّك: «مات محمّد بن إسماعيل البخاريّ، ولم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع؛ بكى حتى عمي»[2].

- قال نصر بن محمد الشّيركوهيّ رَحِمَهُ اللهُ: «سمعت محمد بن عيسى التّرمذيّ يقول: قال لي محمد بن إسماعيل رَحِمَهُ اللهُ: ما انتفعتُ بك أكثر مِمّا انتفعتَ بي»[3].

- قال ابن حبّان رَحِمَهُ اللهُ: «كان ممّن جَمَع وصنّف وحفِظ وذاكَر»[4].

- قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليليّ القزوينيّ رَحِمَهُ اللهُ: «محمد بن عيسى بن سَوْرة بن شدّاد الحافظ؛ ثقةٌ متّفقٌ عليه، له كتابٌ في السّنن، وكلامٌ في الجرح والتّعديل، روى عنه أبو محبوب والأجلاء بمرْو...، وهو مشهورٌ بالأمانة والعلم»[5].

---

(١) طبقات الحفاظ: (١/ ٥٤).
(٢) التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤)، تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٨٩).
(٣) تهذيب التّهذيب: (٩/ ٣٤٥).
(٤) التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤)، كتاب الثّقات: (٩/ ١٥٣).
(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: (٣/ ٩٠٥)، وانظر: البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧). التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤).

- قال الإسعرديّ: «ولأبي عيسى فضائلُ تُجمَع وتُروَى وتُسمع، وكتابُه أحد الكتب الخمسة التي اتّفق أهل الحلّ والعَقد والفضْل والنَّقْدِ مِن العلماء والفقهاء وحُفّاظ الحديث النّبهاء على قبولها والحكم بصحّة أصولها، وما ورد في أبوابها وفصولها»(١).

- قال الذّهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان من أئمّة هذا الشّأن»، وقال: «الحافظ العَلَم، صاحب الجامع، ثقةٌ، مُجْمَعٌ عليه»(٢).

- قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو أحد أئمّة هذا الشّأن في زمانه»(٣).

- قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «أحد الأئمّة الأعلام»(٤).

- وقال الفقيه طاش كبرى زاده رَحِمَهُ اللَّهُ: «هو أحد العلماء الحفّاظ الأعلام، وله في الفقه يدٌ صالحةٌ، أخذ الحديث عن جماعةٍ من الأئمّة، ولقي الصّدر الأوّل من المشايخ»(٥).

وأمّا ما قيل في الإمام التّرمذيّ من الشّعر؛ فإنّ القسطلانيّ في «فضائل الكتاب الجامع»(٦) روى بسنده إلى الشيخ أبي العباس أحمد بن معدّ بن عيسى ابن وكيل التّجيبيّ الأقليشي أنه قال يمدح أبا عيسى التّرمذيّ وكتابه [الوافر]:

جَزَا الرَّحْمَنُ خَيْراً بَعْدَ خَيْرٍ ... أَبَا عِيسَى عَلَى الفِعْلِ الكَرِيمِ

وَأَلْحَقَهُ بِصَالِحِ مَا حَوَاهُ ... مُصَنَّفُهُ مِنَ الخَيْرِ العَظِيمِ

---

(١) فضائل الكتاب الجامع؛ ص: (٣٠).

(٢) التقييد لابن نقطة: (١/ ٩٤)، ميزان الاعتدال: (٣/ ٦٧٨).

(٣) البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).

(٤) لسان الميزان: (٣/ ٢٤٤).

(٥) من مفتاح دار السعادة؛ نقلًا عن جامع التّرمذيّ/ تحقيق الشّيخ أحمد شاكر: (١/ ٨٦).

(٦) فضائل الكتاب الجامع؛ ص: (٥٣-٥٤).

وَكَانَ سَمِيُّهُ فِيهِ شَفِيعاً ... مُحَمَّدٌ المُسَمَّى بِالرَّحِيمِ
صَلَاةُ اللهِ تُورِثُهُ عَلَاءً ... فَإِنَّ لِذِكْرِهِ أَذْكَى نَسِيمِ

المطلب الثّاني: رحلاته العلميّة

لم يقتصر الإمام التّرمذيّ في طلب العلم والحديث على بلده ومحيطه الذي نشأ فيه، بل تجاوز ذلك إلى بلادٍ بعيدةٍ عنه؛ كما هي العادةُ في علماء ذلك الزّمان؛ لا تتمّ لأحدهم لذّة العلم إلّا بالرّحلة في طلبه، والتّعنّي في تحصيله، وقد ذكر الأئمّة المؤرّخون أنّ رحلته كانت بعد المائتين وأربعين[١]، فرحل إلى «بخارى» من بلاد أوزباكستان، وإلى «مَرْو» من بلاد تركمانستان، وإلى «الرّيّ» وهي الآن طهران[٢]، ثم رحل إلى البصرة وواسط والكوفة[٣] وبغداد، ثم رحل إلى الحجاز[٤].

إلا أنّ رحلته إلى بغداد موضع ظنٍّ، وليست بيقين، فقد قال الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا أظنّه دخل بغداد؛ إذ لو دخلها لسمع من سيّد المحدّثين وزعيمهم الإمام أحمد بن محمد بن حنبل.. ولترجم له الخطيب في تاريخ بغداد»[٥].

---

(١) تهذيب الكمال: (١/ ٤٠١) نقلاً عن: التراث العلمي؛ لأكرم العمري؛ ص: (٩).
(٢) انظر: التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٣).
(٣) انظر: التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢)، والحطّة للقنوجي؛ ص: (٥٢٥).
(٤) انظر: التّقييد لابن نقطة: (١/ ٩٢).
(٥) مقدّمة تحقيق وشرح جامع التّرمذيّ: (١/ ٨٢)؛ نقلاً عن: التراث العلمي؛ لأكرم العمري؛ ص: (٩).

المبحث الثاني: أبرز شيوخه في الرّواية ونقْد الحديث وتعليله والفقه والتّفسير واللغة

وُلد الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ ونشأ في عصرٍ مِن أزهى عصور الإقبالِ على العلم وتدوينه، والعنايةِ بدقائقه وتفاصيله، وبخاصّةٍ علمُ السّنّة الذي كان بُغيةَ الأئمّةِ، ومنتهى آمالِهم بعد علومِ الكتابِ العزيز، وقد كانت اليدُ الطّولَى في هذا الجِدّ في التّحصيل والعنايةِ الفائقةِ بعلوم السّنّة على الخصوص= لِجَمْعٍ كبيرٍ غيرِ محصورٍ مِن الأئمّة ورؤوسِ النّاس، ولا يمكن أن تُقْصَر على أَحَدٍ بعينه مهما كانت منزلته وإمامتُه، والله أعلم(١).

وببركة هذا الزّمن استطاع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ أن يجتمع بعددٍ وافرٍ من العلماء؛ في بلده وما جاورها، وفي رَحَلاته، وما أكثرها!

وفيما يأتي بيان أهمِّ شيوخه وأبرزُهم في مطلبين.

المطلب الأول: شيوخه في الحديث روايةً

روى الإمام التّرمذيّ عن جماعةٍ من الأئمّة، وأكْثَرَ مِن المشايخ لطول رحلته وتنوُّع مَحالِّهِ التي دخلها؛ غير أنّه في «الجامع» أكثر عن بعض شيوخه، وأقَلّ الروايةَ عن آخرين -وإن كانوا أجِلَّةً أئمّةً مشهورين-؛ لاعتباراتٍ ومقاييس يعرفها أهل الفنّ؛ مثل علوّ السّند، والحرصِ التّامّ على رواية الحديث المخَرَّج

---

(١) وقد أرجع الشّيخ المحقق/ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ الفضلَ في هذه النّهضة وبعْثها وإحيائها إلى الإمام الشافعيّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وذَكَر لهذا التّخصيص مسوّغاتٍ يَشترك معه فيها أئمّة كُثُرٌ آخرون، والله أعلم. راجع: مقدّمته على جامع التّرمذيّ: (١/ ٨٠). ط/ دار الكتب العلميّة.



في الكتب المصنَّفة؛ لسلامتِه في الغالب مِن العلّة القادحة، وغيرها مِن المقاصد التي لا تخفى على طالب العلم.

وبالتّتبُّع للجامع يَظْهر أنّ المشايخ الذين أكثر الرّواية عنهم ينحصرون في خمسة أئمّةٍ ثقاتٍ نبلاء، ومجموعُ ما أخرج لهم التّرمذيّ يقترب مِن شطْر أحاديث الكتاب.

وفيما يلي أسوق لك- أَخَذَ الله بيديك للخير والفهم- أسماءَ هؤلاء الأئمّة، وهم على ترتيب كثْرةِ حديثهم في الجامع:

١- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثّقفيّ مولاهم البلخيّ البغلانيّ؛ المحدّث الإمام الثّقة الجوّال[١]، ولد سنة تسع وأربعين ومئة، وتوفي سنة أربعين ومائتين، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٦٠١ حديثاً).

٢- محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبديّ؛ المشهور بـ: «بندار»[٢] [لُقّب بذلك لأنّه كان بُنْدارَ الحديث في عصره ببلده، والبُندار: الحافظ الإمام]، وُلد سنة سبع وستين ومئة، ومات سنة ثنتين وخمسين ومئتين، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٤٤٢ حديثاً).

وواضحٌ من النّظر في أشياخ بندار أنّ التّرمذيّ اختاره لجلالته ولأجْلهم،

---

(١) راجع ترجمته في: طبقات ابن سعد: (٧/ ٣٧٩)، التّاريخ الكبير: (٧/ ١٩٥)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٧٢)، تاريخ بغداد: (١٢/ ٤٦٤)، سير أعلام النبلاء: (١١/ ١٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٤٦)، العِبر: (١/ ٤٣٣)، تذهيب التّهذيب: (٣/ ١٥٧)، شذرات الذّهب: (٢/ ٩٤).

(٢) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (١/ ٤٩)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٩٦)، الجرح والتّعديل: (٧/ ٢١٤)، تاريخ بغداد: (٢/ ١٠١)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ١٤٤)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥١١)، العبر: (٢/ ٣)، الوافي بالوفيات: (٢/ ٢٤٩)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٢٦).

ولوَفْرَة حديثه رَحِمَهُ اللَّهُ حتى إنّ أبا داود رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «كتبتُ عن بندار نحواً من خمسين ألف حديث»[١].

٣- محمود بن غيلان العدويّ، مولاهم المروزيّ؛ الإمام الحافظ الحجّة[٢]، مِن فرسان الحديث وأئمّة الأثر، توفي سنة تسع وأربعين ومئتين، ولم يُذكر بزلّةٍ عند مَن تَرْجَم له؛ فهو في غايةِ الثّقةِ والأمانةِ، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٢٩٢ حديثاً).

٤- هنّاد بن السَّريّ بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق[٣]؛ زين العابدين ؛ الإمام الحجّة القدوة، ولد سنة اثنتين وخمسين ومئة ومات سنة ثلاث وأربعين ومئتين، وإنّما أكثر عنه التّرمذيّ لِعُلوّ إسناده وعظَمَتِه وطُولِ عبادته ورُسُوخِ شُيوخِه، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٢٨٠ حديثاً).

٥- أحمد بن منيع البغويّ بن عبد الرّحمن؛ أبو جعفر البغويّ البغداديّ[٤]؛ الإمام الحافظ الثّقة، رَحَل وجَمَع وصنّف «المسند»، ولد سنة ستّين ومئة، ومات سنة أربع وأربعين ومئتين، وقد روى عنه التّرمذيّ في جامعه (٢٤٩ حديثاً).

---

(١) انظر: سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ١٤٥).

(٢) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٧/ ٤٠٤)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٦٩)، الجرح والتّعديل: (٨/ ٢٩١)، تاريخ بغداد: (١٣/ ٨٩)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ٢٢٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٧٥)، العبر: (١/ ٤٣١)، شذرات الذّهب: (٢/ ٩٢).

(٣) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٨/ ٢٤٨)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٨٠)، الجرح والتّعديل: (٩/ ١١٩)، تاريخ بغداد: (١٣/ ٨٩)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٤٦٥)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٠٧)، العبر: (١/ ٤٤١)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٠٤).

(٤) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٢/ ٦)، التّاريخ الصّغير: (٢/ ٣٧٩)، الجرح والتّعديل: (٢/ ٧٧)، تاريخ بغداد: (٥/ ١٦٠)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٤٨٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٨١)، العبر: (١/ ٤٤٢)، الوافي بالوفيات: (٨/ ١٩٢)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٠٥)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٣٤٦).



المطلب الثّاني: شيوخه في نقْد الحديث وتعليله

للتّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيوخٌ عدّة؛ غير أنّ الذين اختصَّ بهم في هذا الفنّ واحتفل بعلمهم، وذَكَرهم وشهِد لهم بالإمامة والتّفوّق في كتابه العلل؛ كما سيأتي= ثلاثةُ أعلامٍ أئمّة، وعليه سأقتصر على ذكرهم والتّرجمة الخاطفةِ لهم، وهم:

١- الإمام محمد بن إسماعيل البخاريّ[١]: أخذ عنه التّرمذيّ علْمَ الحديث نقداً وتعليلًا، ولم يرْوِ عنه في جامعه غير عشرة أحاديث، واستفاد مِن نَظَرِه الثّاقبِ ونقْدِه السّديدِ الصّائبِ على المتون والأسانيد[٢]، وقد شهد بذلك التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ العِلَلِ فِي الأَحَادِيثِ وَالرِّجَالِ وَالتَّارِيخِ؛ فَهُوَ مَا اسْتَخْرَجْتُهُ مِنْ كُتُبِ التَّارِيخِ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مَا نَاظَرْتُ بِهِ مُحَمَّدَ ابنَ إِسْمَاعِيلَ، وَمِنْهُ مَا نَاظَرْتُ بِهِ عَبْدَ الله بنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وأَبَا زُرْعَةَ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدٍ، وأَقَلُّ شَيْءٍ فِيهِ عَنْ عَبْدِ الله وأَبِي زُرْعَةَ، **وَلَمْ أَرَ أَحَداً بِالعِرَاقِ وَلَا بِخُرَاسَانَ فِي مَعْنَى الْعِلَلِ وَالتَّارِيخِ وَمَعْرِفَةِ الْأَسَانِيدِ كَبِيرَ أَحَدٍ أَعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ**»[٣]؛ ففي هذه الشّهادة ما يُبيّن اختصاصَ البخاريّ بالفضل الكبير في تعلّم التّرمذيّ معاني العلل والتّاريخ ومعرفة الأسانيد، وأنّ مقاليد هذا الفنّ منحةٌ إلهيّةٌ أُوتِيَها البخاريّ.

ويُعَدّ التّرمذيّ تلميذَ البخاريّ وإن شارَكه في بعض شيوخه؛ مثل قتيبةَ بن

(١) راجع ترجمته في: الجرح والتّعديل: (٧/ ١٩١)، تاريخ بغداد: (٢/ ٤-٣٣)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٥٥)، العبر: (٢/ ١٢)، الوافي بالوفيات: (٢/ ٢٠٦)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٣٤)، وفيات الأعيان: (٤/ ١٨٨)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ٣٩١)، طبقات الشّافعيّة للسّبكيّ: (٢/ ٢١٢)، مقدّمة فتح الباري لابن حجر.

(٢) تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٦٣٤).

(٣) انظر كتابه: «العلل» الملحق في آخر جامعه: (٦/ ٢٢٩)، طبعة د. بشار عواد.

سعيد وعليّ ابن حجر وابنِ بشّار وغيرهم[١]، وقد ظهر تأثّر التّرمذيّ بشيخه البخاريّ أكثر ما ظهر في النّظر الفقهيّ، الذي يَبرز بوضوحٍ في تراجم الأبواب التي صاغها بناءً على استنباطاته أو على ترجيحاته الفقهيّة، تماماً كصنيع البخاريّ في جامعه المسند الصّحيح، وإن كان الإمام البخاريّ رحمه الله أغْوصَ منه وأعْمقَ استنباطاً، ولذلك تكون تراجمه في الغالب مَحلَّ عنايةٍ من العلماء؛ حتى يُكشَف عن وجهها، ويُدْرَى مقصودُ الإمامِ منها؛ غير أنّ الإمام التّرمذيّ رحمه الله كان يزيد عليه بذِكْرِ أقوال أهل العلم وبَسْطِ خلافاتهم.

كما تأثّر التّرمذيّ بالإمام مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ -رحمهما الله-، ويظهر ذلك في بعض الدّقائق الحديثيّة، ومِن أبرزها: إيرادُه المتنَ الواحد بإسنادين بمَسَاقٍ واحدٍ، كما أنّه يستخدم طريقة التّحويل في الأسانيد كمسلمٍ رحمه الله سواء، وإن كانت عند مسلمٍ في صحيحه أظْهَرَ وأكْثر.

٢- الإمام عبد الله بن عبد الرّحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الله؛ أبو محمد الدّارِميّ السّمرقنديّ[٢]؛ الحافظ الحجّة، ولد سنة إحدى وثمانين ومئة، ومات سنة خمس وخمسين ومئتين، قال محمد بن بشار رحمه الله: «حُفّاظ الدّنيا أربعةٌ: أبو زرعة بالرّيّ، ومسلمٌ بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى»[٣].

٣- الإمام عبيدُ الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرّوخ؛ أبو زرعة الرّازي[٤]،

(١) -وفيات الأعيان: (٤/ ٢٧٨).

(٢) راجع ترجمته في: الجرح والتّعديل: (٥/ ٩٩)، تاريخ بغداد: (١٠/ ٢٩)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٣٤)، العِبر: (٢/ ٨)، سير أعلام النّبلاء: (١٢/ ٢٢٤)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٣٠).

(٣) انظر: سير أعلام النّبلاء: (١.٢/ ٢٢٦).

(٤) راجع ترجمته في: الجرح والتّعديل: (١/ ٣٢٨، تاريخ بغداد: (١٠/ ٣٢٦)، =

سيّد الحفّاظ ومُحَدِّث الرّيّ، وُلد بعد نيّفٍ ومئتين، ومات سنة أربع وستّين ومئتين، خُتم له بما ظاهرُهُ الكرامةُ والسّعادةُ واللُّطفُ وصلاحُ المآل؛ فقد قال ورّاقُهُ أبو جعفر محمد بن عليّ: حَضَرْنا أبا زرعة بماشهران، وهو في السّوْق (حال الاحتضار)، وعنده أبو حاتم، وابن وارة، والمنذر بن شاذان، وغيرهم، فذكروا حديثَ التّلقين: «لقّنوا موتاكم: لا إله إلّا الله»، واستحْيَوْا من أبي زرعة أن يلقّنوه، فقالوا: تعالَوْا نذكر الحديث، فقال ابن وارة: حدثنا أبو عاصم حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن صالح، وجعل يقول: ابن أبي، ولم يجاوزه، وقال أبو حاتم: حدثنا بندار حدثنا أبو عاصم عن عبد الحميد ابن جعفر عن صالح، ولم يجاوز، والباقون سكتوا، فقال أبو زرعة وهو في السّوْق: حدثنا بندار حدثنا أبو عاصم حدثنا عبد الحميد عن صالح بن أبي عريب عن كثير بن مُرّة عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن كان آخر كلامه: لا إله إلا الله؛ دخل الجنّة»، وتوفي رحمه الله[1].

المطلب الثّالث: شيوخُه في الفقه

نهَج التّرمذيّ في جامعه منهجاً متوازناً، جَمَع فيه بيْن رواية الحديث ونقْدِه، وبيْن حكايةِ أقوال الفقهاء المتبوعين وغيرهم، وقد أوْضح - رحمه الله تعالى- أسانيدَه عمّن حكى عنهم الآراءَ والاستنباطاتِ تفصيلًا؛ غير أنّي سأقتصر في النّقل عنه على مَن أكثر عنهم.

قال التّرمذيّ رحمه الله: «وَمَا ذَكَرْنَا في هذا الكِتَابِ مِن اخْتِيَارِ الفقهاءِ؛ فما كان منْهُ مِن قوْلِ سفيانَ الثّوْرِيِّ؛ فَأَكْثَرُهُ مَا حَدَّثَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا

= تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٥٥٧)، سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٦٥)، العِبر: (٢/ ٢٨)، البداية والنّهاية: (١١/ ٣٧)، شذرات الذّهب: (٢/ ١٤٨).

(١) انظر الحكاية -وهي صحيحةٌ ثابتةٌ- في: سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٧٦-٧٧).

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ. . . وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ قَوْلِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ؛ فَأَكْثَرُهُ مَا حَدَّثَنَا بِهِ إِسْحَقُ بنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ بنُ عِيسَى الْقَزَّازُ عَنْ مَالِكِ بنِ أَنسٍ. . . وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ قَوْلِ ابنِ الْمُبَارَكِ؛ فَهُوَ مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الآمُلِيُّ عَنْ أَصْحَابِ ابنِ الْمُبَارَكِ عَنْهُ. . . وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ؛ فَأَكْثَرُهُ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ الْحَسَنُ بنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ. . . وَمَا كَانَ مِنْ قَوْلِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَقَ بنِ إِبْرَاهِيمَ؛ فَهُوَ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ»[١].

إذن؛ فقد اهتمّ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الفقهيّات بذكر أقوال الأئمّة المتبوعين الأربعة، وأضاف إليهم سفيان الثّوريّ، وعبد الله بن المبارك، وإسحاق ابن راهويه -رحمهم الله-؛ غير أنّ الإمام أبا حنيفة لم يُذْكَر بالنّصّ إلّا في مواضع يسيرة، وإنّما كان يُقرِّر مذهبه بقوله: أهل الكوفة، وأهل الرّأي.

وقد أَثْبَتَ بعضَ هذه المواضع الشّيخُ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في طبعته، وقال في بعضها: إنّها زياداتٌ نادرةٌ لا تخلو من فائدةٍ.

وهذه المواضع هي:

- عَنْد حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ، والزّيادةُ هِي: قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْت صَالِحَ بنَ مُحَمَّدٍ التّرمذيّ قَال: سَمِعْتُ أَبَا مُقَاتِلٍ السَّمَرْقَنْدِيَّ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ جَوْرَبَانِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ قَالَ: فَعَلْتُ الْيَوْمَ شَيْئاً لَمْ أَكُنْ أَفْعَلُهُ؛ مَسَحْتُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَهُمَا غَيْرُ مُنَعَّلَيْنِ[٢].

---

(١) انظر: انظر كتابه: «العلل» الملحق في ذي جامعه: (٦/ ٢٢٨)، طبعة د. بشار عواد.

(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ١٥٦) طبعة الشّيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ، وقال في الهامش تعليقاً على المُثبَت فوق: «يظهر أنها زيادةٌ لم تُذكر إلّا في القليل من نُسَخ التّرمذيّ، =

- عِندَ حَديثِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في وصْفِ استسقاء رَسُولِ الله ﷺ؛ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ مُتبذِّلًا مُتَواضِعاً مُتضَرِّعاً حَتَّى أَتى الْمُصَلَّى فَلَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدِ»، والزّيادَةُ هِي: وقَالَ النُّعْمَانُ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تُصَلَّى صَلَاةُ الِاسْتِسْقَاءِ وَلَا آمُرُهُمْ بِتَحْوِيلِ الرِّدَاءِ وَلَكِنْ يَدْعُونَ وَيَرْجِعُونَ بِجُمْلَتِهِمْ. قَالَ أَبُو عِيسَى: خَالَفَ السُّنَّةَ[1].

- عَنْد حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَلَّدَ نَعْلَيْنِ وَأَشْعَرَ الهَدْيَ فِي الشِّقِّ الْأَيْمَنِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ وَأَمَاطَ عَنْهُ الدَّمَ». قال التّرمذيّ: «... وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ يَرَوْنَ الْإِشْعَارَ... سَمِعْت يُوسُفَ بْنَ عِيسَى يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعاً يَقُولُ حِينَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: «لَا تَنْظُرُوا إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الرَّأْيِ فِي هَذَا فَإِنَّ الْإِشْعَارَ سُنَّةٌ وَقَوْلُهُمْ بِدْعَةٌ». قَالَ: وسَمِعْت أَبَا السَّائِبِ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ وَكِيعٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي الرَّأْيِ: أَشْعَرَ رَسُولُ الله ﷺ وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ مُثْلَةٌ. قَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْإِشْعَارُ مُثْلَةٌ؛ قَالَ: فَرَأَيْتُ وَكِيعاً غَضِبَ غَضَباً شَدِيداً، وَقَالَ: «أَقُولُ لَكَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ، وَتَقُولُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ! مَا أَحَقَّكَ بِأَنْ تُحْبَسَ ثُمَّ لَا تَخْرُجَ حَتَّى تَنْزِعَ عَنْ قَوْلِكَ هَذَا»[2].

- قال التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ قَال سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: «مَا رَأَيْتُ أَحداً أَكْذَبَ مِنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ وَلَا أَفْضَلَ مِنْ

= ولم يطّلع عليها الحافظ المزّي ولا الحافظ ابن حجر... وهي فائدةٌ لا بأس بها»!
ومع صعوبة الإغراب على المزيّ أولًا ثم على ابن حجر -رحمهما الله-؛ إلّا أنّه ربما غابت عنهما الزّيادة، والله أعلم.

(١) جامع التّرمذيّ: (٢/ ٨١) طبعة الشّيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) جامع التّرمذيّ: (٢/ ٢٣٩-٢٤٠)، طبعة د. بشار عوّاد.

عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ»[١].

وهاك أخي القارئ ترتيبَ الأئمّةِ الفقهاءِ الذين اعتمدَ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر خلافِهم ووِفاقهم:

١- الإمَامُ مَالِكُ بنُ أَنَسٍ؛ (ت/ ١٧٩هـ) إمام دار الهجرة[٢].

وأكثر ما يَروي التّرمذيُّ الفِقهَ عن مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إنّما هو بواسِطةِ إسْحاقَ بْنِ مُوسى الأنصاريِّ عنْ معْنِ بن عِيسَى القزّاز، وبَعضُه عنْ أبي مُصعبٍ المدنيّ عنْ مالكٍ، وبعضُهُ عن موسى بن حزام عن عَبْد الله بْن مَسْلَمةَ الْقَعْنَبِيّ عَنْ مَالِكٍ.

٢- الإمَامُ مُحمّد بن إدْرِيسَ الشّافِعِيّ؛ (ت/ ٢٠٤هـ) إمام مدرسة أهل الحديث في عصره[٣].

ويَروي التّرمذيُّ الفقه عن الشّافِعِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ بواسطة الْحَسَن بْن مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيّ عَنْ الشَّافِعِيِّ، وبعضه عن أَبي الْوَلِيدِ الْمَكِّيّ عَن الشَّافِعِيِّ، وبعضه عن أَبي إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيّ عن يُوسُف بْن يَحْيَى الْقُرَشِيّ الْبُوَيْطِيّ عَن الشَّافِعِيِّ، وبعضه عنه عَن الرَّبِيعِ عَن الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ أَجَازَ الرَّبِيعُ للترمذيّ ذَلِكَ وَكَتَبَ بِهِ إِلَيه.

٣- الإمَامُ أَحْمدُ بنُ حَنْبَلٍ؛ (ت/ ٢٤١هـ) إمام أهل السّنّة والجماعة[٤].

---

(١) انظر كتابه: «العلل» الملحق في ذي جامعه: (٦/ ٢٣٣)، طبعة د. بشار عواد.

(٢) راجع ترجمته في: الانتقاء في فضائل الثّلاثة الفقهاء لابن عبد البرّ؛ ص: (٩-٦٣)، ترتيب المدارك: (١/ ١٠٢-٢٥٤)، سير أعلام النّبلاء: (٨/ ٤٨)، الدّيباج المذهَب: (١/ ٥٥-١٣٩).

(٣) راجع ترجمته في: مناقب الشّافعيّ للبيهقيّ، تهذيب الأسماء واللّغات: (١/ ٤٤-٦٧)، الانتقاء؛ ص: (٦٥-١٢١)، سير أعلام النّبلاء: (١٠/ ٥)، تاريخ بغداد: (٢/ ٥٦- ٧٣).

(٤) راجع ترجمته في: تاريخ بغداد: (٤/ ٤١٢)، طبقات الحنابلة: (١/ ٤)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ١٧٧)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٣٢٥).



٤- الإِمَامُ إِسْحَاقُ بنُ راهَوَيْه[١]: وهو ابن إبراهيم بن مخلد الحنظليّ المروزيّ، شيخُ المشرِق، ولد سنة إحدى وستين ومئة ومات سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين، قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفُنا في أشياء؛ فإنّ النّاس لم يزل يخالفُ بعضُهم بعضاً»[٢].

ويَروي التّرمذيُّ الفقه عن الإمامين أحمد وإسحاق رحمهما الله كثيراً بواسطة إِسْحَق ابْن مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ، وبعضه عن مُحَمَّد بْن مُوسَى الْأَصَمّ عَنْ إِسْحَقَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ، وبعضه عن مُحَمَّد بْن أَفْلَحَ عَنْ إِسْحَقَ.

٥- الإِمَامُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ[٣]: وهو ابن سعيد بن مسروق؛ أبو عبد الله الثّوريّ الكوفيّ؛ العلّامة المجتهد، زينةُ الحفّاظ وسيّد العلماء العاملين في زمانه، وُلد سنة سبع وتسعين، ومات سنة إحدى وستين ومئة، لَخّص الحافظُ أبو بكرٍ الخطيب البغداديُّ جلالتَه وإمامتَه حين قال: «كان إماماً من أئمّة المسلمين وعَلَماً مِن أعلام الدّين، مُجمَعاً على أمانته؛ بحيث يُستغنى عن تزكيته؛ مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضّبط، والورع والزُّهد»[٤].

ويَروي التّرمذيُّ الفقه عن الثّوريّ رَحِمَهُ اللَّهُ بواسطة مُحَمَّد بْن عُثْمَانَ الْكُوفِيّ عن عُبَيْد الله بْن مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ، وبعضه عن أَبي الْفَضْلِ مَكْتُوم بْن الْعَبَّاسِ

---

(١) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (١/ ٣٧٩)، التّاريخ الصغير: (١/ ٣٦٨)، تاريخ بغداد: (٦/ ٣٤٥)، سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٣٥٨)، تذكرة الحفّاظ: (٢/ ٤٣٣)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٣١٧).

(٢) انظر هذه الأقوال وغيرها في: سير أعلام النّبلاء: (١١/ ٣٦٩-٣٧٢).

(٣) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٧/ ٢٢٩)، حلية الأولياء: (٦/ ٣٥٦)، تاريخ بغداد: (٩/ ١٥١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٢٠٣)، العبر: (١/ ٢٣٥).

(٤) تهذيب الكمال: (١١/ ١٦٨-١٦٩).

التِّرْمِذِيّ عن مُحَمَّد بْن يُوسُفَ الْفِرْيَابِيّ عَنْ سُفْيَانَ.

٦- الإمَامُ عَبْدُ اللهِ بن الْمُبَارَكِ[١]: وهو ابن واضحٍ؛ أبو عبد الرّحمن الحنظليّ مولاهم التّركيّ، ثمّ المروزيّ، الحافظ، المجاهد، وُلد سنة ثمان عشرة ومئة، ومات سنة إحدى وثمانين ومئة، قال الحافظ ابن حجر: «ثقةٌ ثبْتٌ فقيهٌ عالمٌ جوادٌ مجاهدٌ، جُمعتْ فيه خصالُ الخير»[٢].

ويَروي التّرمذيُّ الفقه عن ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ بواسطة أَحْمَد بْن عَبْدَةَ الْآمُلِيّ عَنْ أَصْحَابِ ابْنِ المبارَكِ عَنْهُ، وبعضه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُزَاحِم عَن ابْنِ المبارك، وبعضه عن عَلِيّ بْنِ الْحَسَنِ عَن ابْنِ المبارك، وبعضه عن عَبْدَانَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الملِكِ عَن ابْنِ المبارك، وبعضه عن عَنْ حِبَّانَ بْنِ مُوسَى عَن ابْنِ المبارك، وبعضه عن وَهْبِ بْنِ زَمْعَةَ عَنْ فَضَالَةَ النَّسَوِيِّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ المبارك.

المطلب الرّابع: شيوخُه في التّفسير

أمّا أهمّ أئمّة التّفسير الذين نَقَلَ عنهم في جامعه؛ فهم:

١- الإمام زيد بن أسلم العدويّ (ت/ ١٣٦هـ)[٣].

٢- الإمام مرّةُ بن شراحيل الهمدانيّ الكوفيّ، المشهور بـ: مـرّة الطّيّب (ت/ ٧٦هـ)[٤].

---

(١) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٥/ ٢١٢)، حلية الأولياء: (٨/ ١٦٢)، تاريخ بغداد: (١٠/ ١٥٢)، سير أعلام النّبلاء: (٨/ ٣٧٨).

(٢) تقريب التّهذيب: (١/ ٥٢٧).

(٣) راجع ترجمته في: التّاريخ الكبير: (٣/ ٢٨٧)، سير أعلام النّبلاء: (٥/ ٣١٦)، حلية الأولياء: (٣/ ٢٢١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ١٣٢).

(٤) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٧٤)، حلية الأولياء: (٤/ ١٦١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٦٣)، طبقات المفسّرين للدّاوديّ: (٢/ ٣١٧).



٣- الإمام رُفَيْع بن مهران؛ أبو العالية الرّياحيّ البصريّ (ت/ ٩٠هـ)[(١)].

٤- الإمام سعيدُ بنُ جبير (ت/ ٩٥هـ)[(٢)].

٥- الإمام مجاهدُ بنُ جَبْر المخزوميّ (ت/ ١٠١ أو ١٠٢ أو ١٠٣ أو ١٠٤هـ)[(٣)].

٦- الإمام عكرمة مولى ابن عبّاس (ت/ ١٠٧ هـ)[(٤)].

٧- الإمام الحسَنُ ابنُ أبي الحسن البصريّ (ت/ ١١٠هـ)[(٥)].

٨- الإمام قتادةُ بنُ دعامة السّدوسيّ (ت/ بضع عشرة ومائة هـ)[(٦)].

٩- الإمام الضّحّاك بن مزاحم الهلاليّ (ت/ بعد المائة هـ)[(٧)].

---

(١) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٢/ ٢١٧)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٥٨)، سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٢٠٧)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٧٢).

(٢) راجع ترجمته في: الزّهد للإمام أحمد؛ ص: (٣٧٠)، سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٣٢١)، وفيات الأعيان: (٢/ ٣٧١)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٧١)، البداية والنّهاية: (٩/ ٩٦)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٨١).

(٣) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٤٤٩)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٨٦)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٢٤)، طبقات الحفّاظ للسّيوطيّ؛ ص: (٣٥).

(٤) راجع ترجمته في: حلية الأولياء: (٣/ ٣٢٦-٣٤٧)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٩٥)، طبقات المفسّرين: (١/ ٣٨٠)، سير أعلام النّبلاء: (٥/ ١٢).

(٥) راجع ترجمته في: الحسن البصريّ لابن الجوزيّ، الزّهد للإمام أحمد؛ ص: (٢٥٨)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٦٦)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٦٦-٢٦٨)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٤٧).

(٦) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٥٦٤)، وفيات الأعيان: (٢/ ٦٩)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٦٦)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٦٦- ٢٦٨)، طبقات المفسّرين: (١/ ١٤٧).

(٧) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٤/ ٥٩٨)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٢٣)، طبقات المفسّرين: (١/ ٢١٦).

١٠- الإمام عطاءُ ابنُ أبي رباح (ت/ ١١٤هـ)[١].

١١- الإمام محمدُ بنُ كعب القرظيّ (ت/ ١٢٠هـ)[٢].

المطلب الرّابع: شيوخُه في اللّغة

وأمّا أهمّ أئمّة اللّغة الذين نَقل عنهم في جامِعِه؛ فهُمْ:

١- الإمام عبد الملك بن قريبٍ الأصمعيُّ الباهليّ (ت/ ٢١٦هـ)[٣].

٢- الإمام أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت/ ٢٢٤هـ)[٤].

المبحث الثالث: أبرز تلاميذه

عَرَفَ للإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ قدرَه ومنزلَتَه في العلْم خلقٌ مِن الطُّلّابِ والرّواةِ؛ فسارعوا إلى الانتفاعِ بِهِ وملازمتِهِ والرّوايةِ عنه، ونهْلِ العلم منه، وهم مِن الكثرة بحيث يصعب إحصاؤهم، وقد ذكر بعضَهم الحافظُ المِزّيُّ في تهذيبه[٥]، وهم:

(١) راجع ترجمته في: وفيات الأعيان: (٣/ ٢٦١)، سير أعلام النّبلاء: (٥/ ٧٩)، البداية والنّهاية: (٩/ ٣٠٦)، طبقات القرّاء: (١/ ٥١٣).

(٢) راجع ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (٥/ ٦٥)، التّاريخ الكبير: (١/ ٢١٦)، حلية الأولياء: (٣/ ٢١٢)، البداية والنّهاية: (٩/ ٢٥٧).

(٣) راجع ترجمته في: مراتب النّحويّين؛ ص: (٤٦-٦٥)، طبقات النّحويين للزّبيديّ؛ ص: (١٦٧-١٧٤)، أخبار النّحويين البصريّين؛ ص: (٥٨-٦٧)، تاريخ بغداد: (١٠/ ٤١٠)، إنباه الرّواة: (٢/ ١٩٧)، بغية الوُعاة: (٢/ ١١٢).

(٤) راجع ترجمته في: تاريخ بغداد: (١٢/ ٤٠٣)، تذكرة الحفّاظ: (١/ ٤١٧)، البداية والنّهاية: (١٠/ ٢٩١)، سير أعلام النّبلاء: (١٠/ ٤٩٠)، طبقات المفسّرين: (٢/ ٣٢).

(٥) تهذيب الكمال: (٢٦/ ٢٥١).



١- أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السّمرقنديّ[١].

٢- أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزيّ التاجر[٢].

٣- علي بن عمر الوذاريّ[٣].

٤- محمود بن عنبر النّسفي[٤].

٥- محمد بن المنذر الهرويّ[٥].

٦- حمّاد بن شاكر الورّاق[٦].

٧- داود بن نصر بن سهيل البزدويّ[٧].

٨- عبدالله بن نصر بن سهيل البزدوي[٨].

المبحث الرّابع: مُصنّفات الإمام التّرمذيّ

تَفَنّن الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تآليفه، وهي في جملتها لا تخرج عن علوم الحديث والسّنّة، وقد تعلّق بعضُها بالحديثِ روايةً، وبعضُها بالرّجال، وآخَرُ بالعلل.

ومِن هذه المصنّفات[٩]:

---

(١) راجع ترجمته في: الميزان للذهبي: (١/ ١٦٦).
(٢) راجع ترجمته في: الميزان للذهبي: (١/ ١٢١).
(٣) راجع ترجمته في: الإكمال: (١/ ٣٤٦).
(٤) راجع ترجمته في: الإكمال: (٦/ ١٠٣).
(٥) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (٤/ ٢٢١).
(٦) راجع ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٥).
(٧) انظره في: الإكمال: (١/ ٤٧٣).
(٨) انظره في: الإكمال: (١/ ٤٧٣).
(٩) انظر: تراث التّرمذيّ العلميّ لأكرم ضياء العمري؛ ص: (١٤).

١- الزّهد[١].

٢- الشّمائل المحمّديّة[٢]: مطبوع.

٣- التاريخ[٣].

٤- كتاب أسماء الصّحابة[٤]: مطبوع.

٥- التفسير[٥].

٦- الأسماء والكنى[٦].

٧- العلل الصّغير: ملحَقٌ بآخر «الجامع».

٨- العلل الكبير[٧]: مطبوع.

٩- كتاب الموقوف[٨].

---

(١) ذكره ابن حجر في التّهذيب: (٩/ ٣٨٩).
(٢) ذكره كلٌ من ترجم للإمام التّرمذيّ.
(٣) ذكره ابن النديم في الفهرست: (٣٢٥)، والسّمعانيّ في الأنساب: (٣/ ٤٢)، وابن حجر في التّهذيب: (٩/ ٣٨٨).
(٤) ذكره ابن حجر في التهذيب: (٩/ ٣٨٩).
(٥) انظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي: (٢/ ٤٤٧).
(٦) ذكره ابن حجر في التهذيب: (٩/ ٣٨٩).
(٧) ذكره ابن النديم في الفهرست: (٣٢٥)، والسّمعانيّ في الأنساب: (٣/ ٤٢)، وابن حجر في التهذيب: (٩/ ٣٨٨).
(٨) ذكره الإمام الترمذي في جامعه بلفظ: «كتاب فيه الموقوف»: (٥/ ٧٣٦).



المبحث الخامس: وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اختُلف في تاريخ وفاة الإمام أبي عيسى رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولعلّ الأقرب أنه مات ليلةَ الاثنين في الثّالث عشر من رجب، سنة تسعٍ وسبعين ومائتين بترمذ بقرية من قُرَاها، وهي: «بوغ» -بضمّ الباء وسكون الواو وبعدها غينٌ معجَمةٌ- على ستّة فراسخ من «ترمذ»[1]، وهذا هو المعتمد عند المحقّقين من المؤرّخين.

(١) وفيات الأعيان: (٤/ ٢٧٨).

الباب الثاني
جامع التّرمذيّ

الفصل الأول: التّعريف بكتاب الجامع

المبحث الأول: اسمه وما اشتُهر به

اشتهر كتاب التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ بتسميات مختلفة؛ منها: «الجامع» و«سنن التّرمذيّ» و«الجامع الصّحيح» و«الجامع الكبير» و«الجامعُ المختَصَرُ»، وكلها موجودة على طُرَرِ مخطوطاتِ الكتاب؛ كما تراه في الملحق بصور بعض مخطوطات الجامع في نهاية هذا المدخل.

والحقيقة أنّ بعض هذه التّسميات ليس دقيقاً؛ لأنّ الإمام التّرمذيّ ليس من شرْطِهِ في جامعه إخراج الصّحيح فقط دون غيره، ولأنّ جامعه يتضمّن أبواباً كثيرةً عدا الأحكام؛ كالتّفسير والعقائد.

والذي يظهر أنّ التّسميةَ اللّائقة بموضوعِهِ وواقِعِهِ اثنتان: أولاهما: «الجامعُ المختَصَرُ من السّنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصّحيحِ والمعلولِ وما عليه العمل»، والتّسمية الثّانية: «الجامع الكبير»، فالأُولى مطابقةٌ لواقِعِ الكتابِ ومنهَجِ مصنِّفِهِ تمامَ المطابقة، والثّانيةُ لائقةٌ بالمصنِّفِ باعتبارِ أنّه دائماً يُورِد وراءَ حديثِ البابِ ما وَرَد عن الصّحابة رضي الله عنهم مِن أحاديثَ تشهد له، فهو بهذا الاعتبار جامعٌ كبيرٌ[١].

---

(١) للاستزادة في مسألة اسم كتاب التّرمذيّ؛ يُراجع رسالة: «تحقيق اسمي الصحيحين وجامع التّرمذيّ» لعبد الفتاح أبو غدّة رَحِمَهُ اللهُ.



المبحث الثاني: موضوعه وسبب تأليفه

النّاظرُ في جامع التّرمذيّ بعينٍ فاحصةٍ؛ ينظر بها إلى المتون النّبويّة المرويّة بين دفّتيه، ويراجع ما تَنَاثر بينها من تقريراتِ مُصنِّفِه وأحكامه، وأقوالِ الأئمّةِ التي ساقها فيه= يتبيّنُ له أنّ «الجامع» كتابُ روايةٍ وفقه ونقْدٍ وتعليلٍ للحديث.

ولقد سُئل الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن جمعه مصنّفاً واحداً يحوي ما سلف مِن الحديث والآثار؛ مُذيَّلًا ببيان العلل وأقوال الأئمّة الفقهاء والنُّقّاد؛ فلم يُجب إلى ذلك زماناً، ولعلّ امتناعه كان لأجل تواضعه وعدم احتفاله بمنزلته في العلم، ثم أجاب لتعيّن ذلك عليه، ولرجاء حُلُول البركة بكتابه، وقد حصل ما رجاه بفضل الله تعالى وكرَمِهِ، وكُتِبَ لمُصَنَّفِهِ الانتشارُ والقَبولُ.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَإِنَّما حَملْنَا عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِ الْفُقَهَاءِ وَعِلَلِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّا سُئِلْنَا عَنْ هَذَا فَلَمْ نَفْعَلْهُ زَمَاناً، ثُمَّ فَعَلْنَاهُ لِمَا رَجَوْنَا فِيهِ مِنْ مَنْفَعَةِ النَّاسِ؛ لِأَنَّا قَدْ وَجَدْنَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِن الْأَئِمَّةِ تَكَلَّفُوا مِن التَّصْنِيفِ مَا لَمْ يُسْبَقُوا إِلَيْهِ؛ مِنْهُمْ: هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَعَبْدُ الله بْنُ الْمُبَارَكِ، وَيَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَوَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، صَنَّفُوا فَجَعَلَ الله فِي ذَلِكَ مَنْفَعَةً كَثِيرَةً، فَنَرْجُو لَهُمْ بِذَلِكَ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ عِنْدَ الله لِمَا نَفَعَ الله بِهِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُمْ الْقُدْوَةُ فِيمَا صَنَّفُوا»[1].

---

(١) الجامع: (٦/ ٢٣٠).



فهذا النّصّ يوضّح أنّ الإمام المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنّما أقدم على جمْع كتابِه لَمّا رأى الأئمةَ قبله وَلَجُوا هذا الباب؛ ألَا وهو التّصنيف والكتابةُ في حديث النبيّ ﷺ، ولم يتحرّجوا؛ فكأنّه وجد فيهم الأسوةَ؛ فكان جامِعُه من أنفع كُتُب الحديث.

المبحث الثّالث:

مكانة «الجامع» ورتبته بين كُتُب السُّنّة

جامع الإمام الترمذيّ من أهمّ المصّنفات الحديثيّة التي تلقّتها الأمّة بالقبول، وسارت في النّاس مسير الشّمس، وقد كتب الله تعالى له الانتشار لِنيّة مُصنّفِه، ولم يُخْتَلَف في كوْن «الجامع» مِن أعظم دواوين السّنّة وأهمّها وأجْمَعِها؛ على اختصاره، وقد بيّن الأئمّةُ فضلَه ومنزلته، وفيما يلي بيانٌ لبعض ذلك:

عن أبي علي منصور بن عبد الله الخالديّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: قال أبو عيسى: «صنّفتُ هذا الكتاب فعرضْتُه على علماء الحجاز والعراق وخُراسان، فَرَضُوا به، ومَن كان في بيته هذا الكتاب فكأنّما في بيته نبيٌّ يتكلّم»[(١)].

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراةَ، وجرى بين يديْه ذِكْر أبي عيسى التّرمذيّ وكتابه، فقال: كتابه عندي أنفع من كتاب البخاريّ ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلّا المتبحّر العالِمُ، وكتابُ أبي عيسى يصِلُ إلى فائدته كلّ أحدٍ من النّاس»[(٢)].

ويقول الحافظ أبو بكر بن العربيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان منزلة جامع التّرمذيّ: «اعلموا-أَنَارَ الله أفئدتكم- أنّ كتاب الجعفيِّ هو الأصل الثّاني في هذا الباب،

---

(١) البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).

(٢) انظر: تهذيب الكمال: (١/ ١٧٢)، والسير: (١٣/ ٢٧٧).



والموطّأ هو الأول واللّباب، وعليهما بناءُ الجميع؛ كالقشيريّ والتّرمذيّ فمن دونهما، ما طَفِقُوا يُصنِّفونه، وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى؛ حلاوةَ مَقْطَع، ونَفَاسَةَ مَنْزَع، وعُذوبةَ مَشْرَع، وفيه أربعة عشر علماً فرائد؛ صنّف وذلك أقربُ إلى العمل، وأَسْند، وصحّح وأَسْقم، وعدَّد الطّرق، وجَرح وعدّل، وأسْمى وأكْنى، ووَصَل وقَطَع، وأَوْضح المعمولَ به والمتروكَ، وبيّن اختلافَ العلماء في الرّدّ والقَبول لآثاره، وذَكَر اختلافهم في تأويله، وكلُّ علْمٍ من هذه العلوم أصلٌ في بابه، وفرْدٌ في نصابه؛ فالقارئ له لا يزال في رياضٍ مُونِقةٍ، وعلوم متّفقةٍ متّسقةٍ، وهذا شيءٌ لا يعمُّه إلّا العلمُ الغزير، والتّوفيقُ الكثير، والفراغُ والتّدبير»[1].

وقال ابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كتاب التّرمذيّ أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً، وأقلُّها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذِكْر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصّحيح والحسن والغريب...، وفيه جرحٌ وتعديلٌ، وفي آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائد حسنة»[2].

وقال الحافظ الذّهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في الجامع علمٌ نافعٌ، وفوائدُ غزيرةٌ، ورؤوسُ المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدّره بأحاديث واهيةٍ، بعضُها موضوعٌ، وكثيرٌ منها في الفضائل»[3].

وقال أيضاً: «جامعُهُ قاضٍ له بإمامتِهِ وحِفْظِهِ وفِقْهِهِ، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يشدّد، ونَفَسُه في التّضعيف رخْوٌ»[4].

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكتاب الجامع أحد الكتب الستة التي يرجع

---

(١) عارضة الأحوذيّ: (١/ ٥-٦).
(٢) جامع الأصول: (١/ ١٩٣).
(٣) سير أعلام النّبلاء (١٣/ ٢٧٤).
(٤) سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٢٧٤).

إليها العلماء في سائر الآفاق»[١].

وقال الفقيه الحنفيّ طاش كبرى زاده؛ متحدّثاً عن التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «له تصانيف كثيرةٌ في علم الحديث، وهذا كتابه الصّحيح أحسنُ الكتب وأكثرُها فائدةً، وأحسنها ترتيباً، وأقلُّها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذِكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث؛ من الصّحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديلٌ، وفي آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائدَ حسنة، لا يخفى قدْرُها على مَن وقف عليها»[٢].

وقال الباجوريّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وناهيك بجامعه الصّحيح؛ الجامع للفوائد الحديثيّة والفقهيّة، والمذاهب السّلفيّة والخَلَفيّة، فهو كافٍ للمجتهد مُغْنٍ للمقلّد»[٣].

وقال صدّيق حسن القنوجي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كتابُه الجامع الصّحيح يدل على عظيم قدره واتّساع حفظه، وكثرة اطّلاعه، وغاية تبحّره في هذا الفنّ، حتى قيل إنه لم يؤلّف مثلُهُ في هذا الباب»[٤].

هذا؛ وقد سلف الحديثُ متفرّقاً عن جَلَالَةِ «الجامع» للإمام التّرمذيّ بين كتب السّنّة عموماً، وجلالته بين الكتب السّتّة خصوصاً، والآن نجمع المفترق في جملٍ دالّةٍ على رتبته بينها؛ كما نَصَّ على ذلك الأئمّة.

ويختلف النّقّاد في تقويم «الجامع» وميزانِه بين كتب السّنّة؛ فمَن نظر فيه إلى صناعته الفقهيّة كان ترتيبُ الكتب السّتّة عنده كالآتي: جامع التّرمذيّ من حيث كون

(١) البداية والنّهاية: (١١/ ٧٧).
(٢) نقلًا عن الشيخ أحمد شاكر في مقدمة شرح التّرمذيّ: (١/ ٨٨).
(٣) الحطة؛ ص: (٢٠٨) نقلًا عن: التّراث العلميّ للترمذيّ؛ لأكرم العمري؛ ص: (١٧-١٨).
(٤) الحطّة؛ ص: (٢٥٢).



فقهيّاته يستفيد منها عموم طلاب العلم، ثم صحيح البخاريّ، ثم الكتب الأخرى.

ومَن نظر فيه إلى صناعته الحديثيّة؛ من حيث الصّحّة= كان الجامع متأخّراً عن الصّحيحين وسنن أبي داود، وأمّا مِن حيث علوّ السّند؛ فالجامع بعد صحيح البخاريّ وسنن أبي داود، وقد يستوي مع صحيح مسلم فيه.

والحاصل أنّ لكلّ كتابٍ مِن الكتب السّتّة خصائصَ تُقدّمه عن غيره، وأخرى يشترك فيها مع غيره من الكتب.

وأمّا ما قيل في جامع الإمام التّرمذيّ من الشّعر:

فقد قال الشيخ أبو العباس أحمد بن معدّ بن عيسى بن وكيل التّجيبيّ الأقليشي يمدح جامع التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ [الوافر]:

كِتَابُ التِّرمِذِيِّ رِيَاضُ عِلْمٍ ... حَكَتْ أَزْهَارُهُ زَهْرَ النُّجُومِ

بِهِ الآثَارُ وَاضِحَةٌ أُبِينَتْ ... بِأَلْقَابٍ أُقِيمَتْ كَالرُّسُومِ

فَأَعْلَاهَا الصِّحَاحُ وَقَدْ أَنَارَتْ ... نُجُوماً لِلْخُصُوصِ وَلِلْعُمُومِ

وَمِنْ حَسَنٍ يَلِيهَا أَوْ غَرِيبٍ ... وَقَدْ بَانَ الصَّحِيحُ مِنَ السَّقِيمِ

فَعَلَّلَهُ أَبُو عِيسَى مُبِيناً ... مَعَالِمَهُ لِطُلَّابِ العُلُومِ

فَطَرَّزَهُ بِآرَاءٍ صِحَاحٍ ... تَخَيَّرَهَا أُولُو النَّظَرِ السَّلِيمِ

مِنَ العُلَمَاءِ وَالفُقَهَاءِ قِدْماً ... وَأَهْلِ الفَضْلِ وَالنَّهْجِ القَوِيمِ

فَجَاءَ كِتَابُهُ عِلْقاً نَفِيساً ... تَنَافَسَ فِيهِ أَرْبَابُ الحُلُومِ

وَيَقْتَبِسُونَ مِنْهُ نَفِيسَ عِلْمٍ ... يُفِيدُ نُفُوسَهُمْ أَسْنَى الرُّسُومِ

وقال الفقيهُ الحافِظُ قطْبُ الدّينِ القسطلانيُّ [الوافر]:

أَحَادِيثُ الرَّسُولِ جَلَا الهُمُومِ ... وَبُرْءُ المَرْءِ مِنْ أَلَمِ الكُلُومِ

فَلَا تَبْغِي بِهَا أَبَداً بَدِيلاً ... وَعَرِّفْ بِالصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ

وَإِنَّ التِّرمِذِيَّ لِمَنْ تَصَدّى ... لِعِلْمِ الشَّرْعِ مُغنٍ عَنْ عُلُومِ

غَدَا خَضِراً نَضِيراً فِي المَعَانِي ... فَأَضْحَى رَوْضُهُ عَطِرَ الشَّمِيمِ

فَمِنْ جَرْحٍ وَتَعْدِيلٍ حَوَاهُ ... وَمِنْ عِلَلٍ وَمِنْ فِقْهٍ قَوِيمِ

وَمِنْ أَثَرٍ وَمِنْ أَسْمَاءِ قَوْمٍ ... وَمِنْ ذِكْرِ الكُنَى قَصِدِ فَهِيمِ

وَمِنْ نَسْخٍ وَمُشْتَبِهِ الأَسَامِي ... وَمِنْ فَرْقٍ وَمِنْ جَمْعٍ بَهِيمِ

وَمِنْ قَوْلِ الصِّحَابِ وَتَابِعِيهِمْ ... بِحِلٍّ أَوْ بِتَحْرِيمٍ عَمِيمِ

وَمِنْ نَقْلٍ إِلَى الفُقَهَاءِ يُعْزَى ... وَمِنْ مَعْنًى بَدِيعٍ مُسْتَقِيمِ

وَمِنْ طَبَقَاتِ أَعْصَارٍ تَقَضَّتْ ... وَمِنْ حَلِّ لِمُنْعَقِدٍ عَقِيمِ

وَقِسْمٌ مَا رَوَى حَسَناً صَحِيحاً ... غَرِيباً فَارْتَضَاهُ ذَوُو الفُهُومِ

فَفَاقَ مُصَنَّفَاتِ النَّاسِ قِدْماً ... وَرَاقَ فَكَانَ كَالعِقْدِ النَّظِيمِ

وَجَاءَ كَأَنَّهُ بَدْرٌ تَلَالَا ... يُنِيرُ غَيَاهِبَ الجَهْلِ العَظِيمِ

فَنَافِسْ فِي اقْتِبَاسٍ مِنْ نَفِيسٍ ... بِأَنْفَاسٍ وَدَعْ قَوْلَ الخُصُومِ

فَإِنَّ الحَقَّ أَبْلَجُ لَيسَ يَخْفَى ... طَلَاوَتُهُ عَلَى الذِّهْنِ السَّلِيمِ

المبحث الرّابع: رواة الجامع، ووصف أهمّ طبعاته

تميّز الأئمّة في القرون الأولى بمزيّةِ تحمُّلِ العلم وروايته عن أهله شِفاهاً ومكاتبة وإجازةً..؛ حتى لا تكون المصنّفاتُ والتّآليفُ سَيْباً مُهْمَلًا لا زِمَامَ له، وبالَغَ الحُذّاقُ في الاهتمام بأمْر الإسناد، وجعلوه الفارقَ بين أهل العلم وغيرهم، وأمارةً على حُسْن التّعلّم، ودلالةً على أمانة الطّالب ومَتَانةِ حِرْصِه.

وكان في مقدّمة عنايتهم: الكتب التّسعةُ المشهورة؛ فاحْتَفَوْا بموطّأ مالك؛ لأنّه تَقَدَّمهم، وكانوا يُطَرِّزون بسلسلتِه الذّهبيّةِ كُتُبَهم، ثم توالت العناية بالصّحيحين وغيرهما، حتى حُفظتْ تلك المصنّفات بأسانيدها، فهي تُرْوَى لنا جيلًا بعد جيلٍ، وجامعُ التّرمذيّ وما بقي لنا مِن آثاره؛ مِن الكتب التي رُويتْ لنا مسنَدَةً، ووصلتْنا محفوظةً كما أرادها مصنِّفُها رَحِمَهُ اللَّهُ.

وفي المطْلَبَيْن التّاليين سأسْرد أولًا أسماء مَن روى «الجامع»، وأخصّ بالتّرجمة المحبوبيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنّه الذي حُفظ لنا «الجامع» بروايته، ثم أعْرِضُ لوصف طبعاته المتداوَلة المشهورة.

المطلب الأول: رُواة «الجامع»

فأمّا أشهر رواة جامع التّرمذيّ عنه رَحِمَهُ اللَّهُ فهُم[1]:

١- أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوبيّ

---

(١) انظر: سير أعلام النّبلاء: (١٧/ ٢٦٧)، فهرست ابن خير؛ ص: (١١٧- ١٢١)، فهرست ابن عطيّة؛ ص: (٧٠، ١٢٢)، مقدّمة تحفة الأحوذيّ: (٢٨٥)، التّرمذيّ للعتر: (٦٨)، التّرمذيّ الطّبّاع: (١٢٤).

المروزيّ[١]: وهو محدّثُ مَرْو ومُفيدُها، وشيخُها ورئيسُها، وُلد سنة تسع وأربعين ومائتين، سمِع مِن عدّةٍ؛ من أشهرهم: أبو عيسى التّرمذيّ، وحدّث عنه أبو عبد الله بن مندة، وأبو عبد الله الحاكم وغيرهما، وكانت الرّحلة إليه في سماع «الجامع»، وكان شيخَ البلد ثروةً وإفضالًا، وسماعه مضبوطٌ بخطّ خاله أبي بكر الأحول رَحِمَهُ اللَّهُ، وكانت رحلته إلى ترمذ للُقِيِّ أبي عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ في خمس وستين ومئتين، وهو ابن ستّ عشرة سنة. قال الحاكم: «سماعه صحيحٌ»، وتوفي في شهر رمضان سنة ستّ وأربعين وثلاث مئة من الهجرة.

وروايتُه للجامع هي التي عليها طبعاتُه اليوم، وهي المُثْبَتَةُ المسنَدَةُ في أغلب كُتُب الأثْبات والمشْيَخات.

٢- أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود؛ المروزيّ التّاجر: وروايته مذكورةٌ في فهرست ابن خير وابن عطيّة[٢].

٣- أبو سعيد الهيثم بن كليب الشّاشيّ (ت/ ٣٣٥هـ): وروايته فيها أحاديث لا توجد عند غيره من الرّواة؛ كما ذكر ذلك القاضي عياض[٣].

٤- أبو الحسن علي بن عمر بن التّقيّ بن كلثوم الوَذَارِيّ.

٥- أبو علي محمد بن محمد بن يحي القرّاب الهرويّ (ت/ ٣٢٤هـ)[٤].

---

(١) انظر ترجمته في: سير أعلام النّبلاء: (١٥/ ٥٣٧)، العِبَر: (٢/ ٢٧٢)، الوافي بالوفيات: (٢/ ٤٠)، شذرات الذّهب: (٢/ ٣٧٣).
(٢) راجع: فهرست ابن خير: (١٢٠)، فهرست ابن عطية: (١٢٢)، و: الترمذي للطباع؛ ص: (١٢٧).
(٣) راجع: الغنية؛ ص: (١٣٢). و: الترمذي للطباع؛ ص: (١٢٧).
(٤) راجع: فهرست ابن خير: (١/ ١٢١)، فهرست ابن عطية: (٧٠).



٦- أبو ذرّ محمد بن إبراهيم بن محمد التّرمذيّ: وروايته مذكورةٌ في فهرست ابن خير وابن عطيّة[١].

٧- أبو محمد الحسن بن إبراهيم القطّان (ت/ ٣٤٣هـ)[٢].

ورواية المحبوبي رواها عنه تلميذه الحافظ الثقة أبو محمد عبد الجبار ابن محمد بن أبي الجراح الجراحي المروزي (٣٣١ - ٤١٢هـ)، وقد حمل عنه الكتاب جماعة من العلماء؛ منهم: أبو عامر محمود بن القاسم الأزدي، وأحمد ابن عبد الصمد الغورجي، وشيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد اللّه بن محمد الأنصاري الهروي، وعبد العزيز بن محمد التِّرياقي، ومحمد بن محمد العلائي، وغيرهم.

ومن أشهر من رواه عن هؤلاء الشيخ الإمام الثقة العابد أبو الفتح عبد الملك ابن أبي القاسم عبد الله الكَرُوخي الهروي (٤٦٢ - ٥٤٨هـ)، وقد كتب الكَرُوخي نسخة متقنة من الجامع بخطِّه، وحدّث بها غير مرة ببغداد، وقُرئت عليه عدّة نُوب بها، بل كان ينسخ الجامع ويبيعه ويتقوت بذلك.

ومن رواية الكَرُوخي انتشر الجامع انتشار عظيماً؛ إذ سمعه منه خَلقٌ عظيم من الأئمةِ وكبار العلماء؛ كابن السمعاني، وابن عساكر، وابن الجوزي، والخطيب الدَّولعي، وعبد الوهاب بن سكينة، وغيرهم كثير[٣].

(١) راجع: سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٥٨).
(٢) راجع: فهرست ابن خير: (١٢١)، والترمذيّ للطّبّاع؛ ص: (١٢٥).
(٣) مقدمة تحقيق الجامع للدكتور بشار عواد (١/ ١٤).

المطلب الثاني: طبعات جامع الترّمذيّ:

مع عنايةِ العلماء قديماً وحديثاً بجامع الإمام الترمذيّ، إلّا أنّ طباعتَه -على الوجه العلميّ الدّقيق الموثوق- بقيتْ أُمنيةَ مُحبّي الحديث وطلبة العلم عموماً، ثم إنّ الله تعالى انتدب لخدمة الكتاب وطباعته مَن أكرمهم بذلك، وفيما يلي حديثُ عن أهمّ طبعات الجامع:

١- طبعة مصطفى البابي الحلبي؛ بتحقيق وشرح الشّيخ أحمد محمّد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: بدأ الشّيخ بتحقيق «الجامع» وشرْحِه شرحاً ضافياً، فأخرج منه مجلّدين، تضمّنا ستّ مئة حديثٍ وزيادة، ولم يتمّه، وقد اعتمد في تحقيقه على عَددٍ من المخطوطات والمطبوعات، وكان جُلّ اعتماده على نسخة الشّيخ محمد عابد السّنديّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث نصَّ في مقدمته أنّها عمدته في تصحيح الكتاب.

وقد أضاف الشّيخ في تحقيقه بعض الزّيادات الواردةِ في نسخة الشّيخ محمد عابد السّنديّ؛ لاعتقاده أنّها من جامع التّرمذيّ، حتى ولو لم تثبت في كثيرٍ مِن نُسَخ الجامع، ومِن ذلك على سبيل المثال:

- إضافتُه من نسخة السّنديّ عبارة: «قال أبو عيسى: حديث حسَنٌ صحيحٌ» عقيب حديثِ الْحَسَنِ عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ الله فَلَاتُخْفِرُوا الله فِي ذِمَّتِهِ»، وبيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ الزّيادة المُثبتة لم تقع في سائر الأصول، ولذلك قال المباركفوريّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يحكم التّرمذيّ على حديث جندب بن سفيان بشيء، وهو حديثٌ صحيحٌ أخرجه مسلم».

- إضافتُه عبارة: «عن أبيه» لإسنادِ حديث يَحْيَى بنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بنِ خَلَّادِ



ابْنِ رَافِعِ الزُّرَقِيِّ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَيْنما هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ يَوْماً. قَالَ رِفَاعَةُ: وَنَحْنُ مَعَهُ؛ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ كَالْبَدَوِيِّ فَصَلَّى فَأَخَفَّ صَلَاتَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَعَلَيْكَ، فَارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ...» الحديث؛ بحيث صار الإسناد بعد زيادة الشّيخ: «عن أبيه، عن جدّه، عن رفاعة»، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيّناً: «سقطت مِن جميع نُسَخ التّرمذيّ».

- إضافتُه مِن نسخة السّنديّ باباً لأبواب الصّلاة، ساق فيه طريقين لحديث جرير بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في المسح على الخفّين، وفيه: - أنه بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقِيلَ لَهُ: أَتَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، وأوْضح رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنّ هذا الباب لم يرد فيه شيءٌ مِن النُّسَخ.

وقد أتَمّ هذه الطّبعة كلٌّ مِن الشّيخ محمّد فؤاد عبد الباقي، وكان عَمَلُه أقرب ما يكون إلى التّخريج الفنّيّ المختصَر دونما شرح، وكذا: الشيخ كمال يوسف الحوت، وهو الذي ذَيَّلَ الكتابَ بجريدةٍ للأحاديث التي اعتنى بها الشّيخ المحقّق أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهي ساقطة من تحفة الأحوذيّ، وجريدةٍ أخرى للأحاديث الواردة في تحفة الأحوذيّ وهي ساقطة من طبعة الشّيخ أحمد شاكر.

٢- طبعة المكتبة السّلفيّة؛ بتحقيق عبد الوهاب عبد اللّطيف.

٣- طبعة بولاق، وهي في مجلّدين.

٤- طبعة دار الغرب الإسلاميّ؛ بتحقيق/ د. بشار عوّاد معروف:

صدّر د/ بشار معروف مقدّمة تحقِيقِهِ للكتاب بأنّ الله تعالى امتنّ عليه بالصّحّة والتّمكين، ورَزَقَهُ مِن العلْمِ بسنّةِ رسولِ الله ﷺ حتى ظهر تحقيقُهُ لكتاب التّرمذيّ

«بهذه الصّفة البارِعةِ النّافعةِ، بعد أن ضبطْنا نصّه، وأثبتنا ما ظننّا أنّ مصنِّفه قد كتبه أو أملاه..»(١)، ولو أنّ كلّ مُخْرِجِ كتابٍ يُثْني على نفسِه بهذه الأوصاف؛ لكان علماء السّنّة لا يُحصَوْن، ولكثُرت الكتب البارعة النّافعة؛...ما علينا!

وقد اعتمد المحقّق في إخراج الكتاب على سَبْع نُسَخٍ مطبوعةٍ للجامع، ما بين متن وشرح، ولم يرَ من المخطوطات إلّا واحدةً تشملُ ثلث الكتاب تقريباً، مع أنّ نُسخ الجامع كما ذكر هو نفسُه كثيرةٌ تبلغ المئات!؛ غير أنّه اعتذر عن عدم اعتمادها أو بعضها بأنّه لا يمكن ضبط نسخة منها متقَنةٍ إلّا بجمع جميع النُّسخ ودراستها!

المهمّ أنّه اجتهد في خدمة الكتاب وطباعته وإخراجه إخراجاً جيّداً، وإن شاب ذلك بعض الملاحظات التي أبداها بعض المتخصّصين(٢).

المبحث الخامس: شُروحُهُ ومختصراتُهُ

اهتمّ العلماء بجامع التّرمذيّ، وأوْلوْه عنايةً فائقة تليق بمقامه ومكانته، فأفردوا عليه مصنّفات مفردةً؛ تتعلّق بشرحه كلّه، أو شرح بعض مباحثه كعِلله مثلًا، أو في بيان ثلاثياته ورباعياته والأحاديث المستغربة فيه، وأخرى اهتمّت بتخريج ما أشار إليه بقوله: «وفي الباب عن فلان وفلان..»، وبعضها تكلّم

---

(١) مقدّمة تحقيقه للجامع: (١/ ٥).

(٢) راجع: الإمام الترمذيّ للحمش: (١/ ١٦١-١٦٤)، الإمام الترمذيّ للطّبّاع: (١٣٢-١٣٣)، وقد أسقط د. بشار عواد من طبعته أحاديث، قامت عنده دلائل على أنها ليست من جامع الترمذي، وأرقام هذه الأحاديث هي: ٢٦، ٨٣، ١٦٢، ١٦٣، ٦١١، ٦١٢، ٩٨٠، ١٣٠٩، ١٥٨٨، ١٨٠٠، ١٨٢٣، ١٩٧٣، ٢٠٨٦، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٦١، ٢٣٠٠، ٢٤٣٩، ٣٠٧٨، ٣١٧٢، ٣٣٠٨، ٣٣٧٤، ٣٤١٣، ٣٤٨٨، ٣٥١٥، ٣٧١٦، ٣٧٢٩، ٣٧٦٧، ٣٧٩٣، ٣٩٣٨.



عن شرطه، ومؤلّفات مستقلّة كتبت في بيان فضائله ومزاياه، كما اهتمّت مصنّفات أخرى باختصاره وتهذيبه. وفي ما يلي بيانٌ لبعض ذلك:

المطلب الأول: الشّروح

اعتنى العلماءُ بجامع التّرمذيّ عنايةً بالغةً؛ فصنّفوا في شرح غامِضِه، وتوضيح مسائله، وتبيان مناهجه، وعمِلوا عليه شروحاً غايةً في النّفاسة ونهايةً في الفائدة والجودة.

ومن أهمّ شروح الجامع[1]:

١- عارضة الأحوذيّ في شرح جامع التّرمذيّ؛ للحافظ أبي بكر ابن العربيّ المالكيّ (ت/ ٥٤٣هـ)، وقد طبع بالهند، ثم بالقاهرة، ثم بدار الكتب العلميّة.

٢- شرح جامع التّرمذيّ؛ للحافظ أبي القاسم البغويّ (ت/ ٥١٠هـ)، وهو مخطوطٌ، وتوجد منه قطعةٌ في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

٣- النّفح الشّذيّ في شرح جامع التّرمذيّ؛ للحافظ ابن سيّد النّاس (ت/ ٧٣٤هـ) وأدركتْه المنيّةُ قبل أن يتمّه؛ وقد طُبع منه مجلّدان بتحقيق: د/ أحمد معبد عبد الكريم.

٤- شرح التّرمذيّ للحافظ الزّيْن عبد الرّحيم ابن حسين العراقيّ (ت/ ٨٠٦هـ)، وهو عبارة عن محاولةٍ لإكمال شرح ابن سيّد النّاس، ولم يكمله أيضاً، والمشروح منه أُتِمّ تحقيقُه كاملاً في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة في (١٧ رسالة جامعيّة)؛ ما بين ماجستير ودكتوراه، وهو شرحٌ عظيمٌ جدّاً،

(١) راجع: الإمام الترمذيّ للحمش: (١/ ٤٠-٤٥)، الإمام الترمذي للطّبّاع: (١١١-١١٣).

يُعَدّ من أهمّ كتب شُرُوح الحديث عموماً.

٥- شرح التّرمذيّ؛ للحافظ ابن رجب الحنبليّ (ت/ ٧٩٥هـ).

٦- شرح جامع التّرمذيّ؛ للحافظ سراج الدّين البلقينيّ الشّافعي (ت/ ٨٠٥هـ) ولم يتمّ.

٧- شرح زوائد التّرمذيّ على الصّحِيحيْن وأبي داود؛ للحافظ ابن الملقّن (ت/ ٨٠٤هـ).

٨- قُوت المغتذي على جامع التّرمذيّ؛ للحافظ جلال الدّين السّيوطيّ (ت/ ٩١١هـ).

٩- شرح جامع التّرمذيّ؛ للشيخ سراج أحمد السّرهنديّ، وقد طبع في الهند.

١٠- شرح جامع التّرمذيّ؛ للشيخ محمد بن الطيّب السّنديّ؛ مخطوط وتوجد منه قطعةٌ في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة.

١١- العرف الشّذيّ على جامع التّرمذيّ؛ للشيخ محمد أنور شاه الكشميريّ، وقد طبع بالهند.

١٢- الطِّيِّبُ الشّذيّ في شرح التّرمذيّ؛ للشيخ إشفاق الرّحمن كاندهلويّ، وقد طبع بالهند.

١٣- تحفة الأحوذيّ شرح جامع التّرمذيّ؛ للشّيخ محمد عبد الرحمن ابن عبد الرّحيم المباركفوريّ (ت/ ١٣٥٥هـ).

١٤- جائزة الأحوذيّ في التعليقات على سنن التّرمذيّ؛ للعلّامة الحافظ أبي النصر ثناء اللّه المدني بن عيسى خان.



المطلب الثّاني: المختصرات

جاء في «كشف الظنون» أنّ لجامعِ التّرمذيّ مختصراتٍ[1]، وهي كلّها مخطوطة، ومنها:

١- مختصر الجامع؛ لنجم الدين سليمان بن عبد القويّ المعروف بابن الصّرصرى (ت/ ٧١٦هـ)، مخطوط ويوجد بعضه في دار الكتب المصريّة؛ كما ذكر ذلك سزكين.

٢- مختصر الجامع؛ لمحمد بن عقيل البالسيّ الشافعيّ (ت/ ٧٢٩هـ). مخطوط ويوجد منه مجلدان في مخطوطات باريس؛ كما ذكر ذلك سزكين.

٣- الكوكب المضيّ المنتزَع من جامِعِ سننِ التّرمذيّ؛ ليحيى بن حسن ابن أحمد ابن عثمان (ت/ ٧٦٩هـ).

٤- مختصر سنن التّرمذيّ؛ لأبي الفضل تاج الدّين محمد بن عبد المحسن القلعيّ (١١٤٧هـ)، وهو مخطوط ويوجد بعضه في دار الكتب المصريّة ومخطوطات الموصل؛ كما ذكر ذلك سزكين.

المطلب الثّالث: المستَخْرَجات

الاستخراجُ كما قال الحافظُ العراقيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن يَأتي المُصَنِّفُ إلى كتابِ البُخَارِيِّ أو مُسْلِمٍ، فيُخَرِّجُ أحاديثَهُ بأسانيدَ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيرِ طَرِيقِ البُخَارِيِّ، أو

(١) كشف الظّنون: (١/ ٣٧٦)، وانظر: مقدمة تحفة الأحوذيّ: (٢/ ٣٠٤)، وراجع: الإمام التّرمذيّ للطباع؛ ص: (١٤٣).

مُسْلِمٍ، فَيجتمعُ إسنادُ المُصَنِّف مع إسنادِ البُخَاريِّ أو مُسْلِمٍ في شيخهِ، أو مَنْ فَوقهُ»[١].

١- الْمُسْتَخْرَجُ على جامع التِّرْمِذِيِّ: للإمامِ الحافظِ المُجَوِّدِ: أبي عليٍّ الحسنِ ابن عليِّ بن نَصْر ابن منصورٍ الطُّوسِيِّ، المعروف بمُكردش (ت/ ٣١٢هـ).

٢- الْمُسْتَخْرَجُ على جامِعِ التِّرْمِذِيِّ: للإمامِ الحافظِ المُجَوِّدِ: أبي بكرٍ أحمدَ بن عليِّ ابن محمّد بن إبراهيمَ بن مَنْجُويه اليَزْدِيِّ الأَصْبَهانِيِّ (ت/ ٤٢٨هـ)[٢].

المبحث السّادس:

عدد أحاديث الجامع وكتبه وأبوابه

أمّا عدد أحاديثِ الجامِعِ؛ فهي: حَسَب طبعة الشيخ أحمد شاكر وطبعة دار الغرب الإسلاميّ (٣٩٥٦) حديثاً، وقد استوت الطبعتان في عدد الأحاديث، مع أن بشار عواد محقق طبعة دار الغرب حذف عدداً من الأحاديث، وذلك راجع إلى أنه أثبت ترقيم الشيخ أحمد شاكر في طبعته.

وأمّا عدد كُتُبِهِ؛ فهي: حَسَب طبعة الشّيخ أحمد شاكر (٥١) كتاباً، وأما طبعة دار الغرب فلم تذكر الكتب من أساسه.

وأمّا عدد أبوابِهِ؛ فهي: حَسَب طبعة دار الغرب الإسلاميّ: (٢٢٣١) باباً، وطبعة الشيخ أحمد شاكر اكتفت بالكتب عن الأبواب.

---

(١) انظر: التّبصرة والتّذكرة مع فتح الباقي: (١/ ٥٦-٥٧)، فتح المغيث: (١/ ٣٩)، تدريب الراوي: (١/ ١١٢)، توضيح الأفكار: (١/ ٦٩).
(٢) ذَكَره الذّهبيّ في السِّير: (١٧/ ٤٣٨).



الفصل الثّاني: منهج الإمام التّرمذيّ في جامعه

المبحث الأول: منهجُهُ في الصّناعة الحديثيّة

المطلب الأول: ما تَمَيَّزَ به جامِعُ التّرمذيّ

جامعُ الإمام التّرمذيّ دُرّةٌ مَكنوزةٌ؛ أُعْطِيَها الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ، وخُصّ بها؛ هِبةً مِن الله عزّ وجلّ له وتكريماً؛ إذ فيه مِن الخصال والمحاسن ما يجعله في المرتبة بعْدَ الصّحيحين عند كثيرٍ مِن أهل العلم.

وقد قرّر الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ أنّ جامع الإمام التّرمذيّ يمتاز بثلاثة أمورٍ؛ لا توجَد في شيءٍ من كتب السّنّة؛ الأصولِ أو غيرها[١]:

أولها: أنّ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ يختصر طُرُق الحديثِ اختصاراً لطيفاً، فيذكر واحدًا ويُومئ إلى ما عداه؛ فبعد أن يَرويَ التّرمذيّ- رَحِمَهُ اللهُ- حديثَ الباب يذكرُ أسماء الصّحابة الذين رُويت عنهم أحاديثُه، سواءً أكانت بمعنى الحديث الذي رواه، أم بمعنى آخر، أم بإشارةٍ إليه ولو مِن بعيد، وهذا يدلّ على اطّلاعٍ واسعٍ، وحفْظٍ عزيزِ النّظير؛ أَتْعبَ مَن بعده -وإلى هذه العصورِ المتأخّرة- عن تتبُّعه وتخريجه.

ثانيها: أنّه في الأعمّ الغالب يذكر اختلاف الصّحابة والتّابعين وفقهاء المذاهبِ المتبوعة رَحِمَهُمُ اللهُ، ويبيّن أقوالَهم في المسائل الفقهيّة التي يُوردها إبّانَ روايتِه لأحاديثِ الباب، وكثيراً ما يشير إلى دلائلهم ومآخذ مذاهبهم، ويسرد

(١) انظر: مقدّمة تحقيق جامع التّرمذيّ: (١/ ٣٩). طبعة الشّيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ.



الأحاديث المتعارضةَ في المسألة، وهذا الصّنيعُ مِن مهاراتِ الحُذّاق مِن أهل الفنّ؛ فإنّ الغايةَ مِن علوم الحديث تمييزُ الصّحيح من الضّعيف، لأجل صحّة الاستدلال بها، ومن ثَمَّ اتّباعُها والعملُ بها.

ثالثها: أنّه يُعْنَى أشدّ العناية ببيان درجة الحديث؛ من حيث قبولُه أو ردُّه، مع توضيحه أحوالَ الرّواةِ ورجالِ الحديث، ووصْفِهِ منازلَهُم روايةً ودرايةً، وبذلك صار كتاب «الجامع» تطبيقاً عمليّاً لقواعد مصطلح الحديث وعلومه؛ خصوصاً علم العلل، وأصبح أنْفَعَ ما يكون للعالِمِ والمتعلِّم، يقول ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم أنّ التّرمذيّ خرَّج في كتابه الصّحيحَ والحسَنَ والغريب، والغرائبُ التي خرّجها= فيها بعضُ المنكر، ولا سيّما في كتاب الفضائل، ولكنّه يبيّن ذلك غالباً، ولا أعلم أنه خرّج عن متّهمٍ بالكذب متّفقٍ على اتّهامه بإسناد منفردٍ، نعم.. قد يُخرّج عن سيّئ الحفظ، ومَن غَلَب على حديثه الوهن، ويبيّن ذلك غالباً ولا يسكت عنه»[1].

ومِن المزايا عَدَا ما ذُكر:

١- ذِكْرُ أحاديث الباب في موضع واحدٍ؛ ممّا يُشكِّلُ وحدةً موضوعيّةً متكاملة.

٢- النّصُّ على مَن عمِلَ بالحديث مِن فقهاء الأمّة؛ وهي وسيلةُ تقويةٍ للحديث عنده أحياناً.

٣- تتبّعُ شواهد الأحاديث؛ مِن حيث معانيها وألفاظها وتعدُّد مخارجها؛ سواء كان ذلك في أول الإسناد أم في آخره.

٤- تميّزه بمصطلحاتٍ خاصّة به، ومِن أبرزها: مصطلح «حَسَنٌ صحيحٌ».

(١) شرح علل الترمذي: (٢/ ٦١١) تحقيق: د. همام سعيد.



٥- الإبداعُ البالغ والفهمُ الفقهيُّ الدّقيق في التّرتيب والتّبويب.

٦- عنايتُه بخصوص الحديث الحسن؛ فإنّ «الجامع» يُعتبر مِن أهمّ مصادر معرفته، حتى لقد قال ابن الصّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كتابُ أبي عيسى التّرمذيّ أصْلٌ في معرفة الحديث الحسَنِ، وهو الذي تفرّد باسْمِه، وأكْثَرَ مِن ذِكْرِهِ في جامعه»[١]، وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد أكثر عليُّ بن المَدِينيّ مِن وصْفِ الأحاديثِ بالصّحّةِ والحُسْن في مسنده وفي عِلَلِه؛ فكأنّه الإمامُ السّابقُ لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاريّ ويعقوبُ بن أبي شيبة وغيرُ واحدٍ، وعن البخاريّ أَخَذ التّرمذيّ؛ فاستمداد التّرمذيّ لذلك إنّما هو من البخاريّ، ولكنّ التّرمذيّ أَكْثَرَ منه، وأشاد بذكره، وأَظْهَرَ الاصطلاح فيه، فصار أَشْهَرَ به مِن غيره»[٢].

٧- كثْرَةُ فوائده العلميّة وتنوُّعها، وفي ذلك يقول ابن رُشَيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ كتاب التّرمذيّ تضمّنَ الحديثَ مُصنّفاً على الأبواب، وهو عِلْمٌ برأسه، والفقهَ، وهو عِلْمٌ ثانٍ، وعللَ الأحاديث، ويشتمل على بيان الصّحيح من السّقيم، وما بينهما من المراتب؛ عِلْمٌ ثالثٌ، والأسماءَ والكُنى؛ عِلْمٌ رابعٌ، والتّعديلَ والتّجريحَ؛ خامسٌ، ومَن أدرك النّبيّ ﷺ ممّن لم يدركه مِمّن أسند عنه في كتابه؛ سادسٌ، وتعديدَ مَن روى ذلك الحديث؛ سابعٌ، هذه علومُه الجمليّةُ، وأمّا التّفصيليّةُ فمتعدّدةٌ، وبالجملة فمنفعتُه كبيرةٌ، وفوائده جمّةٌ كثيرةٌ»[٣].

٨- تَذْيِيلُه «الجامعَ» بمُلحَقٍ نفيسٍ؛ هو عَلاقُ علْم العِلل، وفيه فوائدُ جمّةٌ نافعةٌ، ولنَفَاسَتِهِ بالَغ الحافظُ ابن رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاحتفاءِ به، والعنايةِ بدقائقِهِ وتفاصيلِهِ، فشَرَحَهُ شرْحاً ضافياً وافياً.

---

(١) انظر: المقدّمة لابن الصّلاح؛ ص: (٣٢).

(٢) النّكت على كتاب ابن الصّلاح: (١/ ٤٤٦).

(٣) نقلًا عن ابن سيّد النّاس في: «النّفح الشّذيّ في شرح جامع التّرمذيّ»: (١/ ١٩٣).

المطلب الثاني: شرط الجامع

معرفةُ شروط أصحاب الكتب مسألةٌ ضروريّةٌ لتصنيف الكتاب، والحُكْمِ على صنيعِ صاحِبِهِ فِيهِ؛ مِن حيث الوفاءُ بشرطِهِ مِن عَدَمِهِ، وحيث إنّ كثيراً من الأئمّة المصنِّفِين لم ينُصُّوا بصراحةٍ على شرُوطِهم في كُتُبِهِم؛ كما بيّن ذلك المحقّقون= تَولّى الأئمّةُ المسْتَقْرِئون للمصنّفات الحديثيّة بيانَ شروطهم، ومراتبَ كُتُبهم.

وهكذا الحال مع الإمام الترّمذيّ وجامعه؛ فإنّه لم يبيّن بصراحةٍ شرطَهُ في كتابه، وإنّما ذكر أنّ مقصوده جمعُ الأحاديث التي هي مآخذُ للفقهاء، وعليها تنبني المسائلُ والأحكام.

ويُعتبر كلام الحازميّ جامعاً في مسألة شروط الأئمّة؛ فلا غنى عنه في هذا السّياق.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أنّ لهؤلاء الأئمّة مذهباً في كيفيّة استنباط مخارج الحديث، نشير إليها على سبيل الإيجاز: وذلك أنّ مذهب مَن يخرّج الصّحيح: أنْ يعتبر حال الرّاوي العدْل في مشايخه، وفيمن روى عنهم، وهم ثقاتٌ أيضاً، وحديثُه عن بعضهم صحيحٌ ثابتٌ يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مَدْخولٌ لا يصلح إخراجه إلّا في الشّواهد والمتابعات، وهذا بابٌ فيه غموضٌ، وطريقُهُ معرفةُ طبقات الرّواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، ولنوضح ذلك بمثال:

وهو أن نَعْلَمَ مثلًا أنّ أصحاب الزّهريّ على طبقاتٍ خمس، ولكلّ طبقةٍ منها مزيّةٌ على التي تليها وتفاوتٌ.



فمن كان في «الطّبقة الأولى» فهو الغاية في الصّحّة، وهو غايةُ مقصد البخاريّ.

و«الطّبقة الثّانية» شاركت الأولى في العدالة؛ غير أنّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزّهريّ، حتى كان فيهم مَن يُزامله في السّفر ويُلازمه في الحضر، والطّبقة الثّانية لم تلازم الزّهريّ إلّا مدّةً يسيرة؛ فلم تمارس حديثَه، وكانوا في الإتقان دون الطّبقة الأولى، وهم «شرط مسلم».

و«الطّبقة الثّالثة» جماعةٌ لزموا الزّهريّ مثل أهل الطّبقة الأولى؛ غير أنّهم لم يسلموا عن غوائل الجرح؛ فهم بين الرّدّ والقَبول، وهم «شرط أبي داود والنّسويّ».

و«الطّبقة الرّابعة» قومٌ شاركوا أهل الطّبقة الثّالثة في الجرح والتّعديل، وتفرّدوا بقلّة ممارستهم لحديث الزّهريّ؛ لأنّهم لم يصاحبوا الزّهريّ كثيراً، وهم «شرط أبي عيسى»... **وفي الحقيقة: شرْط التّرمذيّ أبلغ مِن شرط أبي داود؛ لأنّ الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعُه مِن حديث أهل الطّبقة الرّابعة؛ فإنّه يُبيّن ضعفه ويُنبّه عليه؛ فيصير الحديث عنده مِن باب الشّواهد والمتابعات، ويكون اعتمادُه على ما صحّ عند الجماعة.**

وهذا القدر كافٍ في الإيماء إلى مرامهم في تأسيس قواعدهم لمن رُزق النّظر السّليم، وأُعِين ببعض الذّكاء والفطنة»[١].

وقال الحافظ ابن طاهر المقدسيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمّا أبو داود فمَن بعده فإنّ كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام: صحيحٌ؛ وهو الجنس المخرّج في هذين الكتابين للبخاريّ ومسلم؛ فإنّ أكثر ما في هذه الكتب مخرّجٌ في هذين

---

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي؛ ص: (٤٣-٥٥).



الكتابين، والكلامُ عليه كالكلام على الصّحيحين فيما اتّفقا عليه واختلفا فيه، وصحيحٌ على شرطهم، والقسم الثّالث: أحاديثُ أخرجوها للضّدّيّة في الباب المتقدّم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحّتها، وربمّا أبان المخرِّجُ لها عن علّتها بما يفهمه أهل المعرفة... وأمّا أبو عيسى التّرمذيّ فكتابه وحْدَه على أربعة أقسام: قسمٌ صحيحٌ مقطوعٌ به، وهو ما وافق فيه البخاريَّ ومسلماً، وقسمٌ على شرط الثّلاثة دونهما كما بيّنّا، وقسمٌ أخرجه للضّدّيّة وأبان عن علّته ولم يُغْفِلْه، وقسمٌ رابعٌ أبان هو عنه، فقال: ما أخرجتُ في كتابي هذا إلّا حديثاً قد عمِل به بعض الفقهاء»[١].

المطلب الثّالث: منهجُهُ في التّصحيح والتّضعيف

لمّا كانت الأحاديثُ الواردةُ عن النّبيّ ﷺ كغيرها مِن الأخبار؛ لا يُوثَق بها ما لم يكن رواتُها ثقاتٍ وعدولًا، وسَلِمَتْ هي في نفسِها مِن العلل القادحة= أقْبَلَ أئمّة هذا الشّأن على تقعيد فنّ النّقد والتّعليل وتحريره، والذي ينبني عليه التّصحيحُ للأخبار وتوهينُها.

والإمامُ التّرمذيّ رحمه الله واحدٌ مِن هؤلاء الأعلام الذين انبرَوا لهذه الدِّراسة الحديثيّةِ النّافعةِ؛ غير أنّه آثَرَ في هذا الفنّ منهجاً، وُصِف بأنّ فيه شيئاً مِن التّساهل واللِّين!.

نَقل الزّيلعيّ عن ابن دِحْيَة -رحمهما الله- قولَه: «وكم حَسّن التّرمذيّ في كتابه من أحاديثَ موضوعةٍ وأسانيدَ واهيةٍ»[٢].

وقال الذّهبيّ رحمه الله: «فلا يُغتَرّ بتحسين التّرمذيّ؛ فعند المُحاقَقَةِ

(١) شروط الأئمّة؛ ص: (٨٨).
(٢) نصب الرّاية: (٢/ ٢١٧).



غالبُها ضِعافٌ»[١].

وقال أيضاً: «جامِعُهُ قاضٍ له بإمامته وحفْظه وفقهه، ولكن يترخّص في قبول الأحاديث، ولا يُشدّد، ونَفَسهُ **في التضعيف رَخْو**»[٢].

وهذا الكلام مِن الإمام الذّهبيّ رَحِمَهُ اللَّهُ محلُّ إشكالٍ إذا لم يُفهم على وجهه.

ومُشكلتُه: أنّ جَعْلَ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن المتساهلين في باب الجرْح والتّعديل، ينبني عليه عدمُ الثّقة في أحكامه؛ إذْ لازِمُ تساهله أنّه يوثّق مَن لم يبلغ درجة التّوثيق، وعليه فإذا صحّح حديثًا لراوٍ وَثَّقَهُ هو؛ يكون تصحيحُه محلَّ نظر، والذي عليه نُقّادُ الحديث أنّ ما صحّحه التّرمذيّ، ولم يُوجد لأحدٍ فيه مغمزٌ، فلا مَعَابَة في تقوية أمره والاحتجاج به.

وقد قارن شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ بين التّرمذيّ وبين الحاكم؛ مِن حيثيّة التّساهل في التّصحيح؛ فقال: «إنّ أهل العلم متّفقون على أنّ الحاكم فيه من التّساهل والتّسامح في باب التّصحيح؛ حتى إنّ تصحيحه دون تصحيح التّرمذيّ والدّارقطني وأمثالهما بلا نزاعٍ؛ فكيف بتصحيح البخاريّ ومسلم؟... وتحسينُ التّرمذيّ أحياناً يكون مثل تصحيحه أو أرجح، وكثيراً ما يُصَحِّحِ الحاكمُ أحاديثَ يُجْزَمُ بأنّها موضوعةٌ لا أصل لها»[٣].

وقال ابن القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «التّرمذيّ يصحّح أحاديثَ لم يتابعْه غيرُه على تصحيحها، بل يصحّح ما يُضعّفُه غيره أو ينكره»[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال: (٧/ ٢٣١).
(٢) سير أعلام النّبلاء: (١٣/ ٢٧٦).
(٣) الفتاوى الكبرى: (١/ ٩٧).
(٤) الفروسيّة؛ ص: (٢٤٣).

وقد ذهب أحد المعاصرين[١] إلى حجّيّة تصحيح التّرمذيّ، مُوجّهاً رأيَه بما يأتي:

١- أحكام التّرمذيّ في جامعه ليست نتيجةَ انفراده بدراستهِ للحديث، ولكنّها أحكامٌ تَباحَثَها مع أئمّة الدّنيا في هذا الشّأن؛ البخاريّ وأبي زرعة والدّارميّ -رحمهم الله جميعاً-؛ فهي في الحقيقة جهدٌ مشترك ورأيٌ مجتمَعٌ عليه.

٢- إذعان المحقّقين مِن المتقدّمين والمتأخّرين لسلامة أحكامه ودقّتها.

٣- اختلاف نُسَخِ الجامع قد يكون السّببَ في كثير مِن الأحيان في عدم الوقوف بدقّة على رأيِ التّرمذيّ في الحكم على الحديث؛ إذ قد يُوجد في نسخة: صحيح، وفي أخرى: حسن، وفي أخرى مثلًا: حسن صحيح...

٤- عدم فهم منهجه في الحكم على الأحاديث؛ من حيث اعتبار المتابعات والشّواهد، واعتماد مَن اختُلف في توثيقه وتضعيفه من الرّواة..

٥- اختلاف الأئمة النّقاد في التّصحيح والتّضعيف، وذلك أمرٌ اجتهاديّ.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أنّ النُّقول التي سُقتها ابتداءً؛ لا يُراد منها إسقاطُ أحكام الإمام التّرمذيّ رحمه الله وتجاهلُ اجتهاداته في هذا الباب؛ فإنّهم لا يختلفون في براعته وإمامته وإتقانه وأمانته، بل المقصود أنّ بعض أحكامه ربّما خالفه فيها أكثر النُّقّاد فاختاروا هم التّضعيف، واختار رحمه الله التّصحيح، فيجب إعادةُ النّظر في مثل هذا.

والأوْجَه أَلّا يُنظرَ للإمام التّرمذيّ رحمه الله ولا لغيره مِن الأئمّة بطريق مقارنته

(١) الإمام التّرمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصّحيحين؛ ص: (٢٣٨ وما بعدها).



بغيره وحسب؛ فإنّ ميزان الحقّ حينها سيَشُول بلا موضوعيّة لطرفِ المدح أو الذّمّ؛ لأنّ في الأئمّةِ المتساهلَ والمشدّدَ والحادّ؛ كما هو معلومٌ مقرّر[١].

المطلب الرّابع: منهجُه في الأسماء والكُنى

إنّ علماً أَكَبَّ أصحابُ الكتب السّتّة وغيرهم مِن المصنّفين على الكتابة فيه وجمْع مادّته لجديرٌ بالنّظر إليه نظرة الإعجاب والتّأمّل، فذلك ممّا يدلّ على أصالته في علم السنّة ومكانته في معرفة قدْر العلماء، قال الحافظ ابن عبد البرّ رَحِمَهُ اللهُ: «..وهو بابٌ من فنّه طريفٌ مُستحسَن، لم يزَل أهل العلم بالسُّنن يُعنَون به ويحفظونه، ويرسمونه في كتبهم ويتطارحونه؛ رغبةً في الوقوف عليه والمعرفةِ به، ينتقصون مَن جهِلَه»[٢].

وما زال الأئمّة المتقدّمون والخَلَف الصّالحون منهم يَستعينون بهذا العلم على ضبط أسماء الرّجال وكُناهم؛ ويتحصّنون به من ورْطة ظَنّ تعدُّدِ الرَّاوي الواحدِ، المسمَّى في مَوضِع والمُكنَّى في آخر، قال السّخاويّ رَحِمَهُ اللهُ: «وربّما ينشأ عن إغفاله زيادةٌ في السَّندِ أو نَقصٌ منه وهو لا يشعُر؛ فقد روى الحاكم من حديث أبي يوسف عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شدَّاد عن أبي الوليد عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ صَلَّى خَلفَ إِمَامٍ؛ فَإِنَّ قراءتَه لَه قِرَاءَةٌ» وقال: «إنَّ عبدَ الله هو أبو الوليد كما بيَّنه عليُّ ابنُ المدينيِّ. قال: ومن تهاون بمعرفة الأسامي؛ أورثه مثلَ هذا الوهم»[٣].

---

(١) انظر: الموقظة للذّهبي؛ ص: (٨٣-٨٤).

(٢) مقدّمة كتاب «أسماء من يعرف بالكنى»: (٢/ ٢٨٤)، وانظر: المقدّمة مع «التّقييد والإيضاح»؛ ص: (٣٢٢).

(٣) راجع: فتح المغيث للسّخاويّ: (٤/ ٢١٣)، معرفة علوم الحديث للحاكم؛ ص: (١٧٧)، تهذيب الكمال: (١٥/ ٨١).

فعلى هذا يظهر أنّ حِذْق الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ واطّلاعَه على أسماء الرّجال وكُناهم دَلَّه على وهم الرّاوي الذي جعل أبا الوليد راوياً مستقلّاً في سند الحديث، والحال أنه هو نفسه ابنُ شدّاد.

إذا ثَبَتَ ما سَلَفَ= فلقد تَنوَّعَ ذِكْرُ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للرّواة في جامعه، فمرّةً يذكرهم بأسمائهم، ومرّةً يكنيهم، ولإزالة الإشكال الحاصل مِن ظنِّ الرّجلِ الواحدِ رجلين؛ لذِكْرِهِ مرّةً باسمِهِ ومرّةً بكنيته= كان الإمام التّرمذيّ يُبيّن ويوضِّح.

ولقد تَعدَّدَ منهج التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الجزئيّة حسب طبيعة الرّواي؛ فتارةً يذكر اسم الرّاوي ثمَّ يُكنيه، وتارةً يذكر كنيته ثم يعرّفُ باسمه، وإذا لم يقف على اسم الرّاوي اكتفى بسوْق كنيته، وبَيَّن أنّ الرّواي لا يُعرف له اسْمٌ، أو أنه لا يعرِف اسْمَه.

وفيما يلي نماذِجُ من ذلك:

١- **تكنية الرّواة المشهورين بأسمائهم**: ويكون ذلك إمّا مِن التّرمذيّ أصالةً، أو أنّه ينقل ذلك عن مشايخه، وأبرزُهم وأكثرُهم البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومِن الرّواة الذين سمّاهم التّرمذيّ وبيّن كناهم في جامعه، وربّما أضاف إلى بعضهم ما يميّزه أكثر عن غيره:

- خَالِدٌ الْحَذَّاءُ؛ قال عنه التّرمذيّ: هُوَ خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ؛ يُكْنَى أَبَا الْمُنَازِلِ[1].

- حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ؛ يُكْنَى أَبَا الْكَشُوثَى، وَيُقَالُ أَبُو عُمَيْرَةَ[2].

---

(١) الجامع: (١/ ٢٦٧).
(٢) الجامع: (١/ ٢٨١).



- مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ اللَّيْثِيُّ؛ يُكْنَى أَبَا سُلَيْمَانَ[١].

- سَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ؛ يُكْنَى أَبَا سَعْدٍ[٢].

- الْقَاسِمُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ ثِقَةٌ شَأْمِيٌّ، وَهُوَ صَاحِبُ أَبِي أُمَامَةَ[٣].

- عُبَيْدَةُ؛ الذي روى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها؛ قال عنه: هُوَ ابْنُ مُعَتِّبٍ الضَّبِّيُّ الْكُوفِيُّ؛ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ[٤].

- يَحْيَى إِمَامُ بَنِي تَيْم الله؛ الذي روى عن أَبِي مَاجِدٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه؛ قَالَ عنه: ثِقَةٌ؛ يُكْنَى أَبَا الْحَارِثِ، وَيُقَالُ لَهُ: يَحْيَى الْجَابِرُ، وَيُقَالُ لَهُ: يَحْيَى الْمُجْبِرُ أَيْضاً[٥].

- هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ؛ يُكْنَى أَبَا الْمُنْذِرِ[٦].

- الْحَجَّاجُ الصَّوَّافُ؛ الذي يروي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ؛ قال عنه: يُكْنَى أَبَا الصَّلْتِ[٧].

- مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ؛ يُكْنَى أَبَا عَتَّابٍ[٨].

---

(١) الجامع: (١/ ٣١٩).
(٢) الجامع: (١/ ٣٣٥).
(٣) الجامع: (١/ ٤٥٣).
(٤) الجامع: (٢/ ١٤٦).
(٥) الجامع: (٢/ ٣٢٣).
(٦) الجامع: (٢/ ٤٤٨).
(٧) الجامع: (٥/ ٥٤٥).
(٨) الجامع: (٢/ ٥٣٥).

- عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ الْجُهَنِيُّ؛ الرّاوي عن معاوية؛ قال عنه: يُكْنَى أَبَا مَرْيَمَ[١].

- بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بُرْدَةَ؛ الرّاوي عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه؛ قال عنه: يُكْنَى أَبَا بُرْدَةَ[٢].

٢- تسمية الرّواة المشهورين بكناهم:

ومن النّماذج الدّالّة على مهارة التّرمذيّ في ذلك:

- أبو الْمَلِيحِ؛ الرّاوي عَنْ أَبِيهِ؛ قال عنه: هو ابْنُ أُسَامَةَ؛ اسْمُهُ عَامِرٌ، وَيُقَالُ: زَيْدُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْهُذَلِيُّ[٣].

- أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى؛ اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ[٤].

- أَبُو أَيُّوبَ الأنصاريّ؛ اسْمُهُ خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ[٥].

- الزُّهْرِيُّ؛ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ الله بْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ، وَكُنْيَتُهُ أَبُوبَكْرٍ[٦].

- الْأَعْمَشُ؛ اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ، وَهُوَ مَوْلًى لَهُمْ[٧].

- أَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ؛ اسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ رِبْعِيٍّ[٨].

---

(١) الجامع: (٣/ ١٣).
(٢) الجامع: (٣/ ٢١٨).
(٣) الجامع: (١/ ٥٢).
(٤) الجامع: (١/ ٥٧).
(٥) الجامع: (١/ ٥٨).
(٦) الجامع: (١/ ٥٩).
(٧) الجامع: (١/ ٦٥).
(٨) الجامع: (١/ ٦٦).

- أَبُو إِسْحَقَ؛ الرّواي عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ قال عنه: اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الله السَّبِيعِيُّ الْهَمْدَانِيُّ(١).

- أَبُو سَلَمَةَ؛ اسْمُهُ عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ(٢).

- أَبُو ثِفَالٍ الْمُرِّيُّ؛ الرّاوي عَنْ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ عَنْ جَدَّتِهِ عَنْ أَبِيهَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ الله عَلَيْهِ»؛ قال عنه: اسْمُهُ ثُمَامَةُ بْنُ حُصَيْنٍ(٣).

- رَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ هُوَ أَبُو بَكْرِ بْنُ حُوَيْطِبٍ(٤).

وهذه نماذجُ فقط، وما تُرك فهو أكثر، والمقصود التّمثيل.

المطلب الخامس
منهجه عند تعارُض الوقف والرّفع

يختلف الرّواة في الارتفاع بالحديث إلى النّبيّ ﷺ أو الوقوف به على الصّحابيّ، والمصنّفون حيالَ هذا الاختلاف مجتهدون؛ والتّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في جامعه نهجَ لهذا الأمر الشّائع في كتب الرّواية منهجاً واضحاً؛ فأحياناً يُصرّح بترجيح رفع الحديث على وقفه، وأحياناً يُومئُ إلى ترجيح أحد الأمرين إيماءً بلا تصريح، وفي مرّاتٍ كثيرةٍ كان يكتفي بالحكم على الحديث؛ فيتبيّنُ مذهبه في الحديثِ مَحَلِّ الاختلاف.

---

(١) الجامع: (١/ ٦٩).
(٢) الجامع: (١/ ٧٢).
(٣) الجامع: (١/ ٧٧).
(٤) الجامع: (١/ ٧٧).

ومِن عادته رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعه أنّه يأتي بجُمَلٍ مختصَرةٍ تُفيد وقوع الاختلاف في الحديث مِن حيث رفعُه ووقفُه، ويُفهم من هذه التّعبيرات والجُمَل التّصحيحُ أو التّضعيف؛ تَبَعاً أو قصداً، كما يُفهم منها ترجيحه للرّفع أو الوقف.

ومن هذه الجمل على سبيلِ التّمثيل:

١- قوله: **حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلّا من حديث فلان.**

فهذه جملةٌ تفيدُ وقوع الاختلاف فيه؛ وظاهِرُ نصِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَرَجُّحُ الموقوف على المرفوع عنده.

ومن ذلك أنّه أخرج حديثَ أَحْمَد بْن مَنِيع حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾؛ قَالَ: «شُكْرُكُمْ تَقُولُونَ مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا وَبِنَجْمِ كَذَا وَكَذَا».

ثم عَقَّب على هذا الإسناد بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ»[1].

٢- قوله: حسنٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلّا من حديث فلان.

من ذلك أنّه أخرج حديث الْحَسَن بْن عَلِيٍّ الْخَلَّال حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ وَعَفَّانُ وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ».

(١) الجامع: (٥/ ٣٢٤) برقم: (٣٢٩٥).



وأوْضَحَ رَحِمَهُ اللهُ الخلافَ في وقفه ورفعه بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ»[١].

كما أخرج حديث مُحمَّد بن المثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَمَّا حَمَلَتْ حَوَّاءُ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ فَقَالَ: سَمِّيهِ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَسَمَّتْهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ».

ثم قال أَبُو عِيسَى رَحِمَهُ اللهُ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ؛ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ قَتَادَةَ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ»[٢].

٣- قوله: غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلَّا من حديث فلان.

ومثاله: ما أخرجه عن عَلِيّ بْن حُجْرٍ وَأَحْمَد بْن مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى مَرْدَوَيْهِ قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ المبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الله عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمِّهِ، وَقَالَ: «إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ».

وَمَالَ رَحِمَهُ اللهُ إلى ترجيح وقف الحديث؛ فقَالَ: « هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ؛ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ الله»[٣].

كما روى عن يُوسُف بْن عِيسَى حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَالله مُحَمَّدُ ابْنُ سُوقَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَزَّى

---

(١) الجامع: (٢/ ٥١١) برقم: (١٢٢٨).

(٢) الجامع: (٥/ ١٦٠) برقم: (٣٠٧٧).

(٣) الجامع: (١/ ٧٢) برقم: (٢١).

مُصاباً فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ».

وقرّر رَحِمَهُ اللهُ غرابةَ الرّفْع بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ؛ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ مَوْقُوفاً وَلَمْ يَرْفَعْهُ»(١).

٤- قوله: غريبٌ لا نعرفه مرفوعاً إلّا من هذا الوجه:

فقد أخرج مثلًا حديث مُحَمَّد بن بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ حَدَّثَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَال: «لَمَّا خَلَقَ الله الْأَرْضَ جَعَلَتْ تَمِيدُ فَخَلَقَ الْجِبَالَ فَعَادَ بِهَا عَلَيْهَا فَاسْتَقَرَّتْ...» الحديث.

ثم أوضح رَحِمَهُ اللهُ غرابة رفْعِه فقال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»(٢).

وأخرج أيضاً حديث الْحُسَيْن بن حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ بَابَانِ: بَابٌ يَصْعَدُ مِنْهُ عَمَلُهُ وَبَابٌ يَنْزِلُ مِنْهُ رِزْقُهُ فَإِذَا مَاتَ بَكَيَا عَلَيْهِ فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ وَمَا كَانُوا۟ مُنظَرِينَ﴾».

وكأنّه تَرَجّح عنده الموقوف على المرفوع؛ بدلالة تضعيفه لراوِيَيْن من المرفوع؛ فقد قال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ»(٣).

---

(١) الجامع: (٢/ ٣٧١) برقم: (١٠٧٣).

(٢) الجامع: (٥/ ٣٨٤) برقم: (٣٣٦٩).

(٣) الجامع: (٥/ ٢٩٩) برقم: (٣٢٥٥).



كما ترجّح عنده الوقف في حديث مُحَمَّد بْن حَاتِم بسنده إلى عَطِيَّةَ الْعوفِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَطْعَمَ مُؤْمِناً عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ الله يَوْمَ الْقِيَامَةِ..» الحديث، فقد قال عقبه: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفاً وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدَنَا وَأَشْبَهُ»[1].

ولم يكن الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ مِمّن يقبل رفْعَ الحديث أو وقْفَه تَشَهّياً أو اعتباطاً، وإنّما اعتمد على منهجٍ سديدٍ مشى عليه في جامعه، يتمثّل في إعمال بعض القواعد الحديثيّة؛ التي يمكن بتتبُّع بعض النّصوص في الجامع أن تَبرُز وتَظْهَر، ومنها على سبيل التّمثيل لا الحصر[2]:

القاعدة الأولى: رواية الثّقات أجلُّ من رواية الفرْد منهم وأولى، ورواية الملازِم لشيخه أحسن من رواية غيره وأقوى.

ولذلك فإنّه أخرج حديث مُحَمَّد بْن بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عنْ عَلِيٍّ الْأَزْدِيِّ عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيِّ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ مَثْنَى مَثْنَى».

ثم بيّن اخْتَلَافَ أَصْحَاب شُعْبَةَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ؛ من حيث رفْعُه ووقْفُه، ثم قال: «وَالصَّحِيحُ مَا رُوِيَ عَن ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»».

ولأجل اعتبار رِوايةِ الثّقات، وَضَّحَ أنّ جماعتهم رَوَوْا الحديثَ عَنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً دون زيادةِ: «صَلَاة النَّهارِ».

---

(١) الجامع: (٤/ ٢٤١) برقم: (٢٤٤٩).

(٢) وهذه القواعد ليست خاصّة بهذه المسألة، بل هي عامّةٌ في المرجّحات.

وَأَتْبَعَ روايةَ الثّقاتِ بعملِ ابنِ عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - مِن روايةِ مولاه نافع الذي كان مِن أشدّ النّاس ملازمةً لابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وأنّه كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى وَبِالنَّهَارِ أَرْبَعاً؛ كلُّ ذلك ليرجّح به روايةَ الرّفع دون زيادة «النّهار»[1]، والله أعلم.

وبناءً على هذه القاعدة أيضاً ترجَّحَ لديه الوقفُ على الرّفع في حديثٍ اجتمع الثّقات فيه على وقْفِه؛ وهو حديث أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والذي فيه تفسير الشّجرة في قول الله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۝٢٤ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾، وأنّه قال: «هي النَّخلةُ»، وأنّ الشّجرة الخبيثةَ في قوله سبحانه: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ : «هي الحنظلُ»[2].

وانفرد حمّاد بن سلمة -وهو الإمام الثّقة- برواية هذا الحديث مرفوعاً، وقد رجّح التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ الموقوفَ على المرفوع، وبيّن أنّ حديث أبي بكر بن شعيب بنِ الحبحابِ عن أبيهِ عن أنسِ بنِ مالكٍ الموقوف أصحُّ من حديثِ حمّاد بنِ سلمةَ، وأنّ مَعْمَراً وحمَّادَ بنَ زيدٍ وغيرَ واحدٍ رَوَوْهُ موقوفاً، وأشار إلى أنّه لا يعلَم أحداً رَفَعَه غيرُ حمّاد بن سلمَة[3]؛ إيماءً إلى تضعيف الرّفع.

القاعدة الثّانية: الثّقات أولى من الضّعفاء في الرّفع والوقف.

ومثال ذلك أنّه أخرج حديث عَبد بْن حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى عَن ابْنِ لَهِيعَةَ عَنْ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: «الصَّعُودُ جَبَلٌ مِنْ نَارٍ يَتَصَعَّدُ فِيهِ الْكَافِرُ سَبْعِينَ خَرِيفاً ثُمَّ يُهْوَى بِهِ كَذَلِكَ فِيهِ أَبَداً».

---

(١) الجامع: (١/ ٥٨٩) برقم: (٥٩٧).
(٢) الجامع: (٥/ ١٩٥) برقم: (٣١١٩).
(٣) الجامع: (٥/ ١٩٥) برقم: (٣١١٩).

ثم بَيَّنَ ضَعْفَ المرفوع بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيعَةَ، وَقَدْ رُوِيَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْقُوفاً»(١).

وقد تقرَّر عند علماء الجرح والتّعديل أنّ ابن لهيعة رَحِمَهُ اللَّهُ اختلط بأَخَرَة بعد أن احترقت كتبه، وأنّ مَن اختصّ بالرّواية عنه قبل ذلك أمْثَل مِمّن روى عنه متأخِّراً، وقد ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ رواية عبد الله بن المبارك عنه أعْدلُ مِن رواية غيره(٢).

فهذا حديثٌ يرويه مرفوعاً مَن تُكلِّم فيه، ويرويه موقوفاً الثّقاتُ الأثْبات؛ فينسجم إذن مع القاعدة تقديمُ الوقف على الرّفع بناءً على حال الرّواة.

ويُلاحظ على منهج التّرمذيّ في الرّفع والوقف ما يأتي(٣):

- لا تَلازُم عنده رَحِمَهُ اللَّهُ بين الاختلافِ في الوقف والرَّفع وتعليلِ الحديث؛ بأمارةِ أنه صحّح بعضها وحَسّن بعضها؛ فهي في حَيِّزِ عُموم القبول.

ومثال ذلك أنّه أخرج حديثَ أبي كُرَيْبٍ و يُوسُفَ بنِ عِيسَى قَالا حدَّثنا وَكِيعٌ عن زكريَّا عَن عامرٍ عَن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «الظَّهرُ يُركَبُ إذا كَانَ مَرهُوناً، ولَبنُ الدَّرِّ يُشرَبُ إذا كان مَرْهُوناً، وعلَى الذي يَركَبُ ويَشرَبُ نَفَقَتُهُ»(٤)، وقال عنه إنّه: «حسنٌ صحيحٌ»، مع أنّ رَفْعَهُ لا يُروى إلّا من حديثِ عامرِ الشَّعبيِّ، وقد رَوَى غيرُ واحدٍ هذا الحديثَ عن الأعمشِ عن أبي صالحِ عن أبي هريرةَ موقوفاً، فلمّا تأيّد المرفوع بعمل بعضِ أهلِ العِلمِ به ترجّح عنده.

---

(١) الجامع: (٥/ ٣٥٣) برقم: (٣٣٢٦).

(٢) التّقريب؛ ص: (٣١٩) برقم: (٣٥٦٣).

(٣) راجع: منهج التّرمذيّ للحمش؛ ص: (١/ ٢٨٦).

(٤) الجامع: (٢/ ٥٣٣) برقم: (١٢٥٤).

ونظيره ما أخرجه من حديث عليّ بنِ حُجْرٍ حدَّثنا سفيانُ بنُ عُيينةَ عن الزُّهريِّ أخبرتهُ عمرةُ عن عائشةَ رضي الله عنها أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يَقْطَعُ في رُبعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»[١]، وحَكَم عليه بأنَه: «حسنٌ صحيحٌ»؛ ومع رواية هذا الحديث مِن غيرِ وجهٍ عن عَمْرةَ عن عائشةَ مرفوعاً، وروايته كذلك عنها عن عائشة موقوفاً؛ إلا أنّ الحكم بصحّته هو المتقرّر عنده؛ فلهذا لا تَلازُم بين الاختلافِ في الوقف والرَّفع وتعليلِ الحديث؛ فقد يقع الاختلاف ويصحّ الحديث عنده، والله أعلم.

- ترجيحُ التّرمذيّ رحمه الله الوقفَ على الرَّفع أو العكس؛ قد يكون صريحاً بالنّصّ عليه، وقد يكون ضِمنيّاً، وذلك بحُكْمِه على الحديث بما يوجِب قَبوله؛ فإن كان الرّاجح الرّفع حكم عليه بالصّحة أو الحسن، وإن كان الرّاجح الوقف فإنّه في الغالب ينصّ عليه.

ومِمّا يزيد الأمر توضيحاً أنّه رحمه الله أخرج حديث مَحْمُود بن غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصُومُ مِن الشَّهْرِ: السَّبْتَ وَالْأَحَدَ وَالِاثْنَيْنِ، وَمِنْ الشَّهْرِ الْآخَرِ: الثُّلَاثَاءَ وَالْأَرْبِعَاءَ وَالْخَمِيسَ»؛ ثم حَكَم على الحديث بالحُسْن، وذكر أنّ الإمام عبد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيٍّ رواه عَنْ سُفْيَانَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وهذه إشارةٌ منه يُفهم منها ترجيح المرفوع[٢].

كما أخرج حديث مُحَمَّد بن عَبْدِ الملكِ بنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ المخْتَارِ عن سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ

---

(١) الجامع: (٣/ ١١٥) برقم: (١٤٤٥).

(٢) الجامع: (٢/ ١١٤) برقم: (٧٤٦).



قَالَ: «مِنْ غُسْلِهِ الْغُسْلُ وَمِنْ حَمْلِهِ الْوُضُوءُ»؛ يَعْنِي الميِّتَ[١].

وقد حَسّن رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الحديث المرفوع، وذَكَر أنّه رُوِيَ عن أبي هريرة موقوفًا، وإنّما جاء بصيغة التّمريض «رُوي» دلالةً على التّوهين.

المطلب السّادس:

منهجه عند تعارض وصْل الحديث وإرساله

لا بدّ في الابتداء مِن استجلاء معنى الوصل والإرسال في الحديث؛ ثم بيان معنى المرسل عند الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ، حتى يتبيّن المراد من تعارض المتّصل والمرسل في جامعه المختصر، ومنهج التّرمذيّ في فكِّهِ ومُعالجتِهِ.

الفرع الأول: المتّصلُ والمرسَلُ عند المحدِّثين:

الحديث المتَّصل: هو ما اتّصل إسنادُه مرفوعاً إلى النبيّ ﷺ، أو موقوفاً على مَن دونه، ومُطْلَقُهُ يقع على المرفوع والموقوف[٢].

وقيل: لا يُطلق المتَّصل على ما اتَّصل إسناده إلى التّابعيِّ أو مَن دونه إلّا مقيَّداً، وهذا بخلاف المسْنَد؛ فإنه ما جاء عن النّبيّ ﷺ خاصّة، سواء كان متّصلًا أو منقطعاً[٣].

مثالُ المتّصل المرفوع: مالكٌ عن ابن شهابٍ عن سالمٍ بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ.

---

(١) الجامع: (٢/٣٠٨) برقم: (٩٩٣).

(٢) المقدّمة لابن الصّلاح؛ ص: (٤٤)، وهو مذهب النّوويّ كما في التّقريب؛ ص: (١٠٨)، وابن كثير كما في اختصار علوم الحديث؛ ص: (٤٥)؛ كلّهم يرى جواز إطلاق تسمية المقطوع موصولًا.

(٣) التّقييد والإيضاح؛ ص: (٥٠).

ومثال المتّصل الموقوف: مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عمر؛ قولَه.

وأمّا **الحديث المرسَل**: فهو ما يرويه التّابعيُّ عن النّبيِّ ﷺ مِن غير ذِكْر الصّحابيِّ الواسطة.

والمشهور عند المحقّقين مِن المحدّثين: التّسويةُ بين صغار التّابعين وكبارِهم في الحكم بإرسال ما لم يذكروا فيه الصّحابيَّ الذي حدّثهم.

الفرع الثّاني: المرسَل عند التّرمذيّ:

الإرسال عند المتقدِّمين يُطلَق على كلِّ ما فيه انقطاعٌ؛ وبذلك يشمل المرسَلَ والمنقطعَ والمعضَلَ والمدلَّسَ، وأمّا عند المتأخّرين؛ فكما بيّنا على التّفصيل السّالف.

وعلى الجملة: فإنّ المرسَل ليس معدوداً في الصّحيح عند التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فقد نَصَّ على ذلك في عِلَلِهِ الصّغيرِ بقوله: «وَالْحَدِيثُ إِذَا كَانَ مُرْسَلاً فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، قَدْ ضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. . .، وَمَنْ ضَعَّفَ الْمُرْسَلَ فَإِنَّهُ ضَعَّفَهُ مِنْ قِبَلِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةَ قَدْ حَدَّثُوا عَنِ الثِّقَاتِ وَغَيْرِ الثِّقَاتِ؛ فَإِذَا رَوَى أَحَدُهُمْ حَدِيثاً وَأَرْسَلَهُ؛ لَعَلَّهُ أَخَذَهُ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، . . . وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالمُرْسَلِ أَيْضاً»(١).

وقد أطلق التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المرسَلَ في جامعه على اصطلاح المتقدّمين تارةً، وعلى مصطَلَح المتأخّرين تارةً أخرى.

الفرع الثّالث: منهجه عند تعارض الوصل والإرسال في الجامع:

سَلَك الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه البَابَاتِ منهجاً مُطّرداً يقوم على مراعاة

---

(١) انظر: العلل الصّغير الملحق في آخر الجامع: (٦/ ٢٤٧-٢٤٨).



بعض القواعد، وهي قاضيةٌ للمتّصل على المرسَل، أو للمرسَل على المتّصل، أو هي مُطْلَقةُ الوصف بالاتّصال والإرسال دون ترجيح.

وقد اجتهدتُ في صياغةِ منهجِهِ هذا وفق قاعدتين جامعتين؛ حسب ما تبيّن لي مِن دراسة عددٍ من أحاديث الجامع، وهي محاولةُ فهمٍ، وليست تقريراً مؤكّداً عن منهج الإمام التّرمذيّ.

وفيما يلي نصّ القاعدتين:

القاعدة الأولى: ترجيح المرسَل أو المتّصل بأَمَارَة رواية أكثر الثّقات له:

وهذه القاعدةُ مَشى عليها الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ في كثيرٍ من المواضع التي رُوي فيها الحديث مرسلًا ومتّصلًا، فكان يرجّح أحد الأمرين إذا اجتمع الأكثرون مِن الثّقات على روايتِهِ كذلك، وقد يُرجّحه بقرينةِ غرابةِ المتّصِلِ أو ضعْفِه.

فمثال ما رجّح فيه المرسَلَ بهذه الأمارة: ما أخرجه عن مَحْمُود بْن غَيْلَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَقَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ» فَقَالَ: إِنِّي أَسْمَعْتُ مَنْ نَاجَيْتُ، قَالَ: «ارْفَعْ قَلِيلًا» وَقَالَ لِعُمَرَ: «مَرَرْتُ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ» قَالَ: إِنِّي أُوقِظُ الْوَسْنَانَ وَأَطْرُدُ الشَّيْطَانَ، قَالَ: «اخْفِضْ قَلِيلًا»(١).

فهذا الحديثُ تفرَّدَ بوصْلِهِ وإسنادِه يَحْيَى بن إسحاقَ عن حمّادِ بنِ سلمةَ، وَلَمّا رواه الأَكْثَرُون من الثّقات الحُفّاظ مرسلًا عن ثابتٍ عن عبد الله بنِ رباحٍ مُرْسَلًا؛ رجّح رَحِمَهُ اللَّهُ رواية الإرسال.

---

(١) الجامع: (١/ ٤٦٥) برقم: (٤٤٧).



كما رجّح رواية الإرسال في حديث إِسْحَق بْن مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَال سَمِعْتُ أَبَا فَزَارَةَ يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ وَبَنَى بِهَا حَلَالاً»[1].

وحَكَم رحمه الله على رواية الاتّصال بالغرابة؛ لأنّ «غير واحدٍ روى هذا الحديث عن يزيد بن الأصمّ مرسَلًا»[2].

وفائدةُ ترجيح الإرسال في هذا الحديث -فوقَ الصّنعة الإسناديّة-: ترجُّح مذهب جمهور الفقهاء في مسألة حرمة النّكاح والإنكاح حالَ الإحرام لحديث مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عُبَيْدِ الله أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَحْضُرُ ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ؛ فَقَالَ أَبَانُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ»[3]؛ فهذا حديثٌ قوليٌّ مرفوعٌ عارَضه حديث عَمليّ مرسَلٌ، ودلائل النّظر عندهم توجِب تقديم القوليّ المرفوع على العَمليّ المرسل.

ومثال ترجيحه المرسل بقرينة غرابةِ المتّصل: ما أخرجه عن نَصْر بْن عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيّ حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَا نَحَلَ وَالِدٌ وَلَدًا مِنْ نَحْلٍ أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ»؛ فقد حَكَم عليه بالغرابة؛ ونَصَّ على ترجيح إرساله؛ فقال رحمه الله: «وَهَذَا عِنْدِي حَدِيثٌ مُرْسَلٌ»[4].

وما أخرجه عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نِيزَكَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ

---

(١) الجامع: (٢/ ١٩٣) برقم: (٨٤٥).
(٢) الجامع: (٢/ ١٩٣) برقم: (٨٤٥).
(٣) صحيح مسلم برقم: (١٤٠٩).
(٤) الجامع: (٣/ ٥٠٣) برقم: (١٩٥٢).

بْنُ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضاً وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً»[١]؛ فقد رجّح رواية الإرسال بضميمة غرابة المتّصل، قال ﵀: «رَوَى الْأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ «عَنْ سَمُرَةَ»، وَهُوَ أَصَحُّ»[٢].

ومثال ترجيحه المرسل بقرينة ضعف راوي المتّصل: ما أخرجه عن عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ وَاصِلٍ الْكُوفِيِّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَسَدِيُّ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ دَلْهَمٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﵁ يَقُولُ: «لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْماً وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَرَجُلٌ سَمِعَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ثُمَّ لَمْ يُجِبْ»[٣].

فقد ضعّفه ﵀ ورجّح عليه المرسَل بقوله: «حَدِيثُ أَنَسٍ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً»[٤].

والأمْرُ نفسُه يظهر فيما أخرجه عن عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ مُعَاذٍ ﵁ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخَضْرَاوَاتِ وَهِيَ الْبُقُولُ؛ فَقَالَ: «لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ»[٥].

وإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ كما يقول الترمذيّ ﵀ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، «وَلَيْسَ يَصِحُّ

(١) الجامع: (٤/ ٢٣٦) برقم: (٢٤٤٣).
(٢) الجامع: (٤/ ٢٣٦) برقم: (٢٤٤٣).
(٣) الجامع: (١/ ٣٨٥) برقم: (٣٨٥).
(٤) الجامع: (١/ ٣٨٦) برقم: (٣٨٥).
(٥) الجامع: (٢/ ٢٣) برقم: (٦٣٨).

فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ»، واستأنس برواية الإرسال وأنها التي عليها العمل بقوله: «وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَيْسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ»(١)، ومَن ثَمّ ظهر ترجيحه المرسَل على المتّصل.

ومثال ترجيحه المتّصل بأمارة كثرة اجتماع الثّقات على روايته كذلك، أو لِجلالة الواصِلِ وأمانتِهِ وثقتِهِ العالية: ما أخرجه مِن طريق هِقْل بْن زِيَادٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا»(٢).

ولَمّا كان للأوزاعيّ- رَحِمَهُ اللهُ- جلالةٌ واختصاصٌ بمن روى عنه وهو بيحيى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وغيره من الرّواة عن يحي أقلُّ مكانةً وثقةً منه فيه؛ رَجَّح مرفوعَ الأوزاعيّ، وحَكَم عليه بأنه «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، ممّا طرح في المقابل المرسَلَ من رواية هِشَام الدَّسْتُوَائِيِّ وَعَلِيّ بْن الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً.

وقد عزّز رَحِمَهُ اللهُ ترجيحَه للمتّصل بتقرير شيخه البخاريّ بقوله: «سَمِعْت مُحَمَّداً يَقُولُ: أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا:- حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْأَشْهَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ»(٣).

القاعدة الثّانية: إطلاق حكاية الوصل والإرسال دون ترجيح:

في بعض الأحيان كان الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ يُورِد الحديث موصولًا ويعقّب

---

(١) الجامع: (٢/ ٢٣-٢٤) برقم: (٦٣٨).
(٢) الجامع: (٢/ ٣٣٢) برقم: (١٠٢٤).
(٣) الجامع: (٢/ ٣٣٣) برقم: (١٠٢٤).



بحكاية إرساله أو العكس، دون أن يرجّح هذا على هذا فيما يظهر في نظري القاصر، وربما أراد التّرجيح بوجهٍ لا يتبيّن إلّا للخبير بمرسوم كلامِه في العلل رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن ذلك مثلًا: ما أخرجه عن هَنَّاد حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ فِي مُعْتَكَفِهِ»[١].

هذا الحديث رُوي موصولًا؛ كما هنا، وروي مرسلًا، كلّ ذلك عن الثّقات، ولذلك حكى التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ الوجهين دون ترجيح؛ فقال: «رَوَاهُ مَالِكٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ»[٢].

وربّما يكون اعتمادُه للحديث الموصول في بابه قرينةً على ترجيحه الموصول على المرسَل.

وما أخرجه عن أَبِي بَكْرِ بْن نَافِعٍ الْبَصْرِيّ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ الِاسْمَ الْقَبِيحَ»[٣].

ثم بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ الاختلاف على الحديث؛ فقال: «وَرُبَّمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ مُرْسَلًا وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ»[٤].

---

(١) الجامع: (٢/ ١٤٨) برقم: (٧٩١).
(٢) الجامع: (٢/ ١٤٨-١٤٩) برقم: (٧٩١).
(٣) الجامع: (٤/ ٥٢٣) برقم: (٢٨٣٩).
(٤) الجامع: (٤/ ٥٢٣) برقم: (٢٨٣٩).

المبحث الثّاني: منهجُه في الفقه

المطلب الأول: منهجه في بحث المسائل الفقهيّة وعرضها

نَشِطت النّزعةُ الفقهيّةُ في المصنّفاتِ الحديثيّةِ في مرحلةٍ مبكِّرةٍ من تاريخِ الأمّة؛ إذ ظهرت الطّلائعُ الأولى لذلك التّوجّه المسدَّدِ مع بدايةِ التّآليفِ المصنَّفة في جمْع الحديث والآثار، وأبرزُ مَن أقامَ صَرْحَهَا ومَهَّد طريقَها وأبانَ سبيلَها؛ إمامُ دار الهجرةِ مالكُ بن أنس - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ حيث اطّلع على ما كُتِب قبله فاستحسنه، ونشِطت هِمّتُه ليستدرك المحاسنَ التي فاتت مَن ألَّفَ على هذه السُّنّةِ قبْلَه، ويُروى في ذلك أنّ أوّلَ مَن عمِل الموطّأ عبدُ العزيز ابن الماجشون رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إلّا أنه أخلاه مِن الحديث، وجعله خالصاً في الرّأي؛ فلمّا رآه مالكُ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «ما أحْسَنَ ما عمِل، ولو كنتُ أنا لبدأتُ بالآثار، ثم سدّدتُ ذلك بالكلام»، فعزم على تصنيف الموطّأ، وبارك الله له في نيّته وعزْمه حتى أتَمّه على أسدِّ حالٍ وأكملِها، وكان مغتبطاً به رَحِمَهُ اللَّهُ أيّما غِبطة، ولَمّا قيل له: شَغَلتَ نفسَك بهذا الكتاب وقد شارَكَكَ فيه النّاس وعمِلوا مثْلَه= ما كان يزيد على قولِه: «لتعلمُنّ ما أُريد به وجهُ الله تعالى»، وقال لتلميذه مُطَرِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنْ مُدَّ بك العمر فسترى ما يُراد به الله»[١].

وفي الغالب تَوَخّى مالكُ رَحِمَهُ اللَّهُ في موطّئه ذكْرَ حديث النّبيّ ﷺ ابتداءً، ثم تذْييلَه بأقوال الصّحابة والتّابعين، وفي بعض الأحيان يذكر رأيه واجتهاده في إطارِ

---

(١) راجع هذه المنقولات وغيرها في: ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١/ ١٩٥).



ما أدرك عليه أهل العلم بالمدينة المنوّرة.

إذن؛ فلقد كانت أسوةَ المصنِّفين في الجمْع بين الحديث والرّأي الفقهيّ= طريقةُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعلى بعض معالِمِها دَرَج الأئمّةُ بعده؛ كالإمام البخاريّ وتلميذِه التّرمذيّ؛ غير أنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تميّز بعناصر مفيدةٍ؛ أهمّها:

- التّنبيهُ على عِللِ الحديث.
- الإشارةُ إلى الشّواهد.
- جعْلُ الفقه والأحكام مِن جملة مضمون الأبواب.
- الاكتفاءُ بدلالةِ التّرجمةِ عن ذِكْرِ الأقوالِ والنُّقولات عن الفقهاء في كثيرٍ من الأحيان(١).

إنّ كُتُبَ السنّة تكتسي أهمّية بالغةً للفقهاء؛ فهي تقدّم لهم النُّقُولات عن الأئمّة مسنَدَةً؛ يأخُذُها الفقيه بثقةٍ واطمئنانٍ؛ كما الشّأن في حديث النّبيِّ ﷺ، وبهذا تكون المنقولات الفقهيّة في كُتُب السنّة أوثق منها في كتب الفقهاء لِفارق الإسناد.

وكُتُب السنّة مهمّة جدّاً للفقهاء أيضاً لأنّها انصَبَّت على العناية بالأحكام، فإنّ ذلك هدفها الأول، فهي وإن اعتنت بمباحثَ في غير الأحكام؛ فإنّ أَصالَتَها في الانتخاب والتّصنيفِ إنّما كان لأجل الفقه ومسائله.

وفي ما يلي عرضٌ لطريقة بحْث المسألة الفقهيّة عند التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جامعه:

---

(١) راجع: «الإمام التّرمذيّ والموازنة بين جامعه وبين الصّحيحين» للدكتور نور الدّين عتر؛ ص: (٣٠٣).

١- ترجمةُ الباب على سبيل الخبر أو الإنشاء.

٢- بيانُ استقرارِ عملِ الفقهاءِ بالحديثِ مِن عدمِه.

٣- ترجيحه في المسألة إن كان ثمّةَ خلافٌ.

٤- براعةُ الاستنباطِ بمراعاةِ إلحاقِ غير المنصوص من المسائل بما نُصّ عليه في حديث الباب[١].

والآن أَعْرِضُ لهذه العناصرِ بشيء من التّفصيل:

العنصر الأول: ترجمةُ الباب على سبيل الخبر أو الإنشاء.

يختلف صنيع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في تراجمه؛ فإن كانت المسألةُ متّفقاً عليها، وليست محلّ جدالٍ وتنازُع، أو كانت في الفضائل:- جاء بالتّرجمة على سبيل الإخبار؛ وسَرَدَ حديثَها، دون أنْ يذكر أقوال الفقهاء؛ كلُّ ذلك لأنّ المسألة بيِّنةٌ ظاهرة.

مثال التّرجمة الخبريّة: قوله رَحِمَهُ اللهُ «باب ما جاء في مواقيتِ الصّلاةِ عن النَّبِيِّ ﷺ»، ثم أخرج فيه أحاديث[٢]، ولم يذكر أقوال الفقهاء في المسألة؛ لأنّ أوقات الصّلاة في الجملة مِن المسائلِ الظّاهرة، وإنْ وَقَع اختلافٌ في بعضِ تفاصيلها.

ومثال ما جاء في فضائل الأعمال: ما وَرَدَ في إِسْبَاغِ الوُضُوء[٣]؛ فقد اكتفى الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في هذا الباب بالتّرجمةِ وسوْقِ الحديثِ وبيان صحَّتِه، ولم يتعرّض لذكْر أقوال الفقهاء ولا للتّرجيح؛ لأنّ المسألةَ في الفضائل، وذلك مِمّا يُتساهل فيه عادةً.

---

(١) المصدر السّابق؛ ص: (٣٠٤)، ورأيتُ من المناسب تغيير صياغتها.

(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ١٩٩).

(٣) جامع التّرمذيّ: (١/ ٩٧) برقم: (٥١).



ويَندُرُ أن يُغفِلَ أقوالهم في المسائل الخلافيّة وإن ترجّح عنده رأيٌ من الآراء.

ومثالُ ما أَغْفَلَ فيه أقوالَهم والمسألةُ خلافيّةٌ مشهورةٌ؛ قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب ما جاء أنّ الوِترَ ليس بحَتْم» فإنه اكتفى فيه بذكر حديث الباب عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الله وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ فَأَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ»[1]؛ فاكتفى رَحِمَهُ اللَّهُ بعنوانِ التّرجمةِ عن ذِكْرِ خلافِ الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ للجمهُورِ في المسألة.

مثال التّرجمة الإنشائيّة: يَستفهم التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تراجمه أحياناً؛ لبيان أنّ المسألة خلافيّةٌ، وإذا فعَل ذلك أَتْبَعَها في الغالب بذكر أقول الفقهاء، وربّما رجّح بينها إذا تبيّن له؛ كقوله - رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَابٌ. هَلْ يُسْهَمُ لِلْعَبْدِ؟»، ثم بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ صحّةَ الحديث المَسُوق بقوله: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وعَرَضَ خلافَ العلماء في المسألة بقوله: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَا يُسْهَمُ لِلْمَمْلُوكِ وَلَكِنْ يُرْضَخُ لَهُ بِشَيْءٍ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ»[2].

ولكنّ هذا لا يعني أنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ لا يَسُوق أقوالَ الفقهاء إلّا عندما يستفهم في تراجمه، بل إنّ الأصلَ في كتابه أنْ يُبيّن مذاهبَ أهل العلم؛ سواءٌ كانت التّرجمة خبريّةً أم إنشائيّة، مع العلم بأنّ التّراجم الإنشائيّة في «الجامع» قليلةٌ لا تكاد تُذكر.

العنصر الثاني: بيانُ استقرارِ عملِ الفقهاءِ بالحديثِ مِن عدمِه.

هذا الأمر هو خِصِّيصى «الجامع» التي تميّز بها عن غيره، والفكرةُ وإن سُبق

---

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٤٧٠) برقم: (٤٥٣).
(٢) جامع التّرمذيّ: (٣/ ٢١٦).



إليها بعمل مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موطّئه؛ إلّا أنه أكْثَرَ منها وجَعَلَها منهاجَه مِن أوّلِ جامِعِه إلى منتهاه؛ مِمّا صَيَّرَهُ مستحقّاً لوصفه بـ «المهتمّ ببيان العمل بالحديث ونسْخه»-إذا صحّ التّعبير-.

وللتّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان عمل الفقهاء بالحديث من عدمِه مسلكان؛ خلاصتُهما ما يأتيك:

المسلك الأول: حكاية الإجماع نَصّاً أو فحوى.

الإجماع مِن أهمّ مصادِرِ الفقه الإسلاميّ، وهو مصدرٌ خِصبٌ لاستنباط الأحكام، وهو في الاصطلاح الشّرعيّ كما قرّره الأصوليّون: «اتّفاق مجتهدي أمّة محمّد ﷺ بعد وفاته في عصْرٍ من العصور على حُكْمٍ شرعيٍّ اجتهاديٍّ».

ويُعَد «الجامع» من أهمّ المصادر المعتَبرة التي نَقَلت الإجماع في كثيرٍ من المسائل الفقهيّة، فكان مِمّا لا يستغني عنه مَن أراد الاطّلاع على المسائل الإجماعيّة وغيرها، وهي فائدةٌ في غاية الجلالة؛ إذ هي مُنَبِّهةٌ لِمَن يُعمِل رأيَه في مسألةٍ استقرّ عليها الإجماع وبَان حكمُها بالاتّفاق؛ أن يصرف جُهده لمدى صوابيّة حكاية الإجماع؛ فإن ظهرت له اكتفى، وإن انتقض الإجماعُ بمعرفة مَن خالف مِن المعتَبَرين؛ صحّ وقتَها الاجتهاد وساغ النّظر والاعتبار.

والأهمّية في إجماعات «الجامع» تكْمُنُ في أنّها مُسنَدةٌ موثوقٌ بنقلها، ولذلك يستدلّ بها الفقيه وهو مطمئنٌّ لقوّتها وثبوتها، بخلاف الإجماعات التي يسُوقُها كثير من المصنّفين الفقهاء؛ فهي في غالبها مَسُوقةٌ بلا خِطامٍ ولا زِمامٍ، فالثّقةُ بها مضطربةٌ ما لم تتأكّدْ بإسنادٍ صحيحٍ يَشدُّها.

وللإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نقْل الإجماع صِيغٌ؛ يُفهم مِن بعضها معنى الإجماع الاصطلاحيّ، وهو عدم وجود المخالف، ويُفهَم مِن بعضها الآخر اتّفاقُ الأكثر؛ دون نفي وُجود الخلاف، وبيانُها الملخّص: ما تستقْبِلُه.



الصّيغة الأولى: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ.

الصّيغة الثّانية: أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

الصّيغة الثّالثة: لا نَعْلَمُ بَيْنَهُم اخْتِلَافاً.

الصّيغة الرّابعة: لا نَعْلَمُ بَيْنَ المتقدّمينَ منهمْ في ذلك اخْتِلَافاً.

الصّيغة الخامسة: لا نَعْلَمُ بَيْنَهُم اخْتِلَافاً فِي ذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ.

المسلك الثّاني: نقْل أقوال الصّحابة ﷺ والتّابعين من بعدهم، وحكايةُ مذاهب الأئمة المتبوعين وغيرهم؛ إذا لم تكن المسألة إجماعيّة.

أَفَاضَ الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه النّاحية، وتفرَّدَ في التّميُّز بها إلى حدٍّ يُدهش النّاظرَ في جامعه؛ فيذعِنُ بالشّهادةِ له بأنّه إمامٌ فذٌّ، واسعُ الاطّلاع جدّاً، ثَرُّ المادّةِ الفقهيّة والحديثيّة، فَسيحُ الذّرْعِ في جَوْدة النّقلِ ودِقّته، مَكينُ المَلَكَةِ والذّاكِرةِ في حِفْظِ ذلك كلّه وصيانتِهِ؛ كأنّما يستمع إلى جماعات المتقدّمين مِن الأئمّة ويُشاهد مجالِسَهم، ثم ينقُلُ اتّفاقَهم واختلافَهم، فروايتُه لأقوالهم تَحكِي إماماً يُشاهد بعيْنه، فسبحان مَن خَصَّهُ بهذا العلم، وقَدَّمَه بتلك الدِّراية!

و«الجامع» مِن أَوْثق المصادر التي اعتنتْ بهذه الجزئيّة؛ فهو يُضاهي مصنَّفَ ابن أبي شيبة ومصنَّفَ عبدِ الرزّاق والسّننَ الكبرى للبيهقيِّ؛ فهي كلُّها تفنّنتْ في النّقل عن الصّحابة والتّابعين ومن بعدهم، مع ميزةِ الإسناد، وما أحسنها!

ونَقْلُ الإمامِ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الخلافيّات يتنوّع ويتعدّد، وإنّما ينبسط ويُدرَك في الفروعِ الآتية:

الفرع الأول: نقْل خِلاف الصّحابة ﷺ فيما بينهم:

ومثاله: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ في: «باب ما جاء في التَّمَنْدُلِ بعد الوضوء» بعد أن ساق أحاديثَ البابِ وضعّفها: «وقد رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ العلم مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ



وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي التَّمَنْدُلِ بَعْدَ الْوُضوءِ، وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ»(١).

الفرع الثاني: نقْل خلاف التّابعين ومَن بعدهم مِن الأئمّة المتبوعين وغيرهم.

وأمثلةُ هذا الفرْع أكْثَر وقوعاً مِن أمثلة الفرع الأول، ولا تكاد توجد صفحة إلّا وفيها ما يصلح مثالًا عليه، وأنا ذاكرٌ له مثالًا واحداً، سَرَد فيه التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ خلافاً واسعاً بعبارة واضحةٍ وعرْضٍ مفصّلٍ مُحرَّر.

مسألةُ سجدتي السّهو: قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أنْ ساق حديث عَبْدِ الله بنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ؛ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِن الجلُوسِ».

قال: «وَالعملُ على هذا عنْدَ بعضِ أهلِ العلمِ، وهو قولُ الشَّافعيِّ؛ يرى سجدتَي السَّهْوِ كُلِّهِ قبلَ السّلام... وقال أحمدُ وإسحاقُ: إذا قام الرَّجلُ في الرَكعتيْنِ فإنَّهُ يسْجُدُ سجدَتَي السَّهْوِ قبلَ السّلَامِ؛ على حديثِ ابنِ بُحَيْنَةَ... قال أبو عيسى: واختلفَ أهلُ العلمِ في سجدتَي السَّهْوِ؛ متى يسجدُهُمَا الرّجلُ؛ قبلَ السّلام أو بعدَهُ؟ فرأى بعضهم أنْ يسجُدَهُما بعْدَ السّلامِ... وقال بعضُهمْ: يسْجُدُهُما قبلَ السّلامِ... وقال بعضهمْ: إذا كانتْ زِيادةً في الصّلاةِ فبعدَ السّلامِ، وإذا كان نقصاناً فقبلَ السّلامِ...»(٢).

---

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٩٩).

(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ٤١٧)، وقد ذكر هذا المثال د. نور الدين عتر في كتابه عن التّرمذيّ؛ ص: (٣١٣).



فانظر -رحمك الله وزادك توفيقاً- ما أَبْصَرَهُ بالعلم، وما أشدّ حِفْظَه للخلاف، وما أثبته مِن ناقِلٍ رَحِمَهُ اللهُ.

وهذا المثالُ ناصعٌ، ودليلٌ واضح على جلالةِ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في الفقه، ومُكْنَتِه في سرْد خلاف الفقهاء، ودقّته في التّفريق بين المنقولِ عنهم، وفهمِهِ لجزئيّاتِ ما ذهبوا إليه، وحُسْنِ عرْضِهِ لذلك كلِّه.

العنصر الثّالث: ترجيحه في المسألة إن كان ثمّةَ خلافٌ.

التّرجيح هو تقويةُ أَحَدِ الطّرفين على الآخَر فيُعلَم الأقوى فيُعمل به، ويُطرح الآخر[1].

وأمّا طُرُقُه فهي كثيرة؛ فإذا كان التّعارض الظّاهريّ في نصوص الكتاب= كان التّرجيح بالنّظر إلى الألفاظ والمعاني؛ فيُرجَّحُ المنطوقُ على المفهوم، والخاصُّ على العامِّ، والمقيَّدُ على المطْلَقِ، والحظرُ على الإباحةِ، والحقيقةُ على المجازِ، والمثبِتُ على النّافي. . .، وإن كان التّعارض في نُصوص السّنّة= نُظِر إلى السّنَد؛ فيُرجَّحُ بحسب حالِ الرّواة، وبحسب صيغة الرّواية. .

ولا شك أنّ القراءة الدّقيقة لجامع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ تدلُّ صاحبَها على مدى عُمْقِ هذا الإمامِ في علومِ الحديث بتفاصيله، ودرايتِه التّامّة بالفقهِ وأدلّته، وإحاطته الواسعةِ بأقوال الأئمّة ومذاهبِهِم، وحِفْظِهِ لجميع ذلك واستحضارِهِ بدقّة.

ومِمّا زَانَ هذا الجهْبذَ:- اجتهادُه الدّقيق، ونَظَرُهُ فيما ينقل نَظَرَ نَاقِدٍ ومُحرِّرٍ؛ لا نَظَر تابعٍ ومُقَلِّدٍ؛ لأنّ آلَتَهُ العلميّةَ وأدواتِهِ الاجتهاديّةَ تتدفّقُ مَعَهُ في كُلّ كلمةٍ يكتبها، وتَؤزُّهُ للإدلاء بكلمته والتّعقيب بفكرته وراء كلّ مسألة

(١) انظر: المحصول للفخر الرّازي: (٥/ ٣٩٧)، والتّحبير شرح التحرير للمرداويّ: (٨/ ٤١٤)، والإحكام للآمديّ: (٢/ ٢٩١).

يبحثها؛ فلا جرم ظهرتْ ترجيحاتُه المتْقَنَةُ المبنيّةُ على حَصَافةِ التّعبيرِ وطُولِ التّأمُّل ووجاهة الاختيار؛ خاليةً مِن جمود الرّأي، نائيةً عن حَمْأة التّعصّب لمذهبٍ أو شيخٍ، طاهرةَ المُحَيّا بِنيّةِ صاحبها وصِدْقِ قصدِهِ.

ولقد سار التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بحثه للمسألة الفقهيّة الخلافيّة على سَنَنٍ يكاد يكون واحداً؛ بحيث يُبوّب للمسألة باباً -وهو الأعمّ الغالب- أو بابين أو أكثر، ويُخصّص كلّ بابٍ لطائفةٍ من المختلِفِين، فيعرض أدلّتهم ويناقشها، ويرجّح إنْ نصّاً أو مفهوماً.

فمثال ما نَصَّ فيه على التّرجيح:

في: «باب ما جاء في البَيِّعَيْنِ بِالْخِيَارِ ما لَمْ يَتفَرَّقَا» وبعد أن ساق حديث نَافِعٍ عَن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتفَرَّقَا أَوْ يَخْتَارا»؛ قَالَ: «فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا ابْتَاعَ بَيْعاً وَهُوَ قَاعِدٌ قَامَ لِيَجِبَ لَهُ الْبَيْعُ»: -

فقد حرّر المسألةَ وناقش أدلّة الطّرفين فيها، ثم ساق في معرض الرّاجح عنده حديثَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّ رسول الله ﷺ قَالَ: «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةَ خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»، وقال بعده: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَمَعْنَى هَذَا: أَنْ يُفَارِقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ، وَلَوْ كَانَتْ الْفُرْقَةُ بِالْكَلَامِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ بَعْدَ الْبَيْعِ؛ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنًى؛ حَيْثُ قَالَ ﷺ: «وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»»[١].

وربّما يكتفي التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعرْض القولِ الرّاجح ودليله؛ اكتفاءً بقوّته

---

(١) جامع التّرمذيّ؛ برقم: (١٢٤٧).



وضعْف قولِ مخالِفِهِ أو شذوذه، وهذا يكثر أيضاً في «الجامع»[١].

وربّما عَرَضَ القولَ الرّاجحَ بدليلِهِ، وحكى القول الآخر دون دليله؛ لِعَدمِهِ، أو ضعْفِهِ[٢].

ومثال ما فُهم فيه التّرجيح مِن قرينة التّبويب وغيرها: ما جاء في باب كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فبعد أن ساق حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لَا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ إِلَّا مُتَوَضِّئٌ»؛ قال ﵀: «وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ؛ فَكَرِهَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ، وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ المبَارَكِ وَأَحْمَدُ»[٣].

فظاهرُ ترجمته دالٌّ على ترجيحه قولَ مَن يرى كراهةَ الأذانِ على غير طُهْر.

العنصر الرّابع: براعةُ الاستنباطِ بمراعاةِ إلحاقِ غير المنصوص مِن المسائل بما نُصّ عليه في حديث الباب.

في بعض المحطّات مِن «الجامع» يُفرِّع الإمام التّرمذيّ ﵀ أو يستنبط من حديثِ البابِ مسائلَ لم ترِدْ في منطوقِ الحديثِ ولا نصِّ التّرجمةِ، ولكنّ الحديثَ أو الترجمةَ يقتضيان ذلك التّفريعَ والاستنباطَ؛ فلا يُفِيتُ الفرصةَ؛ فيذْكُرُ ما يتعلّق بالمسألة من توابعَ ولواحقَ.

فمثال التّفريع على ما تضمّنه حديث الباب[٤]: ما جاء في «باب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ»؛ حيث أخرج حديث قَبِيصَةَ بْنِ هُلْبٍ عَنْ أَبِيهِ ﵁

---

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٣٤٤).

(٢) جامع التّرمذيّ: (١/ ٢٤٧).

(٣) جامع التّرمذيّ: (١/ ٢٤٢).

(٤) هذا المثال والذي بعده؛ ذكره د. نور الدين عتر في كتابه عن التّرمذيّ؛ ص: (٣٣٢-٣٣٣).

قال: كان رسول الله ﷺ يَؤُمُّنا فَيأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ»، ثم فرّع عليه بقوله: «والْعَمَلُ على هذا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ يَرَوْنَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا فَوْقَ السُّرَّةِ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا تَحْتَ السُّرَّةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ عِنْدَهُمْ».

ووجه التّفريع: أنّ الحديث لم يَنُصّ على مَحلّ وضْع الأيدي في الصّلاة، وإنّما نصّ على مشروعيّةِ الفعل فحسب؛ فأتّم الإمامُ التّرمذيّ رحمه الله بيانَ المسألة بهذا التّفريعِ لِمَسِيسِ الحاجةِ إليه في هذا الموضع.

وليت شعري! ما حيلةُ مَن يُوالي ويُعادي في محلِّ وضْع الأيدي في الصّلاة، والإشارة بالسّبابة في التّشهّد، وغيرها مِن الفروع التي اتّسع الأمرُ فيها لذوِي القلوب الصّافية النّقيّة مِن الصّدر الأول ومَن بعدهم، وإلى الله الشّكوى!؟

ومثال الاستنباط من حديث الباب: ما جاء في «باب مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا»؛ فقد أخرج حديث أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ..» الحديث.

ثم استنبط مِن الحديث أنّ التكبير لا يُغني غيرُه عنه، ولا يقوم سواه مقامَه في تحريم الصّلاة وانعقادها؛ بقوله: «وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ المبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِنَّ تَحْرِيمَ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرُ، وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ. قَالَ أبو عِيسَى: وسَمِعْت أَبَا بَكْرٍ مُحَمّد بنَ أَبَانَ مُسْتَمْلِيَ وَكِيعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: لَوْ افْتَتَحَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ بِسَبْعِينَ اسْماً مِنْ أَسْمَاءِ الله وَلَمْ يُكَبِّرْ لَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَمَرْتُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى مَكَانِهِ فَيُسَلِّمَ؛ إِنَّمَا الْأَمْرُ عَلَى وَجْهِهِ»(١).

---

(١) جامع التّرمذيّ: (١/ ٢٧٩).



المطلب الثّاني: منهجُه في تراجم الأبواب

تراجم الأبواب في المصنّفات الحديثيّة مِن أهمّ ما يتعيّن على المصنّف الاهتمامُ به، وإيلاؤه قدراً عالياً مِن التّيقّظ والفهم والتّدقيق، ذلك أنّها تعبّر عن مدى فهمِه وقدرته على الاستنباط.

وبالاستقراء يتبيّن أنّ طريقة التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تبويبِه تتنوّع نوعين:

النّوع الأوّل: جَمْعُ أبوابٍ كثيرةٍ في مساقٍ واحدٍ، ويَستعملُ له الإمام عبارة «أبواب»؛ نحو قوله: أَبْوَابُ الْأَذَانِ، و: أَبْوَابُ السَّهْوِ، و: أَبْوَابُ الْوِتْرِ، و: أَبْوَابُ الْعِيدَيْنِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ.

النّوع الثّاني: الحديثُ عن بابٍ واحدٍ مِن الفقه، ويَستعملُ له الإمام عبارة «باب»؛ نحو قوله: بابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، و: بابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ، و: بابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ.

ولدى النّظرِ في تراجم الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في جامِعِه؛ يمكن تصنيفها إجمالًا إلى ما يلي(١):

الصّنف الأول: التّراجم الظّاهرة: وهي المطابقة لمنطوق ما ورد في مضمونها مطابقةً جليّة لا تحتاج من العالِم إلى إعمال فِكرٍ وتأمّل، وهذا الصّنف هو الغالب في «الجامع».

ولقد سَلَكَ الإمام في هذا الصّنف مسالك؛ منها:

أولًا: التّرجمة الخبريّة العامّة: وتكون في الغالب دالّةً على المعنى الإجماليّ لمضمون الباب، وبمجرّد قراءة الوارد في الباب يتبيّن المراد بيُسْرٍ.

---

(١) راجع: الإمام التّرمذيّ للعتر؛ ص: (٢٧٤).



ومثالها: في «باب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ» أوْرد حديث سَمُرَةَ ابنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَنَا أَحَدُنَا»؛ فَفُهِم منه أنّ المراد من التّرجمة أنّه إذا كانوا ثلاثةً قام رجلان خلفَ الثالث منهما وهو الإمام.

ثانياً: التّرجمة الخبريّة الخاصّة: وذلك بأن تكون في صورةِ حكمٍ واضحٍ لا يتطرّق إليه الاحتمال.

ومثالها: في «باب مَا جَاءَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِن الرَّأْسِ» أخرج حديث أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثاً وَيَدَيْهِ ثَلَاثاً وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَقَالَ: «الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ»؛ فوَضح من التّرجمة أنّ الأذنين من الرّأس.

ثالثاً: التّرجمة الاستفهاميّة: وهي المَصُوغةُ بعبارةٍ من عبارات الاستفهام؛ نحو: كم، وكيف، وهل، وغيرها، والمقصود منها: شحْذ الهمّ لمعرفة الحكم وذلك إذا كانت المسألة خلافيّة، أو معرفة الدّليل إذا كانت المسألة اتّفاقيّة.

ومثال التّرجمة الاستفهاميّة للمسألة الخلافيّة لأجل معرفة الحكم: قوله: «باب مَا جَاءَ كَيْفَ الْجُلُوسُ فِي التَّشَهُّدِ؟».

ومثال التّرجمة الاستفهاميّة للمسألة الاتّفاقيّة لأجل الاطّلاع على الدّليل: قوله: «باب مَا جَاءَ كَمْ فُرِضَ الْحَجُّ؟»، وهي مسألة إجماعيّةٌ أراد أن يُعرِّف بدليلها.

رابعاً: التّرجمة المقتَبَسَةُ مِن حديث بابها: وهي التي جُعِلَ حديثُ بابها أو جزءٌ منه عنوانَها.

وفائدة التّرجمة بنصّ الأحاديث: الإعلامُ بأنّ المصنّفَ قائِلٌ بذلك الحديثِ ذاهبٌ إليه(١).

---

(١) راجع: الإمام التّرمذيّ للعتر؛ ص: (٢٧٩)، وقد ذكر أنّه وَجَد ذلك بالاستقراء في «الجامع» مطّرداً.



ومثالها: قوله «باب مَا جَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا» وهو نصُّ حديثٍ.

الصّنف الثّاني: **التّراجم الاستنباطيّة**: وهي التي يُدرَكُ تطابُقُها مع مضمونِها بوجهٍ من الفكر والتّأمّل، وعلى العموم فهي في «الجامع» قليلةٌ، خفيفةٌ على الذّهن، قريبةٌ إلى فهم المتبصّر.

ومثالها: قوله: «باب مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ» فقد أوْدع تحت هذه التّرجمة حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أتى النبيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله هَلَكْتُ! قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ. . » الحديث، وهو دليلُ مَن رأى وجوبَ الكفّارة على منتهِكِ رمضانَ بالجماع، لكنّ صنيع التّرمذيّ في ترجمته يدلّ على أنه أراد عموم الإفطار سواء كان بوِقاعٍ أم بأكلٍ وشربٍ.

الصّنف الثّالث: **التّراجم المرسَلَة**: وهي التي اكتفى فيها التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «باب» و «باب منه»، ولم يُعنْوِن بشيء يدلّ على المضمون.

وبالاستقراء يتّضح أنّ عبارة «باب»، و «باب منه» تستعمل في «الجامع» للدّلالة على اتّصال اللّاحق بالسّابق، ومثاله: قوله «باب مَا جَاءَ أَنَّ الماءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»، ثم أردف هذا الباب بقوله: بَاب مِنْهُ آخَرُ. وأخرج تحته حديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مرفوعاً: «إِذَا كَانَ الماءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».



المبحث الثالث: شرح بعض المصطلحات التي استعملها الإمام التّرمذيّ في «الجامع»

إنّ تفسير مصطلحاتِ مُصنِّفٍ مِن المتقدّمين أو المتأخّرين أمرٌ في غاية الصّعوبة والتّعقيد؛ ذلك أنّ الصّواب المقارِبَ لن يكون إلّا حليفَ مَن تتبّع واستقْرَى، وجَمَع المفترِق، ونَظَر في المجتمِعِ مِن كلام المصنِّف، ثم لن تتمّ له المزيّة إلّا بالفهم البالغ والتّضلّع الواسع في علوم ذلك المصنّف الأصليّة والمساعِدة.

وحيث إنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطلق جملةً وافرةً مِن المصطلحات والأقوال في جامعه، وَقَف دونها جمعٌ مِن الأئمّة موقفَ الحذِر المراجِعِ النّظَرَ مرّةً بعد مرّة= كان لزاماً عليّ أن لا أقتحم لُجّةً أنا لا أقدر على خوضِ غمارها، ولمّا كانت طبيعةُ البحث تقتضي أن أعرّجَ على هذه المصطلحات ولا بدّ؛ رأيتُ مِن اللّائق أن أجعل كلام أحد علماء الفنّ قائدِي وسائقي، وإن بدا لي شيءٌ أزيدُ به الأمر توضيحاً فعلتُ ذلك في الأصل أو الحاشية.

هذا، وقد كان صاحبُ «تحفة الأحوذيّ» عَقَد فصْلًا كاملًا مِن مقدّمته البديعة في شرح بعض الألفاظ التي استعملها الإمامُ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جامعه فيما يتعلّق بتصحيح الأحاديث وتضعيفها، وما يندرج تحت باب الجرح والتّعديل، وفي بيان المذاهب وغير ذلك، وقد جمع في الفصل المذكور الجمْعَ الحَسَنَ، وقرّر تقريراتٍ موفّقةً نافعةً، فجعلتُهُ أصلَ هذا المبحث على شرطي السّالف.



وهذا أوانُ عرْضِ تلك المصطلحات:

١- «فِيهِ مَقَالٌ» أو «فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ»:

معناه أنّ فيه موضعَ قولٍ للمحدِّثين؛ أي: تَكَلَّموا فيه، وطَعَنوا في صِحّته، وقد استعمل التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا المصطلح كثيراً، فأحياناً يطلقه مِمّا يفيد تضعيف الرّاوي أو الحديث؛ كحديث عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى الله حَاجَةٌ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلْيَتَوَضَّأْ فَلْيُحْسِنْ الْوُضُوءَ ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ». قال: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ. فَائِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ»[1]، وأحياناً يُرْدِفُهُ بما يخفّف مِن تضعيفه؛ كحديث ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «فِي الْعَسَلِ فِي كُلِّ عَشَرَةِ أَزُقٍّ زِقٌّ». قَالَ: «فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ كَبِيرُ شَيْءٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ»[2].

٢- «ذَاهِبُ الحَدِيثِ»:

أي: ذاهبٌ حديثُه، غيرُ حافظٍ للحديث، وهذا المصطلح من مصطلحات تضعيف الرّواة؛ كما هو مقرّر عند علماء الفنّ، يُقارِب أو يُقارِن مصطلح: فلانٌ يسْرق الحديث، ومتّهمٌ بالوضع وساقطٌ وهالكٌ[3]، وقد حَكَم التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعه بهذا الوصف على رواةٍ ثلاثة؛ هم: مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ، وعَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ، وَسَيْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّورِيّ وكلّ هؤلاء ضِعافٌ لا تقوم بهم حجّة.

---

(١) الجامع: (١/ ٤٨٩) برقم: (٤٧٩).
(٢) الجامع: (٢/ ١٧) برقم: (٦٢٩).
(٣) راجع: فتح المغيث: (٢/ ١٢١)، ميزان الاعتدال: (١/ ٤)، منهج التّرمذيّ للحمش: (٣/ ١٠٤١).

٣- «مُقَارِبُ الحَدِيثِ»[١]:

يُروى بفتح الرّاء وكسرِها، فمَن فَتَح أَرَادَ: غيرُهُ يقارِبُهُ في الحفظ، ومَن كَسَرَ أَرَادَ: يُقارِبُ غَيْرَهُ، فهو في الأوّل اسم مفعولٌ، وفي الثاني اسم فاعلٍ، والمعنى واحد.

ونقل الحافظ السّيوطيّ في «تدريب الرّاوي» عن الحافظ العراقيّ أنّ قولهم: «مقارب الحديث» مِن ألفاظ التّعديل، مِن قوله ﷺ: «سدّدوا وقاربوا»؛ فمَن كَسَر قال: إنّ معناه: حديثُه مقاربٌ لحديثِ غيرِه، ومَن فتح قال: معناه إنّ حديثه يقاربُه حديثُ غيره، ومادّة فاعل تقتضي المشاركة.

٤- «شيخٌ ليس بذاك»:

قيل: أي: شيخٌ كبيرٌ غَلَب عليه النّسيان، ليس بذاك المقام الذي يُوثَق به؛ أي: روايته ليست بقويّة، والصّواب أن يُحْمَل قوله «هو شيخ» على الجرح؛ بقرينة مقارنته بقوله: «ليس بذاك»، وإن كان من ألفاظ التّعديل، ولإشعارِهِ بالجرْح؛ لأنّهم وإن عدّوه في ألفاظ التّعديل؛ فإنهم صرّحوا أيضاً بإشعاره بالقُرْب من التّجريح.

٥- «ليس إسناده بذاك»:

أي: بذاك القويّ، والمشار إليه بذاك:- ما في ذهْن مَن يَعتني بعلم الحديث، ويَعْتَدّ بالإسناد القويّ.

٦- «حديثٌ غريبٌ إسناداً»:

أي: لا متناً، والمراد: حديثٌ يُعرَفُ متنُه عن جماعةٍ من الصّحابة، وانفرد

(١) حَكَم التّرمذيّ بهذا الوصف في جامعه على راويين اثنين؛ اختلفتْ أقوال النّقّاد فيهما، وهما: بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وحَجّاج بْن دِينَارٍ، ونَقَل هذا الوصف عن شيخه البخاريّ في جملةٍ من الرّواة.



واحدٌ بروايته عن صحابيّ آخر، قال في تدريب الرّاوي: «وينقسم -أي الغريب- أيضاً إلى غريبٍ متناً وإسناداً، كما لو انفرد بمتنه راوٍ واحدٌ، وإلى غريبٍ إسناداً لا متناً؛ كحديثٍ معروفٍ روى متنَه جماعةٌ من الصّحابة، انفرد واحدٌ بروايته عن صحابيّ آخر، وفيه يقول التّرمذيّ: «غريب من هذا الوجه»[(١)].

٧- «حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه»:

أي: مِن هذا الإسناد، وأراد به ما أراد بقوله: هذا حديثٌ غريبٌ إسناداً.

والحديث الذي يتفرّد به بعض الرّواة يُوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرّد فيه بعضهم بأمرٍ لا يَذكُره فيه غيرُهُ، إمّا متْنُهُ وإمّا إسنادُهُ.

٨- «حديثٌ مرسلٌ»:

الحديث المرسَل هو الذي رواه التّابعيّ عن رسول الله ﷺ ولم يذكر الصّحابيّ، واستَعمل التّرمذيّ لفظ المرسل بمعنى المنقطع في كثيرٍ من المواضع، وكذلك غيرُه من المحدِّثين.

٩- «حديثٌ جيّدٌ»:

الجوْدة يُعبّر بها عن الصّحّة، إلّا أنّ الجهبذ من المحدِّثين لا يعدل عن صحيحٍ إلى جيّد إلّا لنكتة؛ كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردّد في بلوغه الصّحيح؛ فالوصف به أَنْزَلُ رتبةً مِن الوصف بصحيح، وكذا القويّ.

---

(١) تدريب الرّاوي: (٢/ ١٦٤). ولم أجد الإمام التّرمذيّ رحمه الله يستعمل مصطلح: «غريبٌ إسناداً» بعد استقراء «الجامع» بالحاسب الآلي، فلعلّ الشيخ المباركفوري عبّر به عن قول التّرمذيّ «غريبٌ من هذا الوجه»، والله أعلم.

١٠- «هذا أصحّ مِن ذلك»:

يقوله رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذِكْر الحديثين أو القولين، ومعناه ظاهرٌ في أنّ الحديثين أو القولين كليهما صحيحان، لكن هذا أقوى وأثبت من ذاك، لكنّ التّرمذيّ قد يستعمل «أصحّ» في قوله: «هذا أصحّ من ذاك» في هذا المعنى، وهو أصل التّفضيل، وقد يستعمل هذا اللفظ في معنى الصّحيح؛ فمعنى قوله: «هذا أصحّ من ذاك»؛ أي: هذا صحيحٌ بالنسبة إلى ذاك فهو غير صحيح، وقد يستعمله في معنى أَرْجَح، وذلك فيما إذا كان الحديثان أو القولان ضعيفَيْن، لكن هذا أرْجَحُ وأقَلُّ ضعفاً من ذاك؛ فمعنى قوله: «هذا أصحّ مِن ذاك»؛ أي: هذا أقلّ ضعفاً مِن ذاك؛ كما قال أبو داود في سننه في كتاب الطّلاق في باب البتّة بعد رواية حديث ركانة: «إنه طلّق امرأته البتّة» ما لفظه: «وهذا أصحّ مِن حديث ابن خريج أنّ ركانة طَلّق امرأته ثلاثاً».

١١- «هذا الحديث أصحّ شيء في هذا الباب وأحسن»:

ليس معناه أنّ كلّ ما ورد في هذا الباب فهو صحيحٌ، وهذا الحديث أصحّ من الكلّ، بل معناه أنّ هذا الحديث أرْجَحُ من كلّ ما ورد في هذا الباب؛ سواءٌ كان كلّ ما ورد فيه صحيحاً أو ضعيفاً، فإن كان كلّ ما ورد في الباب صحيحاً فهذا الحديث أرجح في الصّحّة من الكلّ، وإن كان كلّه ضعيفاً فهذا الحديث أرجح مِن الكلّ؛ أي: أقلّ ضعْفاً من الكلّ.

ويظهر من تتبّع صنيع التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعه؛ من خلال النّظر في الأحاديث التي أطلق عليها هذا المصطلح؛ أنّه يريد به: الأصحّيّة الاصطلاحيّة؛ بمعنى الثّبوت وعدم الضّعف؛ لا أنّه يريد به أفضل الموجود في الباب، بدليل أنّ ثلاثةً منها ثابتةٌ في الصّحيح؛ كما ستراه، والله أعلم.

ومتابعةً لهذا المصطلح في العرض والنّتيجة= قولُ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَحْسَنُ



شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ»؛ فإنّه أطلقه على جملة أحاديث؛ إمّا صحيحةٌ في الصّحيحين، أو صحيحةٌ في غير الصّحيحين، هي: حديثُ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ»[1]، وحديثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِماً فَلَا تُصَدِّقُوهُ. مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِداً»[2]، وحديثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً»[3]، وحديثُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثاً ثَلَاثاً»[4]، وحديثُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ»[5].

١٢- «حديثٌ فيه اضْطِرَابٌ»:

الحديث المضطرب هو الذي يُروى على أوجه مختلفةٍ من راوٍ واحدٍ مرّتين أو أكثر، ومِن راوٍ ثانٍ أو رواةٍ متقاربةٍ، وكان الجمع متعذّراً؛ فإن رجحت إحدى الرّوايتين أو الرّوايات بحفْظ راويها مثلاً، أو كثرة صحبة المرويّ عنه، أو غير ذلك من وجوه التّرجيحات؛ فالحكم للرّاجحة، ولا يكون الحديث مضطرباً؛ لا الرّواية الرّاجحة -كما هو ظاهرٌ- ولا المرجوحة، بل هي شاذّةٌ أو منكَرَةٌ.

والاضطراب موجبٌ لضعْف الحديث؛ لإشعاره بعدم الضّبط مِن رواته.

ويقع الاضطراب في الإسناد تارةً، وفي المتن أخرى، ويقع فيهما معاً؛ من راوٍ واحدٍ أو راويَيْن أو جماعة.

---

(١) الجامع؛ برقم: (٨).

(٢) الجامع؛ برقم: (١٢)

(٣) الجامع؛ برقم: (٤٢)

(٤) الجامع؛ برقم: (٤٤)

(٥) الجامع؛ برقم: (١٢٠).

وقد أَعَلَّ الإمامُ التّرمذيّ بالاضطراب جملةً من الأحاديث؛ بعضُها لاختلاف رواتها في رفعها ووقفها أو في وصلها وقطعها، وغالبُ اضطرابها إنما كان في الأسانيد، وقليلٌ منه في المتون؛ ومن هذه الأحاديث: حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه في دخول الخلاء[١]، وحديث إسرائيل في الاستجمار[٢]، وحديث عمر في تحسين الوضوء والدّعاء[٣]، وحديث أبي سعيد في كوْن الأرض كلّها مسجداً[٤].

١٣- «حَديثٌ غيرُ مَحْفُوظٍ»:

الحديث المحفوظ هو ما رواه الثّقة مخالفاً لمن هو دونه في القَبول، وأمّا الحديث الشّاذّ فهو ما رواهُ المقبولُ مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرةِ عددٍ أو زيادةِ حفْظٍ.

وبيْن الشّاذّ والمنكر عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ لأنّ بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أنّ الشّاذّ روايةُ ثقةٍ أو صدوقٍ، والمنكَرُ روايةُ ضعيفٍ.

مثال ذلك: ما ذكره التّرمذيّ[٥] من روايةِ حَمّاد بْن سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَن ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ بِلَالاً أَذَّنَ بِلَيْلٍ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُنَادِيَ: «إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ».

ثم قَالَ عَقِبَهُ: «هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَن ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ

---

(١) الجامع؛ برقم: (٥).
(٢) الجامع؛ برقم: (١٧).
(٣) الجامع؛ برقم: (٥٥).
(٤) الجامع؛ برقم: (٣١٧).
(٥) الجامع: (١/ ٢٦١).

فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

فحمّاد بْنُ سلمةَ ثقةٌ؛ إلّا أنّ روايةَ الثّقات ومَن هُم أكثر عدداً منه أولى وأرجح.

فالمراد بقول التّرمذيّ: «هذا الحديث غير محفوظ»، أي: شاذّ.

١٤- «هذا حديثٌ صحيحٌ»، و«هذا حديثٌ حسنٌ»، و«هذا حديثٌ ضعيفٌ»:

لم يفسّر الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ مصطلح «صحيحٌ» عنده؛ ممّا استدعى النّظر في أحاديثِ جامعه التي حَكم عليها به «ما يزيد على الثّمانمائة (٨٠٠)»، لأجل معرفة مرادِهِ بالصّحيح؛ هل هو ما جرى عليه المتأخّرون مِن أنّه الحديث السّالم مِن الشّذوذ والعلّة؟ أي: الصّحيح لذاته، أو أنّه يريد به درجةَ القبول -عموماً- الشّاملة للصّحيح بقِسْمَيْه والحَسَن بقسميْه؟

وأمّا مصطلح «حَسَنٌ» فهو مِن أكثر المصطلحات تعقيداً؛ إذ لم تختلف كلمةُ المحقّقين في تفسير مصطلحٍ مثلما اختلفوا فيه؛ سواءٌ كان ذلك عند جمهور المحدّثين، أو عند الإمام التّرمذيّ بعينه، ولم ينفرد التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ به ولكنه اشتهر به وبغيره مِن المصطلحات الآنِفة واللّاحقة، وقد سَبَقه شيخه البخاريّ إلى بعضها، وغالبُ ما كان المتقدّمون مِن الأئمّة يقولون في الحديث: صحيحٌ وضعيفٌ ومنكَرٌ وموضوعٌ وباطلٌ.

ومِن خِلال التتبّع بالحاسب للأحاديث التي حَكَم عليها التّرمذيّ بقوله: «حَسَنٌ»؛ إمّا مطلَقاً، أو مُقيّداً بوصْف آخر؛ كالغرابة وغيرها، تبيّن أنّها زهاء ثلاثمائة حديث (٣٠٠).

وتعريف الحديث الحسن عند التّرمذيّ هو ما ذكره في كتابه «العلل الصّغير»



بقوله: «وما ذكرنا في هذا الكتاب «حديثٌ حسَنٌ»؛ فإنّما أردنا حُسْنَ إسنادِهِ عندنا؛ كلّ حديث يُروى لا يكون في إسنادِهِ مَن يُتّهَم بالكذب، ولا يكون الحديثُ شاذّاً، ويُروَى من غير وجهٍ نحو ذاك، فهو عندنا حديثٌ حَسَنٌ»(١).

١٥- «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» و«هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ» و«هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ صحيحٌ»، و«صحيحٌ غريبٌ»(٢):

لا تناقض في اجتماع الحُسْن والصّحّة؛ بأن يكون الحديثُ حَسَناً لذاتِهِ صحيحاً لغيرِهِ(٣).

وأمّا اجتماع الغرابة والحسن فيستشكلونه بأنّ التّرمذيّ اعتَبَر في الحَسَن تعدُّد الطّرق، فكيف يكون غريباً.

وجوابه: أنّ اعتبار تعدّد الطّرق في الحَسَنِ ليس على الإطلاق، بل في قسمٍ منه، وحيث حَكَم باجتماع الحسن والغرابة فقِسمٌ آخرُ.

وقال بعضهم: أشار بذلك إلى اختلاف الطّرق، بأن جاء في بعض الطّرق غريباً وفي بعضها حَسَناً.

---

(١) الجامع: (٦/ ٢٥١).

(٢) تبيّن بالحاسب الآلي أنّ التّرمذيّ رَحِمَهُ اللَّهُ أطلق مصطلح «حَسَنٌ صحيحٌ» عارياً عن قيد الغرابة على ما يربو على ألف وستمائة حديث (١٦٠٠)، غالبُها من غير قيد إضافيّ، وفي بعضها كان يقيّد مصطلحه؛ فيقول مثلًا: حديثٌ إسنادُهُ حَسَنٌ صحيحٌ، حَسَنٌ صحيحٌ من هذا الوجه، حَسَنٌ صحيحٌ لا نعرفه إلّا من هذا الوجه. . .، وأضاف الغرابة لمصطلحه فقال: « حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ» من غير قيود أخرى، أو معها على ما يزيد على الثّلاثمائة حديث (٣٠٠)؛ فيكون مجموع ما أطلق عليه التّرمذيّ هذا المصطلح بتوابعه المشار إليها زهاء ألفي حديث (٢٠٠٠).

(٣) التقييد والإيضاح للعراقيّ؛ ص: (٦١).



وقيل: الواو بمعنى «أو»؛ بأنّه يشكّ ويتردّد في أنّه غريبٌ أو حَسَنٌ؛ لعدم معرفته جزْماً.

وقيل: فيه إشكالٌ؛ لأنّ الحسن قاصرٌ عن الصّحيح؛ ففي الجمع بينهما في حديثٍ واحدٍ، جمْعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته.

وجوابه: أنّ ذلك راجعٌ إلى الإسناد، فإذا رُوي الحديث الواحد بإسنادين؛ أحدهما إسنادٌ حَسَنٌ، والآخر إسنادٌ صحيحٌ= استقام أن يقال فيه: إنه حديثٌ حسنٌ صحيحٌ؛ أي أنّه حَسَنٌ بالنّسبة إلى إسنادٍ صحيحٌ بالنّسبة إلى إسنادٍ آخر، على أنه غير مستَنْكَرٍ أن يكون بعض مَن قال ذلك أراد بالحسن معناه اللّغويّ، وهو ما تميل إليه النّفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحيّ الذي نحن بصدد[1].

١٦- الكراهة:

مِن الألفاظ التي استعملها التّرمذيّ رَحِمَهُ اللهُ في جامعه= لفْظُ: الكراهة والكراهية؛ فقال مثلًا: «باب كراهية الاستنجاء باليمين»[2]، وقال: «باب ما جاء في كراهية البول في المغتسل»[3]، وقال: «باب ما جاء في كراهية النّوم قبل العشاء»[4]، وقال: «باب كراهية الصّلاة بعد العصر وبعد الفجر»[5]، وقال: «باب ما جاء كراهية الأذان بغير وضوء»[6]، وقال: «باب ما جاء في

(١) راجع تفسير هذه المصطلحات في: محاسن الاصطلاح للبلقيني؛ ص: (١١٤)، والتقييد والإيضاح للعراقيّ؛ ص: (٦١)، والاقتراح؛ ص: (١٧٣)، النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٤٧٥).
(٢) الجامع: (١/ ٦٥).
(٣) الجامع: (١/ ٧٢).
(٤) الجامع: (١/ ٢١٠).
(٥) الجامع: (١/ ٢٢٤).
(٦) الجامع: (١/ ٢٤١).

كراهية أن يُبادَرَ الإمام في الرّكوع والسّجود»[(١)].

والمقرَّرُ أنّ الإمام التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُرِدْ بهذا اللّفظ= المشهورَ من معانيه، وهو: التّنزيه وترْكُ الأولى، بل قد يريد هذا المعنى أحياناً، ويريد به في أحيانٍ أخرى معنًى عامّاً شاملًا للتّنزيه والحرمة.

١٧- أهل الرّأي:

نَقَل التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب إشعار البُدْن عن وكيع أنّه قال: «لا تنظروا إلى قول أهل الرّأي في هذا؛ فإنّ الإشعار سنّةٌ وقولهم بدعةٌ».

وأهل الرّأي هُم كلّ مَن كان الغالبُ على درْسِهِ الفقهيِّ الدّليلُ العقليّ والمأخذ النّظريّ؛ سواء كان مِن العلماء الحنفيّة خاصّة، أو مِن غيرهم مِمّن يشترك معهم في المعنى مِن سائر المذاهب.

١٨- أهل الكوفة:

أَكْثَرَ التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن استعمالِ مُصطَلَحِ «أَهْلِ الكُوفَةِ»، وقد اختلفَ العلماءُ في بيانِهِ، وتحديدِ المرادِ مِنه.

والصّحيحُ -والله أعلم- أنّه أَرَادَ بِهِ مَنْ كَانَ فِي الكُوفَةِ مِمّنْ يُمَثِّلُونَ مَدْرَسَةَ الرَّأْيِ، وإمامُهُم: الإمامُ أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ على أنّه أحياناً يقول: «بَعْضُ أهلِ الكوفَةِ» ولَعَلّ مُرَادَهُ بهم: خصوصُ مدرسةِ أهلِ الرَّأي، وإخراجُ من يُمثّل مدرسةَ أهلِ الحديثِ مِن الكوفيّين؛ كالإمام سفيان الثّوريّ وغيره.

نسأل الله تعالى التّوفيق والسّداد، والهداية والرَّشاد، هو حسبُنا ونعم الوكيل، وهو الهادي إلى سواء السّبيل.

والله تعالى أَعْلَمُ ونِسبةُ العلْمِ إليه أسْلَم

---

(١) الجامع: (١/ ٣١٤).



ملحق بصور مخطوطات

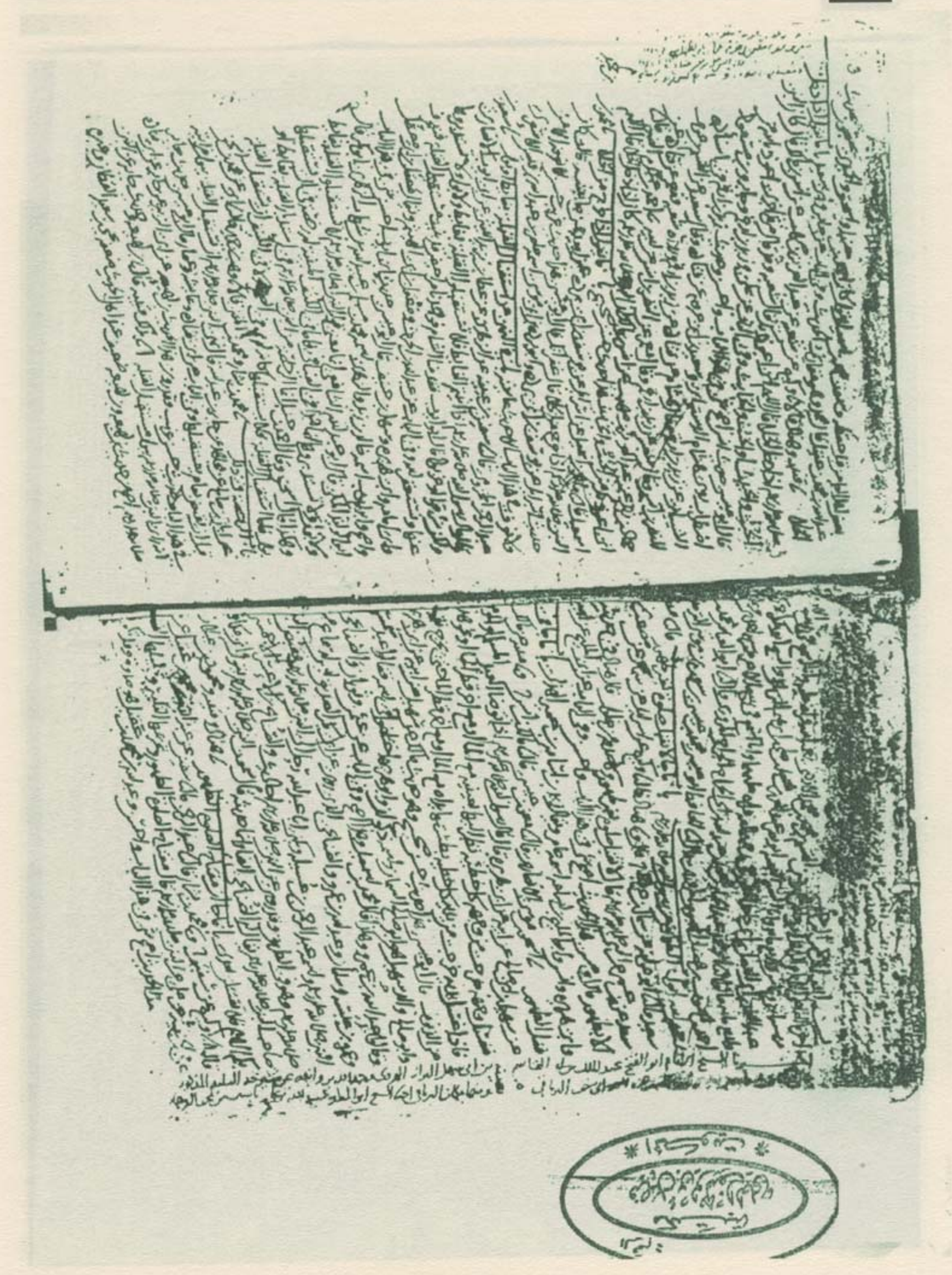
الجامِع المختَصَر

الشهير

بسنن التّرمذيّ

نسخة الكَروخي





نسخة الكَروخي

نسخة الكَروخي





النسخة التركية التي قرئت على الحافظ ابن العربي

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد النبي الرسول الكريم قال محمد بن علي بن حسون

باب لا تقبل صلاة بغير طهور

اخبرنا الفقيه الامام الحافظ ابو بكر محمد ابن عبد الله بن محمد بن العربي المعافري رضي الله عنه قراءة عليه وانا اسمع قال اخبرنا الشيخ الصالح ابو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن احمد بن القاسم الصيرفي رضي الله عنه قراءة عليه وانا اسمع فاقر به في شوال سنة تسعين واربع مائة قال اخبرنا ابو يعلى احمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر بن احمد بن جعفر قراءة عليه فاقر به قال اخبرنا ابو علي الحسن بن محمد بن احمد ابن شعبة المروزي [illegible] قراءة من اصله في منزله في المحرم سنة احدى وتسعين وثلث مائة قال اخبرنا ابو العباس محمد بن احمد بن محبوب قال قرئ على ابي عيسى محمد بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الحافظ وانا اسمع قال ابو عيسى [illegible] حدثنا ابو رجاء قتيبة بن سعيد نا ابو عوانة عن سماك بن حرب قال وحدثنا هناد بن السري نا وكيع عن اسرائيل عن سماك بن حرب عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول قال هناد في حديثه الا بطهور قال ابو عيسى هذا الحديث اصح شيء في هذا الباب واحسن وفي الباب عن ابي المليح عن ابيه وابي هريرة وانس وابو المليح بن اسامة اسمه عامر بن اسامة ويقال زيد بن اسامة بن عمير الهذلي

باب ما جاء في فضل الطهور

حدثنا اسحق بن موسى الانصاري نا معن بن عيسى نا مالك بن انس ح وحدثنا قتيبة عن مالك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينيه مع الماء او مع اخر قطر الماء او نحو هذا فاذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء او مع اخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو حديث سهيل عن ابيه عن ابي هريرة وابو صالح والد سهيل هو ابو صالح السمان واسمه ذكوان وابو هريرة اختلفوا في اسمه فقالوا عبد شمس وقالوا عبد الله بن عمرو وهكذا قال محمد بن اسمعيل وهذا اصح وفي الباب عن عثمان بن عفان وثوبان والصنابحي وعمرو بن عبسة وسلمان وعبد الله بن عمرو والصنابحي الذي روى عن ابي بكر الصديق ليس له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم في فضل الطهور هو ابو عبد الله الصنابحي واسمه عبد الرحمن ابن عسيلة وهو صاحب ابي بكر الصديق ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم رحل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم احاديث والصنابح بن الاعسر الاحمسي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ويقال له الصنابحي ايضا وانما حديثه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني مكاثر بكم الامم فلا تقتتلن بعدي

باب ما جاء ان مفتاح الصلاة الطهور

حدثنا قتيبة وهناد ومحمود بن غيلان قالوا حدثنا وكيع عن سفيان ح قال وحدثنا محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد ابن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم قال ابو عيسى هذا الحديث اصح شيء في هذا الباب واحسن وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق وقد تكلم فيه بعض اهل العلم من قبل حفظه قال ابو عيسى وسمعت محمد بن اسمعيل يقول كان احمد بن حنبل واسحق بن ابراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل قال محمد وهو مقارب الحديث قال ابو عيسى وفي الباب عن جابر وابي سعيد حدثنا ابو بكر محمد بن زنجويه البغدادي وغير واحد قالوا نا حسين بن محمد نا سليمان بن قرم عن ابي يحيى القتات عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة الصلوة ومفتاح الصلاة الوضوء

باب ما يقول اذا دخل الخلاء

[illegible] قتيبة وهناد قالا نا وكيع عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن انس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء قال اللهم اني اعوذ بك [illegible] قال ابو عيسى وفي الباب عن علي وزيد بن ارقم

النسخة التركية التي قرئت على الحافظ ابن العربي

النسخة التركية التي قرئت على الحافظ ابن العربي



هو الناصر

الجزء الأول من كتاب الجامع الكبير

تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي رحمه الله

رواية أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي رحمة الله عليه عن أبي عيسى الترمذي

رواية أبي محمد عبد الجبار بن محمد الجراحي عن أبي العباس المحبوبي رحمه الله

رواية الشيوخ القاضي أبي عامر محمود بن القسم الأزدي وأبي نصر عبد العزيز بن محمد الترياقي وأبي بكر

أحمد بن عبد الصمد الغورجي كلهم عن الجراحي

رواية الشيخ الصالح أبي الفتح عبد الملك بن أبي القسم بن أبي سهل الكروخي عنهم

[illegible]

[illegible]

نسخة ابن الجوزي والتي كتبها بخطه

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الشيخ الصالح أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الكروخي قال أخبرنا القاضي
أبو عامر محمود بن القاسم الأزدي والشيخ أبو نصر عبد العزيز بن محمد الترياقي والشيخ أبو بكر أحمد بن عبد
الصمد الغورجي قالوا أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجراحي قال أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي
قال أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي الحافظ قال

أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه

باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور

حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب ح وحدثنا هناد قال حدثنا
وكيع عن إسرائيل عن سماك عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه قال لا
تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول قال هناد في حديثه إلا بطهور قال أبو عيسى هذا
الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن وفي الباب عن أبي المليح عن أبيه وأبي هريرة وأنس وأبو المليح
ابن أسامة اسمه عامر ويقال زيد بن أسامة بن عمير الهذلي

باب ما جاء في فضل الطهور

حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري قال حدثنا معن بن عيسى قال حدثنا مالك بن أنس ح وحدثنا
قتيبة عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء
أو مع آخر قطر الماء فإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء
أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو حديث
مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وأبو صالح والد سهيل هو أبو صالح السمان واسمه ذكوان وأبو هريرة
اختلفوا في اسمه فقالوا عبد شمس وقالوا عبد الله بن عمرو وهكذا قال محمد بن إسماعيل وهذا
أصح وفي الباب عن عثمان وثوبان والصنابحي وعمرو بن عبسة وسلمان وعبد الله بن عمرو
والصنابحي ... روى عن أبي بكر الصديق ولم يسمع من النبي ...

نسخة ابن الجوزي والتي كتبها بخطه

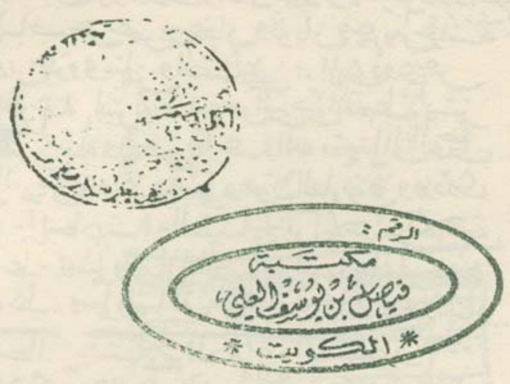
عمرو وأنس وعبد الله بن عمرو والمقداد بن الأسود وأبي شريح وأبي أمامة هذا
حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روي هذا الحديث عن مجاهد عن عائشة وأبي هريرة
أيضا عن النبي صلى الله عليه حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر
وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما زال جبريل
يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله بن المبارك عن
حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله
خيرهم لجاره هذا حديث حسن غريب وأبو عبد الرحمن الحبلي اسمه عبد الله بن يزيد

آخر الجزء الأول من كتاب الترمذي

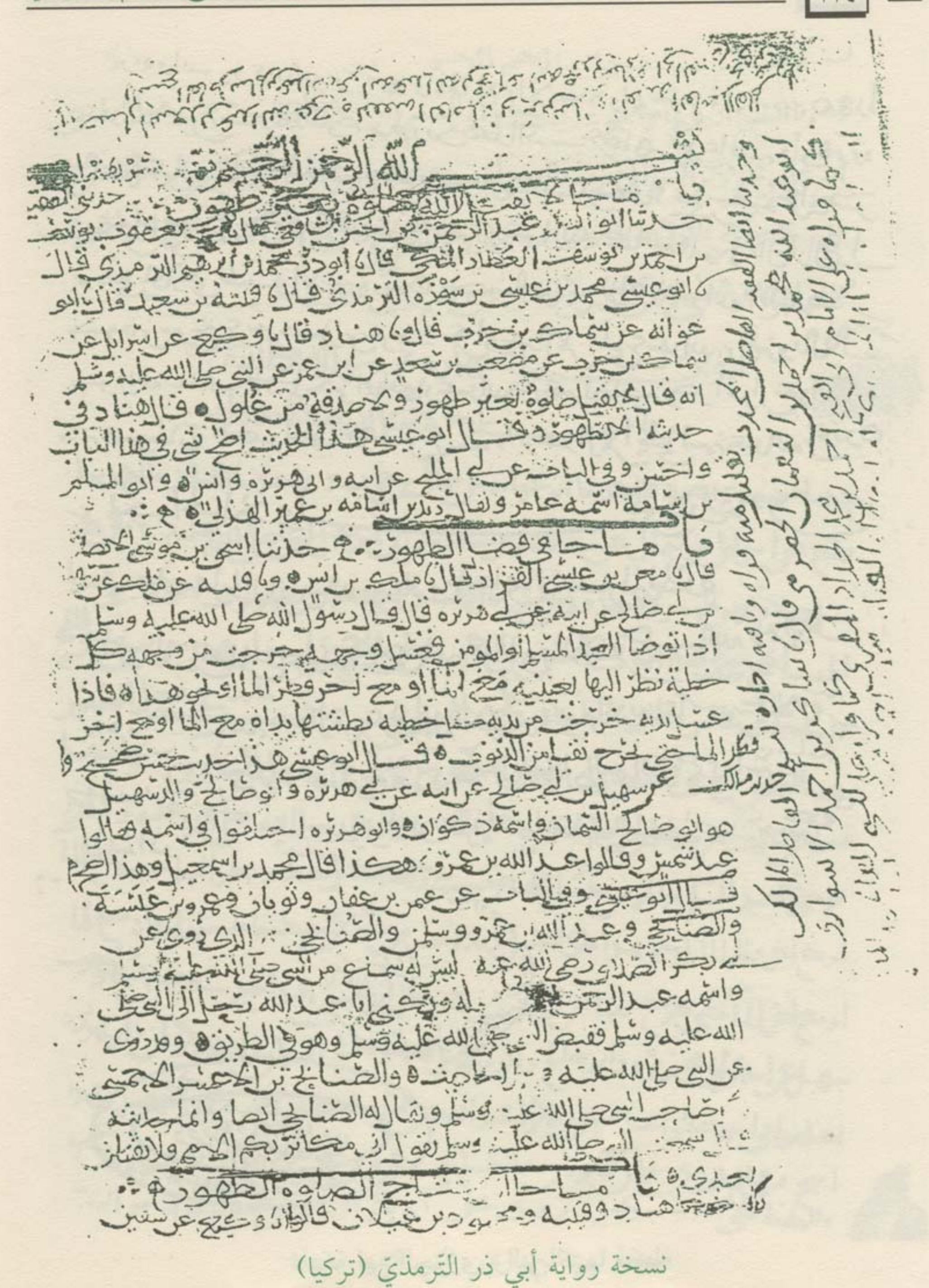
يتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله باب ما جاء في الإحسان إلى الخدم

والحمد لله رب العالمين وصلواته على خاتم النبيين محمد النبي وآله أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل

ووقع الفراغ من نساخته عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي في يوم الأربعاء عاشر ربيع الآخر سنة
[illegible] وخمسمائة [illegible] سمعه جميعه على الشيخ أبي الفتح الكروخي [illegible]
[illegible] أول الكتاب [illegible] الإمام أبي الفضل [illegible]



نسخة ابن الجوزي والتي كتبها بخطه



بسم الله الرحمن الرحيم

باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور

حدثنا أبو الفتح عبد الرحمن بن أحمد ... قال حدثنا أبو ... بن أحمد بن يوسف العطار المحبوبي قال أبو ذر محمد بن إبراهيم الترمذي قال أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي قال حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب قال ح وحدثنا هناد قال حدثنا وكيع عن إسرائيل عن سماك بن حرب عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول. قال هناد في حديثه إلا بطهور. قال أبو عيسى هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن. وفي الباب عن أبي المليح عن أبيه وأبي هريرة وأنس. وأبو المليح بن أسامة اسمه عامر ويقال زيد بن أسامة بن عمير الهذلي.

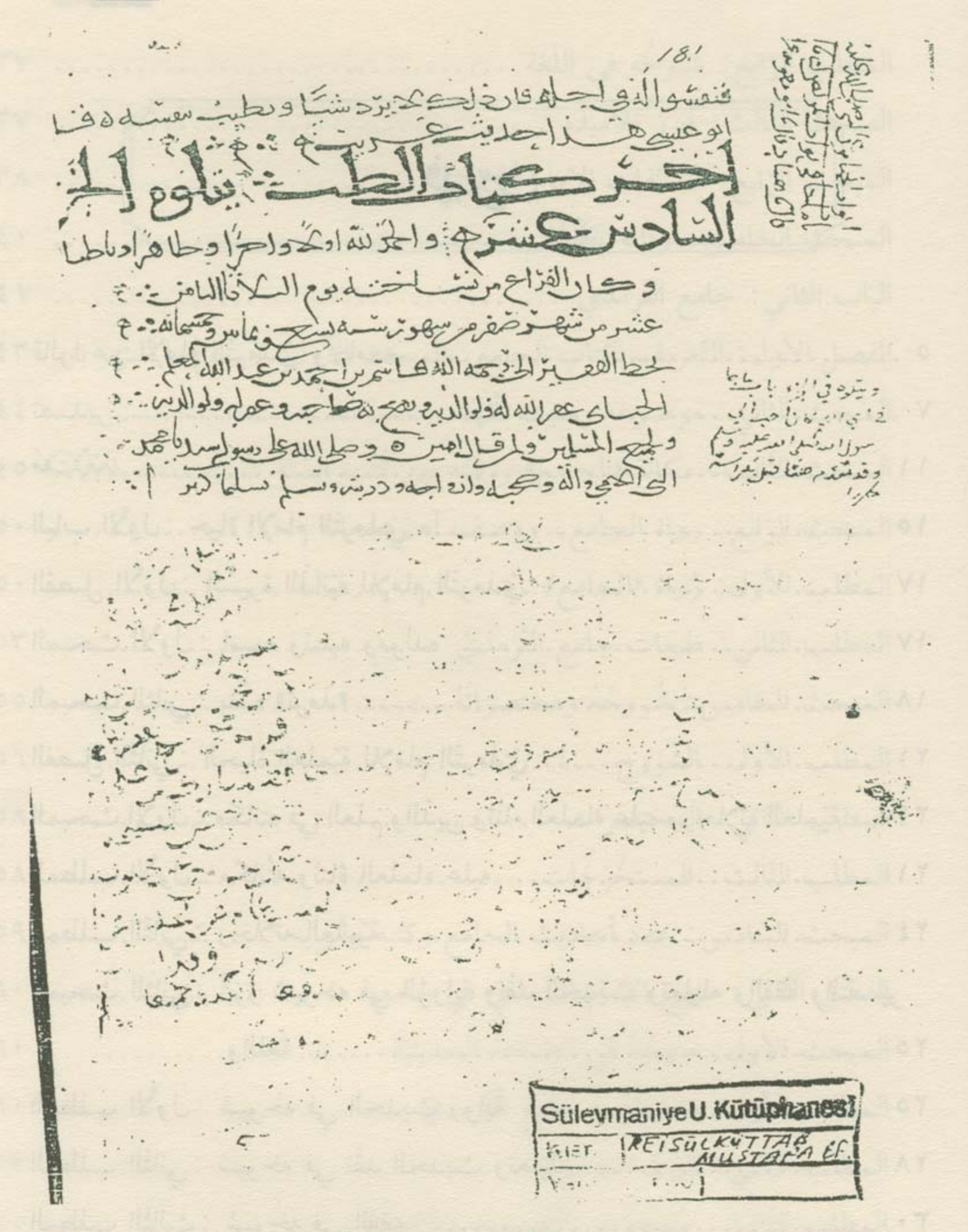
باب ما جاء في فضل الطهور

حدثنا إسحق بن موسى الأنصاري قال حدثنا معن بن عيسى القزاز قال حدثنا مالك بن أنس وحدثنا قتيبة عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء أو مع آخر قطر الماء أو نحو هذا فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب. قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو حديث مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. وأبو صالح والد سهيل هو أبو صالح السمان واسمه ذكوان. وأبو هريرة اختلفوا في اسمه فقالوا عبد شمس وقالوا عبد الله بن عمرو وهكذا قال محمد بن إسمعيل وهذا الأصح. قال أبو عيسى وفي الباب عن عثمان بن عفان وثوبان وعمرو بن عبسة والصنابحي وعبد الله بن عمرو وسلمان. والصنابحي الذي روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ليس له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ويكنى أبا عبد الله رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث. والصنابح بن الأعسر الأحمسي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ويقال له الصنابحي أيضا وإنما حديثه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إني مكاثر بكم الأمم فلا تقتتلن بعدي.

باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور

حدثنا هناد وقتيبة ومحمود بن غيلان قالوا حدثنا وكيع عن سفيان

نسخة رواية أبي ذر الترمذيّ (تركيا)



فيحشو الذي أجله فإن ذلك يبرّد شيئاً ويطيب نفسه قال
أبو عيسى هذا حديث غريب
آخر كتاب الطب يتلوه الجزء
السادس عشر والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً
وكان الفراغ من نسخته يوم الثلاثاء الثامن
عشر من شهر صفر من شهور سنة تسع وثمانين وخمسمائة
بخط الفقير إلى رحمة الله قاسم بن أحمد بن عبد الله المعلم
الحباني غفر الله له ولوالديه ولمن نظر فيه وعمل به ولوالديه
ولجميع المسلمين ولمن قال آمين وصلى الله على رسوله سيدنا محمد
النبي وآله وصحبه وأزواجه وذريته وسلم تسليماً كثيراً

نسخة رواية أبي ذر الترمذيّ (تركيا)



فهرس



تم الصف والإخراج
بشركة غراس للطباعة
هاتف: ٤٨١٩٠٣٧ - فاكس: ٤٨٣٨٤٩٥

نحو هذا وأنس وعبد الله بن عمرو والمقداد بن الأسود وأبي شريح وأبي أمامة. هذا
حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روي هذا الحديث عن مجاهد عن عائشة وأبي هريرة
أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم. حدثنا قتيبة قال حدثنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر
وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما زال جبريل
يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه. حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله بن المبارك عن
حيوة بن شريح عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله
خيرهم لجاره. هذا حديث حسن غريب وأبو عبد الرحمن الحبلي اسمه عبد الله بن يزيد.

آخر الجزء الأول من كتاب الترمذي

يتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله باب ما جاء في الإحسان إلى الخدم

والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد النبي وآله أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل

ووقع الفراغ من نسخه عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي في يوم الأربعاء عاشر ربيع الأول سنة
ست وثلاثين وخمسمائة [illegible] بعد أن سمعه جميعه على الشيخ أبي الفتح الكروخي [illegible]
الله المرحوم [illegible] محمد في أول الكتاب بقراءة الشيخ الإمام أبي الفضل أحمد بن محمد [illegible]

